

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 08 ماي 1945 ( قالمة )

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير



مذكرة لنيل شهادة الماستر

فرع لوم التسيير

تخصص: مالية مؤسسات

الموضوع:

**تحرير التجارة العالمية وأثرها على  
التنمية الاقتصادية في إفريقيا –**

تحت إشراف  
بوزيد صليحة

من إعداد الطلبة:  
- عماري آسيا  
- بوزيدي إيمان

السنة الجامعية: 2010-2012

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ

لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي

يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ

مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ

عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ

وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ

حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ

صدق الله العظيم

# شكر و عرفان

الحمد لله الذي علم الإنسان ما لم يعلم، وشكره ونثني عليه إذ أعاننا  
ويسر لنا السبيل حتى فرغنا بحمده وتوفيقه من إعداد هذا البحث.  
وبمقتضى واجب الاعتراف بالفضل نذكر بكل الخير والعرفان  
وأسمى معاني الوفاء أستاذتنا الجليلة بوزيد صليحة، فلها من الوفاء  
والدعاء بخير الجزاء.

وإلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد لإتمام هذا البحث.

# آسياء إيمان

# اهداء

إلى من كان دعاؤها مصباحاً أنار لي دروب الحياة،  
ورضاءها عني قوة زادتي عزيمة إلى الوالدة الكريمة  
حفظها الله حبا في عطاءها وطمعا في رضاها، أدامها  
الله منارا فوق رأسي.

إلى من علمني كيف يكون حب العلم والالتزام ورقى  
المعاملة والدي العزيز يوسف.  
إلى توأم روحي وبهجة قلبي زوجي العزيز شعبان عبد  
المالك.

إلى اللذين وقفوا إلى جانبي وترقبوا بشغف وشوق  
كبيرين إتمام هذا العمل ووصولي إلى أعلى المراتب  
إخوتي وسندي الأعظم: هشام، إبراهيم (صدام)، سليم،  
ولا أنسى نور عيني وفرحتي أختي الغالية سلمى.  
إلى اللاتي كن لي كالأخوات: إيمان، سميرة، وسام،  
وابتسام.

وإلى جميع أساتذتي وزميلات الدراسة وكل عائلتي

آسيا

# إهداء

إلى قرة عيني أمي الحبيبة، من سقتني حبا وغمرتني

بدفء حنانها وشجعتني بكبر تضحياتها.

إلى والدي حفظه الله ورعاها.

إلى زوجي العزيز نور الدين

إلى أجمل هدايا الكون إخوتي الرائعون: فلة، نور

الهدى، يوسف

إلى كل من جمعتني بهم المحبة والصدقة والأخوة:

آسيا، سميرة، إبتسام، مريم، ندى، وسام.

وإلى كل الأصحاب والأحاب من ساعدني

# إيمان

# إهداء

إلى قرة عيني أمي الحبيبة، من سقتني حبا وغمرتني

بدفء حنانها وشجعتني بكبر تضحياتها.

إلى والدي حفظه الله ورعاه.

إلى زوجي العزيز نور الدين

إلى أجمل هدايا الكون إخوتي الرائعون: فلة، نور

الهدى، يوسف

إلى كل من جمعتني بهم المحبة والصدقة والأخوة:

آسيا، سميرة، إبتسام، مريم، ندى، وسام.

وإلى كل الأصحاب والأحباب من ساعدني

# إيمان

# إهداء



إلى من كان دعاؤها مصباحاً أنار لي دروب الحياة،  
ورضاءها عني قوة زادتي عزيمة إلى الوالدة الكريمة  
حفظها الله حبا في عطاءها وطمعاً في رضاها، أدامها  
الله منارا فوق رأسي.

إلى من علمني كيف يكون حب العلم والالتزام ورقى  
المعاملة والدي العزيز يوسف.  
إلى توأم روحي وبهجة قلبي زوجي العزيز شعبان عبد  
المالك.

إلى اللذين وقفوا إلى جانبي وترقبوا بشغف وشوق  
كبيرين إتمام هذا العمل ووصولي إلى أعلى المراتب  
إخوتي وسندي الأعظم: هشام، إبراهيم (صدام)، سليم،  
ولا أنسى نور عيني وفرحتي أختي الغالية سلمى.  
إلى اللاتي كن لي كالأخوات: إيمان، سميرة، وسام،  
وابتسام.

وإلى جميع أساتذتي وزميلات الدراسة وكل عائلتي

آسيا

## الفهرس

الصفحة	المحتويات:
	الدعاء
	شكر وتقدير
	الإهداء
	الفهرس
	فهرس الجداول
	فهرس الأشكال
أ-ج	المقدمة العامة
	<b>الفصل الأول: معالم تحرير التجارة الدولية</b>
01	مقدمة الفصل الأول
02	المبحث الأول: مدخل إلى التجارة الدولية
02	المطلب الأول: ماهية التجارة الدولية
02	1- تعريف التجارة الدولية
03	2- أسباب قيام التجارة الدولية
03	1-2- أسباب اقتصادية وسياسية
04	3- الفرق بين التجارة الدولية والتجارة الداخلية
04	1-3- حركية عناصر الإنتاج
04	2-3- السياسة التجارية
04	3-3- اختلاف النظم النقدية
04	3-4- الأذواق
05	<b>المطلب الثاني: السياسات التجارية الدولية (الحرية و الحماية)</b>
05	1- سياسة تقييد التجارة الدولية (مذهب أنصار إخضاع التبادل التجاري للحماية)
05	1-1- الحجج غير الاقتصادية
06	1-2- الحجج الاقتصادية
07	2- سياسة حرية التجارة الدولية (مذهب أنصار تحرير التبادل الدولي من القيود)
07	1-2- التخصص في الإنتاج
07	2-2- الحرية تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الدولية
07	2-3- الحرية تحفز التقدم التكنولوجي و الفني
07	2-4- الحرية تسهل الاستفادة من وفرات الإنتاج الكبير
08	2-5- الحرية تحد من نشوء الاحتكارات
08	2-6- الحماية قد تؤدي إلى إفقار الغير
08	2-7- الترابط بين الانفتاح الاقتصادي و تحرير التجارة و النمو الاقتصادي
08	<b>المطلب الثالث الدور الإنمائي للتجارة الدولية</b>

09	1- الاستفادة من الاستيراد
09	2- الاستفادة من التصدير
10	<b>المبحث الثاني: التجارة الدولية في الفكر الاقتصادي</b>
11	<b>المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية</b>
11	1- نظرية النفقات المطلقة
12	2- نظرية النفقات النسبية
12	3- نظرية القيم الدولية
13	<b>المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية</b>
13	1- نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج
13	1-1- الافتراضات التي تقوم عليها نظرية هيكشر-أولين
14	1-2- مفهوم نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج
14	1-3- الانتقادات الموجهة لهذه النظرية
14	2- اختبار ليونيتاف لنظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج
15	1-2- فعالية عنصر العمل وكفاءته
15	2-2- هيكل الحماية
15	<b>المطلب الثالث: الاتجاهات المعاصرة في نظريات التجارة الدولية</b>
15	1- النماذج التي تفسر قيام التجارة بين أسواق الدول
15	1-1- نظرية تشابه هيكل الدخل والطلب
16	2-2- نموذج اقتصاديات و وفورات الحجم
17	3- النماذج التكنولوجية
17	1-3- نظرية الفجوة التكنولوجية
17	2-3- نموذج دورة حيات المنتج
19	<b>المبحث الثالث: المنظمة العالمية و تحرير التجارة العالمية</b>
19	<b>المطلب الأول: تحرير التجارة الخارجية</b>
19	1- مفهوم تحرير التجارة الخارجية
20	1-1- تعريف تحرير التجارة الخارجية
20	1-2- علاقة تحرير التجارة الخارجية بتحرير الاقتصاد
21	2- أسباب تحرير التجارة
21	3- أهمية تحرير التجارة وفوائدها
21	<b>المطلب الثاني : اتفاقية الجات</b>
22	1- نشأة الجات وأهدافها
22	1-1- نشأة الجات - مؤتمر وميثاق هافانا 1947
22	1-2- الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة - الجات
23	1-3- أهداف اتفاقية الجات
23	2- مبادئ اتفاقية الجات
25	3- جولات مفاوضات الجات
27	<b>المطلب الثالث: منظمة التجارة العالمية</b>

27	1- نشأة ال OMC
28	2- مهام منظمة التجارة العالمية وأهدافها
29	3- الهيكل التنظيمي واتفاقيات منظمة التجارة العالمية
33	خلاصة الفصل الأول
	<b>الفصل الثاني: علاقة التجارة الدولية بالتنمية الاقتصادية</b>
34	مقدمة الفصل الثاني
35	المبحث الأول: التحولات الاقتصادية العالمية
35	المطلب الأول: مظاهر التحولات الاقتصادية على المستوى العالمي
35	1-1- نظام اقتصاد السوق
36	1-2- تغيير أساليب العمل و الإنتاج
36	1-3- بروز التكتلات الاقتصادية العملاقة و زيادة دور الشركات متعددة الجنسيات
37	1-4- الهيئات الدولية
37	1-4-1- المنظمة العالمية للتجارة
37	1-4-2- صندوق النقد الدولي
37	1-4-3- البنك الدولي للإنشاء و التعمير
38	المطلب الثاني: آثار تحرير التجارة الدولية على الاقتصاد العالمي
38	1- القطاع الصناعي
39	2- القطاع الزراعي
39	3- التجارة في الخدمات
40	المطلب الثالث: أثر تحرير التجارة الدولية على الدول النامية
40	1- أثر التجارة الدولية على السلع الصناعية
40	2- أثر تحرير التجارة الدولية على قطاع الزراعة
41	3- أثر تحرير التجارة الدولية على قطاع الخدمات
42	المبحث الثاني: ماهية التنمية الاقتصادية و علاقاتها بالتجارة الدولية
42	المطلب الأول: مفهوم التنمية و أهدافها
42	1- تعريف التنمية و النمو الاقتصادي
42	1_1 تعريف التنمية الاقتصادية
43	1-2 تعريف النمو الاقتصادي
43	1-3 الفرق بين التنمية و النمو الاقتصادي
44	1-4 أهداف التنمية الاقتصادية
44	2- متطلبات التنمية الاقتصادية و معوقات تحقيقها
44	1-2-1 متطلبات التنمية الاقتصادية
45	2-2-2 عناصر النمو الاقتصادي و التنمية
46	3- عقبات التنمية الاقتصادية
47	1-3-1 التبعية الاقتصادية
47	2-3- أزمة الدين الخارجي في الدول النامية
49	3-3- الانفجار الديمغرافي

49	<b>المطلب الثاني : دور التجارة الدولية في دفع التنمية الاقتصادية</b>
49	1- مساهمة التجارة الدولية في التنمية الاقتصادية
49	1-1- العلاقة بين التجارة الدولية و تحريرها و التنمية الاقتصادية
50	1-2- التجارة الدولية و إستراتيجية التنمية
50	1-2-1- إستراتيجية التنمية في اقتصاد تصديري
51	1-2-2- إستراتيجية التنمية في اقتصاد حساس للواردات
51	1-3- مساهمة التجارة الدولية في التنمية الاقتصادية
52	2- التجارة الدولية ومعدل النمو الاقتصادي
52	2-1- معدل النمو في ظل توازن التجارة الدولية
52	2-2- معدل النمو في ظل عجز التجارة الدولية
53	2-3- معدل النمو و فائض التجارة الخارجية
53	<b>المطلب الثالث : آثار التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية</b>
53	1- انعكاسات التجارة الخارجية على التنمية
55	<b>المبحث الثالث: آثار تحرير التجارة الدولية على التنمية</b>
55	<b>المطلب الأول: القطاعات التجارية و التنمية الاقتصادية</b>
55	1- دور القطاع الزراعي في التنمية
56	2- دور القطاع الصناعي في التنمية
57	<b>المطلب الثاني: تأثير التحرر الاقتصادي على الدول النامية في ظل OMC</b>
57	1- اثر تحرير التجارة الدولية لتحقيق التنمية
58	<b>المطلب الثالث: آثار التحولات الاقتصادية على التنمية</b>
58	1- آثار سياسات تحرير التجارة
60	2- الاهتمام بالتجارة على حساب التنمية
61	<b>خلاصة الفصل الثاني</b>
	<b>الفصل الثالث: انعكاسات تحرير التجارة الدولية على التنمية الاقتصادية للدول الأفريقية - حالة الجزائر-</b>
62	<b>مقدمة الفصل الثالث</b>
62	<b>المبحث الأول: مدخل إلى الاقتصاد الأفريقي والاقتصاد الجزائري</b>
63	<b>المطلب الأول: الاقتصاد الأفريقي</b>
63	1- البيئة الاقتصادية الإفريقية
64	2- خصائص الاقتصاد الإفريقي
67	3- مشاكل الاقتصاد الإفريقي
69	<b>المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري</b>
69	1- مدخل إلى الاقتصاد الجزائري
69	1-1- مفهوم الاقتصاد الجزائري
69	2- تطور وخصائص الاقتصاد الجزائري
69	2-1- تطور الاقتصاد الوطني
70	2-1-1- مرحلة الإجراءات غير الشاملة(1962-1969)

71	2-1-2- المرحلة النموذجية المتوازنة (1971-1977)
72	2-1-3- مرحلة اقتصاد السوق
73	2- خصائص الاقتصاد الجزائري
75	المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية في إفريقيا
75	المطلب الأول: تحديات ومعوقات التنمية الاقتصادية في إفريقيا
75	1- تحديات التنمية في أفريقيا
76	2- معوقات التنمية
77	المطلب الثاني مستقبل التنمية في إفريقيا
77	1- متطلبات التنمية الاقتصادية في إفريقيا
78	2- ضرورة الخطط التنموية
79	3- المقومات المساهمة في تنمية أفريقيا
80	المطلب الثالث: دور الانفتاح التجاري في التنمية الاقتصادية لأفريقيا
80	1- النمو الاقتصادي في أفريقيا في ظل الانفتاح التجاري
80	1-1- تطورات معدلات النمو الاقتصادي للدول الأفريقية
81	1-2- التنمية في إفريقيا
81	1-3- تطورات التجارة الخارجية للدول الأفريقية
82	1-3-1- فيما يخص الصادرات
82	1-3-2- فيما يخص الواردات
83	المبحث الثالث: دور التحرير التجاري في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر
83	المطلب الأول: تحرير التجارة الخارجية الجزائرية
83	1- تطور التجارة الخارجية الجزائرية
83	المرحلة الأولى
83	المرحلة الثانية (1995)
84	المرحلة الثالثة
85	2- أسباب وأهداف تحرير التجارة الخارجية الجزائرية
85	2-1- أسباب تحرير التجارة الخارجية في الجزائر
86	2-2- أهداف تحرير التجارة الخارجية الجزائرية
87	المطلب الثاني: مراحل تحرير التجارة الخارجية الجزائرية
87	1- آليات تحرير التجارة الخارجية
87	1-1- عقد اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية مع الإتحاد الأوروبي
88	1-2- انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة
88	1-2-1- مراحل الانضمام
90	1-2-2- أهداف انضمام الجزائر إلى الـ OMC
91	1-3- إعلان برنامج الإنعاش الاقتصادي بالجزائر
92	2- سلبيات و إيجابيات تحرير التجارة الخارجية
92	2-1- الإيجابيات

92	2-2 السلبيات
93	المطلب الثالث: دور الانفتاح التجاري في النمو والتنمية الاقتصادية في الجزائر
93	1- الانعكاسات المتوقعة من انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة
93	1-1-1- الانعكاسات المتوقعة من انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في مجال تجارة السلع
93	1-1-1- الآثار المتوقعة على الصادرات السلعية
94	1-1-2- الآثار المتوقعة على الواردات السلعية
95	1-2- الآثار المتوقعة على ميزانية الدولة
95	1-3- الآثار المتوقعة للانضمام في مجال تجارة الخدمات
96	2- التنمية الاقتصادية في الجزائر
96	3- نمو التجارة الخارجية الجزائرية
96	3-1- فيما يخص الصادرات
97	3-2- فيما يخص الواردات
98	4- درجة الانفتاح التجاري
100	خلاصة الفصل الثالث
101	الخاتمة
	قائمة المراجع

## المقدمة العامة:

إن الدول النامية استطاعت خلال فترة قصيرة، بعد حصولها على استقلالها السياسي، من أن تحقق بدايات مشجعة في محاولة بناء نفسها في شتى المجالات وخاصة الاقتصادية. ولكن منذ السبعينات وخاصة في الثمانينات، بدأت هذه الدول تواجه أزمات اقتصادية أدت إلى تزايد نطاق الاختلالات الداخلية والخارجية على نحو أصبح يمثل تهديدا خطيرا لقدرتها على انجاز أهداف التنمية الاقتصادية. والدول الأفريقية باعتبارها أحد الدول النامية وأغناها من حيث الموارد الطبيعية والثروات، تجعلها محل أطماع الدول المتقدمة التي تسعى دائما إلى تكريس التخلف فيها وعدم تطورها حتى يتسنى لها الاستحواذ على ثرواتها. وهذا ما دفع بالكثير من الدول الأفريقية إلى تبني سياسات حمائية متعددة، ونتج عن تطبيق تلك السياسات تراجعاً في حجم التجارة الدولية، وفي وقت أصبحت التجارة الدولية جزءاً لا يتجزأ من المحرك الذي يدفع التقدم الاقتصادي العالمي، وقد ساعدت دورات متعاقبة من اتفاقيات الجات ثم منظمة التجارة العالمية في إعادة تشييد الإقتصادات التي دمرتها الحرب في أوروبا لذلك فالدول النامية (الأفريقية منها) تبذل حالياً جهوداً كبيرة لتحرير تجارتها.

و تختلف السياسات التجارية من دولة أفريقية إلى أخرى حسب ظروفها و أوضاعها و إمكاناتها واحتياجاتها و درجة تطورها الاقتصادي و طبيعة نظامها و الهدف الذي أريد تحقيقه، و قد أنشأت منظمة التجارة العالمية للإشراف على تحرير التجارة الدولية. و ستتولى هذه المنظمة الدولية قيادة المراحل المقبلة لتحرير التجارة العالمية والإشراف على الخلافات بفضل أنظمة أكثر فاعلية وأكثر إلزاماً وسرعة. وإن تحرير التجارة الدولية وأثارها على التنمية الاقتصادية لأفريقيا عامة والجزائر خاصة جعلها في حيرة من أمرها حول مكاسبها في ظل النظام التجاري الجديد، والسياسة التجارية التي يجب إتباعها لتوفير مناخ تجاري ملائم قصد التصدي للانعكاسات السلبية، وعليه يمكننا طرح السؤال الرئيسي التالي: هل سيعمل النظام التجاري الجديد للتجارة الدولية على تسهيل مهمة الدول الأفريقية عامة والجزائر خاصة على الخروج من دائرة التخلف و الانطلاق باقتصادياتها نحو التنمية الاقتصادية؟ ومن خلال هذا التساؤل الرئيسي قمنا بوضع التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- ما هي أهم التطورات التي عرفتها التجارة الدولية وما هي النظريات المفسرة لها؟
- 2- ما هي مفاتيح التنمية الاقتصادية و معوقاتهما؟ وما هي علاقتها بالتجارة الدولية وتحريرها؟
- 3- ما هو دور الانفتاح التجاري على الدول الأفريقية عامة والجزائر خاصة في ما يخص تنميتها الاقتصادية؟

ولإضفاء الطابع العلمي ارتأينا وضع الفرضيات التالية:

- 1- مكاسب الدول من جراء تحرير التجارة الدولية هو السبب في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- 2- إن درجة الانفتاح على التجارة والتكامل العالميان هما شرطان مسبقان للنمو والتنمية.
- 3- يعتبر التحرير التجاري خطراً كبيراً لدولة نامية كأفريقيا لدولة نامية كأفريقيا أما عن أسباب اختيارنا للموضوع فتتعدد بين موضوعية وذاتية: أما الأسباب الموضوعية: تتجلى خاصة في وجود متناقضة كبيرة في أفريقيا فهي من أكثر القارات غنا من حيث الثروات، ورغم هذا فهي تعاني من التخلف. وأسباب ذاتية: تتمثل في محاولة لمعرفة لماذا تخلفت أفريقيا وتطور غيرها فضلاً عن رغبتنا الشديدة في المحاولة لاقتراح الحلول المناسبة.

وللبحث أهمية كبيرة كونه جاء يوضح صعوبة التحرير السريع للتجارة الدولية على التنمية الاقتصادية للدول الأفريقية والجزائر خصوصاً، ومعرفة دور ومساهمة التجارة في التنمية، وإيجابياتها وسلبياتها. والأهم من هذا كله التطرق للدول الأفريقية الغنية وثرواتها المهملة في إيجاد السبل الكفيلة لتطورها اقتصادياً، وكذلك إثراء المكتبة وجعله مرجعاً للطلبة. وعن أهداف البحث نذكر:



- معرفة مختلف المفاهيم المتعلقة بالموضوع .  
- معرفة تطورات التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، وحجم التجارة الدولية للدول الأفريقية عامة والجزائر خاصة والتميز بين الإمكانيات والمعوقات.  
- محاولة إيجاد الحلول الممكنة للمشاكل التنموية في الدول الإفريقية .  
ولمعالجة هذا الموضوع ومن أجل الإجابة على الأسئلة المتعلقة بدراستنا والفرضيات المنتقاة ارتأينا ضرورة انتهاج المنهج الوصفي في تحليل الأوضاع الاقتصادية للتجارة الدولية والتنمية الاقتصادية للدول الأفريقية إضافة إلى الجزائر، واستخدمنا الأسلوب البياني لتوضيح بعض المتغيرات الاقتصادية. وقد تمت الاستعانة بالمنهج التحليلي من خلال أسلوب التحليل المعروف.  
كما اعتمدنا في دراستنا على وسائل مكتبية متمثلة في كتب بمختلف اللغات وكذلك الرسائل المختلفة من رسائل الماجستير والدكتوراه، وكذلك المجالات والتقارير والانترنت.  
و لقد تمت معالجة مواضيع مشابهة نوعا ما و على سبيل المثال أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية لصواليلى نصر الدين بعنوان النمو و التجارة الدولية في الدول النامية و الاختلاف بين هذه الدراسات يكمن في الزاوية التي ينظر منها كل طالب لموضوعه فكل له رأيه و أفكاره و أبحاثه و طريقته الخاصة به.

لكن رغم ذلك فقد قمنا في هذه الدراسة بتقسيم الموضوع إلى ثلاثة فصول، حيث تناولنا في:  
الفصل الأول: معالم تحرير التجارة الدولية، والذي تضمن مختلف المفاهيم المتعلقة بالتجارة الدولية وتحريرها بصفة عامة.

وفي الفصل الثاني: فقد تحدثنا فيه عن علاقة التجارة الدولية بالتنمية الاقتصادية، وتضمن مفاهيم عن التنمية والنمو الاقتصاديين وكذلك تم إبراز علاقة كل من التجارة الدولية وتحريرها بالتنمية الاقتصادية. أما الفصل الثالث والأخير: قمنا من خلاله بتوضيح انعكاسات تحرير التجارة الدولية على التنمية الاقتصادية في أفريقيا عامة (حالة الجزائر).

وبخصوص الصعوبات التي واجهتنا أثناء بحثنا يمكن ذكر التالي:

- قلة المصادر و المراجع المتعلقة بالاقتصاد الأفريقي والجزائري، ولا توجد مراجع أكاديمية تتحدث عن الاقتصاد الأفريقي وخصائصه.
- بعض الصعوبات المتعلقة بالحصول على المعلومات الرقمية والإحصائية المساهمة في إثراء الموضوع.
- ضيق الوقت الذي لم يسمح لنا بالاطلاع على مزيد من المصادر والمعلومات.
- عدم الشفافية في التصريح بالمعلومات خاصة الإحصائية.
- عدم التمكن من القيام بدراسة الحالة سواء المتعلقة بالاقتصاد الجزائري أو الأفريقي خاصة أن الأمر يتعلق بالبلدان الأفريقية.

## مقدمة الفصل الأول

ظهرت في الآونة الأخيرة منذ القرن العشرين ظاهرة العولمة ونمت من خلالها العولمة الاقتصادية التي يقصد بها زيادة درجة الاعتماد المتبادل بين الدول على المستوى العالمي من خلال زيادة حجم ونوعية التبادل التجاري السلعي والخدمي بالإضافة إلى انتقال رؤوس الأموال والتكنولوجيا بين الدول. هذا الواقع دفع إلى التفكير جدياً بتأسيس إطار قانوني ينظم العلاقات التجارية بين الدول ويضمن الآلية المناسبة لحل المنازعات التي قد تنشأ نتيجة الخلافات الاقتصادية التي قد تظهر، لهذا كان السعي لإنشاء منظمة التجارة العالمية طلباً لحياة اقتصادية مستقرة على الصعيد العالمي، فتم التوقيع على الجات في عام 1947 التي مالبت أن تحولت بعد جولة أورغواي عام 1994 إلى منظمة دولية لها كيائها وأجهزتها المستقلة اللازمة لتنفيذ بنود الاتفاقية وفي ظل هذه المنظمة تتم المبادلات التجارية بين الدول التي لا يمكن الاستغناء عنها للدور الذي تلعبه في اقتصاديات الدول.

## المبحث الأول مدخل إلى التجارة الدولية

يتميز الاقتصاد العالمي في عصرنا هذا بتزايد أهمية المعاملات (التجارية، المالية) الدولية لاقتصاديات الدول المكونة له، فالتجارة الدولية بين هذه الدول أخذت تنمو بوتيرة متزايدة تزيد عن وتيرة النمو الاقتصادي.

### المطلب الأول ماهية التجارة الدولية

تقع حركة التبادل التجاري الدولي ضمن نظام من العلاقات التبادلية الدولية التي تتصف بالشمولية، يطلق عليه مصطلح العلاقات الاقتصادية الدولية، والتي تعبر بصورتها العمومية عن دراسة جميع أوجه النشاط الاقتصادي الذي يقوم بين الدول التي تخضع لأنظمة سياسية واجتماعية وثقافية تختلف عن بعضها البعض. وتشمل هذه العلاقات تنقل الأشخاص وحركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال والاستثمارات وهي ما تعرف اصطلاحاً بالمعاملات الاقتصادية الدولية<sup>(1)</sup>. وقد تكونت التجارة الدولية قبل نشوء الاقتصاد العالمي بفترة طويلة، وتطور التجارة الدولية بالذات خلق الشروط الاقتصادية لتطور الإنتاج الآلي، الذي تمكن من النمو والتطور بفضل استيراد المواد الأولية والخامات واتساع الطلب الخارجي. كما أن استخدام الآلات ساهم في ظهور فائض نسبي من رأس المال وتصديره إلى الخارج، الأمر الذي وضع أساس نشوء الاقتصاد العالمي وسرع عملية تدويل القوى المنتجة<sup>(2)</sup>.

### 1- تعريف التجارة الدولية :

هناك تعاريف متعددة حول التجارة الدولية نذكر منها ما يلي:

تعرف التجارة الدولية<sup>(\*)</sup> بأنها "عبارة عن تبادل السلع والخدمات بين الدول، وكذلك بين الشركاء والأشخاص على المستوى الدولي".<sup>(3)</sup>

كما يمكن تعريفها بأنها تبادل السلع والخدمات بين الدول التي تتوافر فيها والدول التي تفتقر إليها هناك دولة مصدرة وأخرى مستوردة والحكمة من التجارب هي استغلال أمثل لموارد العالم<sup>(4)</sup>. تعرف أيضاً بأنها "تبادل السلع والخدمات عبر الحدود والمناطق المختلفة، وتشكل حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في مختلف البلدان"<sup>(5)</sup>.

(1) جاسم محمد، التجارة الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 8 .

(2) محمد، دياب التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010، ص 11.

(\*) International trade -International commerce

(3) المرجع نفسه، ص 9.

(4) الموسوعة العربية، المجلد السادس: <http://www.arab.enry.com/index.php>

(5) منتديات بوابة العرب ، ماهية التجارة الدولية: <http://vb.arabsgate.com/index.php>

ولو تناولنا التجارة الدولية ضمن منظومة العلاقات الدولية الاقتصادية الواسعة ، فنسجد أن مصطلح التجارة الدولية بالمعنى الضيق يعني حصرا التجارة الخارجية للبلدان التي تشمل الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة (أي السلعية والخدمية) فقط.

أما مصطلح التجارة الدولية بالمعنى الواسع فيشمل ، الصادرات والواردات المنظورة (السلع) وغير المنظورة (\*) (الخدمات) ، الهجرة الدولية وحركة رؤوس الأموال على المستوى الدولي. (1)

## 2-أسباب قيام التجارة الدولية :

يمكن أن نجمل أسباب قيام التجارة الدولية في الأسباب الآتية:

### 2-1-أسباب اقتصادية وسياسية :

- تتمثل في زيادة القدرة الإنتاجية للمشاريع بسبب عنصر التكنولوجيا والدخول في مجال الإنتاج الكبير وعجز السوق المحلي عن استيعاب هذا الإنتاج، و زيادة تكاليف الاستثمارات في المعدات والآلات والأجهزة المستخدمة في العمليات الإنتاجية كما هو الحال بالنسبة للدول النامية (2). وكذلك إمكانية استغلال فرص تسويقية في الأسواق الخارجية لظروف تعاني منها تلك الأسواق وبالتالي زيادة الطلب على الصادرات. (3)

- رغبة بعض الدول في الاستيلاء على أسواق خارجية لدول معينة و بالتالي السيطرة على اقتصاديات هذه الدول، وظهور اتجاه متزايد من قبل بعض الدول للاستيلاء والسيطرة الاقتصادية على دول معينة ولأسباب سياسية خاصة من خلال التبادل التجاري بين هذه الدول والدول الأخرى. (4) على الصادرات. (5)

### ومن أسباب قيام التجارة الدولية أيضا ما يلي :

التخصص الدولي حيث على كل دولة أن تخصص في إنتاج بعض السلع التي تؤهلها طبيعتها، ظروفها وإمكاناتها الاقتصادية أن تنتجها بتكاليف أقل وبكفاءة عالية . ولا تستطيع أي دولة أن تعتمد على نفسها كليا-تحقيق الاكتفاء الذاتي- نظرا لعدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة.

وكذا اختلاف تكاليف الإنتاج وبالذات في الدول التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير وهذا الإنتاج الواسع يؤدي إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة مع دول أخرى لا تنتج

(\*) وتشمل الخدمات المصرفية الدولية، خدمات النقل البحري التي تقدمها شركات الملاحة البحرية، خدمات النقل الجوي التي تقدمها شركات الطيران المدني، خدمات التامين التي تقدمها شركات التامين، خدمات السفر، خدمات نقل الملكية الفكرية و تجارة براءة الاختراع.

(1) محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص11.

(2) جاسم محمد، مرجع سبق ذكره، ص12.

(3) حسام علي دادون وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة، عمان، 2002، ص17.

(4) جاسم محمد، مرجع سبق ذكره، ص12.

(5) حسام علي دادون وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة، عمان، 2002، ص17.

بكميات وفيرة وبالتالي ترتفع لديها تكاليف الإنتاج مما يعطي الأولى ميزة نسبية في الإنتاج مقارنة بالدولة الثانية. وكذلك اختلاف ظروف الإنتاج فهناك مناطق تتخصص في المنتجات الزراعية وتستورد منتجات لا تقوم بإنتاجها كالنفط الذي يتوفر في الدول ذات المناخ الصحراوي، واختلاف الميول والأذواق فالمواطن المحلي يفضل المنتجات الأجنبية حتى لو توفر البديل (1)، و اختلاف مستوى التكنولوجيا نتج عنه تفاوت الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية بكفاءة عالية. (2)

### 3- الفرق بين التجارة الدولية والتجارة الداخلية :

تختلف التجارة الدولية عن التجارة الداخلية في عدد من النواحي على الرغم من ارتباط كل منهما بطبيعة التبادل سواء على المستوى الدولي أو المستوى الخارجي، وهذا يعني أن النظرية الاقتصادية التي تفسر قيام التجارة الداخلية، تستطيع تفسير قيام التجارة الدولية ، وذلك لأن قيام التبادل في الحالتين قائم على أساس التخصص وتقسيم العمل. رغم هذا التشابه بينهما فهناك فروقات بينهما تتمثل في: (3)

#### 3-1- حركية عناصر الإنتاج :

أي قدرتها على الانتقال من نشاط إلى آخر أو من مكان إلى آخر حسب معدلات عوائدها لنظل تتحرك حتى تتساوى معدلات عوائدها في كافة الأنشطة، حيث تتمتع عناصر الإنتاج بقدرة أكبر و أسهل في التحرك على المستوى الداخلي بالمقارنة بالتحرك على المستوى الدولي.

#### 3-2- السياسة التجارية :

عادة ما تتم التجارة الداخلية دون وجود أي قيود على حركتها، أما على المستوى الدولي فيتم تقييد حركة السلع و الخدمات بهدف تغليب المصلحة القومية (4).

#### 3-3- اختلاف النظم النقدية :

إن المقيمين في مواقع مختلفة ضمن حدود الدولة الواحدة يمكنهم استخدام عملة واحدة في معاملاتهم التجارية و ذلك لعدم وجود رقابة أو قيود تفرض على انتقال العملة ذلك لأن لكل دولة نظامها النقدي الخاص بها و عملتها الخاصة بها (5).

#### 3-4- الأذواق :

حيث يترتب عن اختلاف أنواع السلع و الخدمات المطلوبة، أشكالها أو أحجامها (6). و تختلف التجارة الدولية عن المعاملات الاقتصادية التي تتم داخل حدود الدولة في:

(1) موسى مطر باسم اللوزي و طارق الشلبي، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص15.

(2) أشرف أحمد العدلي، التجارة الدولية، مؤسسة روى للطباعة والنشر والتوزيع، دون بلد، 2006، ص9.

(3) جاسم محمد، مرجع سبق ذكره، ص16.

(4) محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص18.

(5) جاسم محمد، مرجع سبق ذكره، ص17.

(6) محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص19.

- صعوبة حركة السلع، الخدمات و عناصر الإنتاج عند انتقالها عبر الحدود بين الدول.
- اختلاف العملات و اختلاف الأساس الذي يتم الاستناد إليه في تحديد قيمتها.
- اختلاف الدول في درجة تطورها الاقتصادي.
- اختلاف الأنظمة الاقتصادية و السياسية و طبيعة السياسات الاقتصادية و الذي ينجم عنه اختلاف الإجراءات التي تتخذها الدول في توحيد نشاطاتها الاقتصادية.
- اختلاف الموارد الاقتصادية خاصة الموارد الطبيعية بين الدول. (1)

### المطلب الثاني: السياسات التجارية الدولية (الحرية و الحماية)

للتبادل الدولي تفسح المجال لتعدد السياسات التي يمكن إتباعها، و يقصد بالسياسات التجارية (\*) في مجال العلاقات الدولية الاقتصادية "مجموع الوسائل التي تلجأ إليها الدول في تجارتها الخارجية قصد تحقيق أهداف معينة. (2)

#### 1- سياسة تقييد التجارة الدولية (مذهب أنصار إخضاع التبادل التجاري للحماية) :

تعرف سياسة الحماية التجارية بأنها "تبني الدولة لمجموعة من القوانين و التشريعات و اتخاذ إجراءات بقصد حماية سلعها أو سوقها من المنافسة الأجنبية" (3). و نادى أنصار النظام الرأسمالي بنظريات الحرية لحماية مكاسبهم القومية و قد نتج عن هذا النظام ازدهار الاقتصاد القومي للدول التي طبقت مثل الدول الأوروبية، إلا أن هذا الازدهار كان على حساب دول أخرى لم تكن قد تطورت بعد مثل الدول المتخلفة في إفريقيا و آسيا و أمريكا الجنوبية، و عندما شعرت هذه الدول بوطأة الاستغلال رأت ضرورة حماية اقتصادها القومي من غزو سلع الدول الأكبر حماية.

و دعا أنصار مبدأ الحماية إلى تقييد التبادل مع الخارج، لا سيم تيار الاستيراد، معللين موقفهم بذرائع و حجج ذات طابع اقتصادي و غير اقتصادي (4).

#### 1-1- الحجاج غير الاقتصادية: من أهم ما يذكر في شأنها

1-1-1- الخوف من الحرب: حيث أن الحماية تساعد على تحقيق الاستقلال الاقتصادي وقت السلم و إعداد البلاد لخوض غمار حرب قد تساق إليها في أي لحظة.

#### 1-1-2- حماية القطاع الزراعي: تؤدي الحرية التجارية إلى القضاء على الزراعة في الدولة نظرا

(1) فليح حسن خلف الله، العولمة الاقتصادية، عالم الكتب الحديث، أربد، 2010، ص145.

(\*) Commercial policy

(2) عادل أحمد حشيش، أسس الاقتصاد الدولي : دراسة لمظاهر المعاملات المنبثقة عن العلاقات الاقتصادية الدولية في ضوء المتغيرات الطارئة على الاقتصاد العالمي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص213.

(3) السيد أحمد عبد الخالق، الاقتصاد الدولي والسياسات الاقتصادية الدولية، مركز الدراسات السياسية والدولية، المنصورة، 1999، ص173.

(4) عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، دون سنة، ص229.

1-1-3- المحافظة على الطابع القومي: حيث إن العلاقة التجارية بين الأمم تؤدي إلى كثرة اختلاطها وذوبان الفوارق بينها و من ثم فقدان الأمة لطابعها و مدينتها الخاصة (1).

1-2- الحجاج الاقتصادية: و يمكن إيجازها في:

1-2-1- حماية الصناعات الناشئة: بفرض رسوم جمركية التي يترتب عليها ارتفاع سعر السلعة في الداخل عنه في الخارج، فتستطيع الصناعة الناشئة بيع منتجاتها بثمن يغطي نفقة الإنتاج المرتفعة و تتمكن من أن تنمو و أن تستكمل المزايا التي تتمتع بها الصناعات النامية في الخارج (2).

1-2-2- اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية: فالحماية الجمركية تؤدي إلى رفع أسعار منتجات الصناعة الداخلية، و رفع معدل الربح المتوقع و بالتالي إغراء رأس المال الأجنبي و استجابته للاستثمار (3).

1-2-3- تنوع الإنتاج و تحقيق الاستقرار الاقتصادي: ذلك أن عدم تخصص الاقتصاد القومي في ناحية واحدة تعتبر ضمانا لأخطار الهزات الاقتصادية العنيفة التي قد تحدث.

1-2-4- معالجة البطالة و تحسين مستوى العمالة: الحماية تحد من الواردات و بالتالي ترفع من مستوى الاستثمار و بالتالي تشغيل الأيدي العاملة المتاحة فيتم القضاء على البطالة أو الحد منها عكس ما يحدث في حالة تحرير التجارة (4).

1-2-5- تعويض التفاوت في ظروف الإنتاج: من خلال المساواة بين تكاليف الإنتاج المحلية المرتفعة و تكاليف الإنتاج المنخفضة في الخارج (5).

1-2-6- الحماية كوسيلة لتحسين معدل التبادل: حيث أن فرص الضريبة الجمركية على واردات الدولة، يضطر الطرف الأجنبي المصدر لهذه الواردات إلى تخفيض أثمانها، و بالتالي تحصل الدولة على وارداتها بأثمان أقل من ذي قبل مما يعني تحسن في معدل تبادلها التجاري (6).

1-2-7- الحصول على إيراد لخزينة الدولة: حيث أن فرض الضريبة الجمركية على الواردات يمكن من تحويل جزء من نشاط الدولة و ذلك على أساس إن مثل هذه الضريبة ستؤدي إلى إجبار

(1) عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص219.

(2) مصطفى رشيد شيحة، المعاملات الاقتصادية الدولية: دراسة الاقتصاد الدولي من منظور اقتصاديات السوق والتحرر الاقتصادي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998، ص73.

(3) عبد القادر زيان، السياسات التجارية بين الحرية والحماية، المحاضرة السادسة، 6 ديسمبر 2010، الساعة 09:49 ( <http://algerianexpert.maktoobblog.com/477> )

(4) محمد خالد الحريري، الاقتصاد الدولي، المطبعة الجديدة، دون بلد، 1977، ص202.

(5) عادل احمد حشيش و مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص235.

(6) بول سامويلسون، علم الاقتصاد (العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية)، ترجمة مصطفى موفق، الجزء السادس، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص142.

الدول على تخفيض أسعار صادراتها، و بالتالي العبء الضريبي الواقع على المواطنين في الدولة المذكورة (1).

## 2- سياسة حرية التجارة الدولية (مذهب أنصار تحرير التبادل الدولي من القيود):

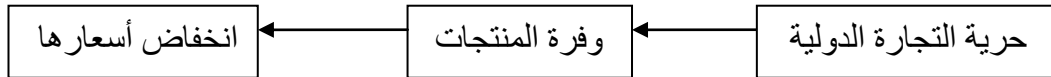
و تعرف هذه السياسة بأنها تلك السياسة التي تقوم على إصدار القوانين و اللوائح و اتخاذ الإجراءات التنفيذية اللازمة لإزالة وتخفيض القيود على علاقاتها الاقتصادية و التجارية مع العالم الخارجي (2). ينادي أنصار المذهب بأن تكون التجارة الدولية حرة خالية من القيود و العقبات فلا يجوز فرض أي قيود تعوق من تدفق السلع عبر الحدود سواء للصادرات أو الواردات و ينظر المؤيدون لهذه السياسة بنفس نظرتهم للتجارة الداخلية، أي على أساس أنها مظهر من مظاهر تعاون الإنسان مع أخيه الإنسان بصرف النظر عن الحدود الجغرافية و السياسية التي تفصل بينهما. و يعتمد مذهب الحرية على الحجج التالية:

### 2-1- التخصص في الإنتاج:

و الذي يتفوق على مدى اتساع السوق، فإذا كان هناك حرية في التبادل فإن السوق تصبح واسعة و شاملة أسواق عدد كبير من الدول، يجعل كل منها متخصص في إنتاج السلع المناسبة لظروفه الطبيعية و التاريخية و بتكاليف منخفضة (3).

### 2-2- الحرية تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الدولية:

حيث حرية التجارة تؤدي إلى وفرة المنتجات و هو ما يؤدي إلى انخفاض أسعارها كما هو موضح في المخطط التالي:



2-3- الحرية تحفز التقدم التكنولوجي و الفني: فالحرية تؤدي إلى زيادة المنافسة بين المنتجين ما يساهم في تطوير فنون الإنتاج و إدخال التكنولوجيا الحديثة (4).

2-4- الحرية تسهل الاستفادة من وفرة الإنتاج الكبير: ففتح الأسواق يوسع نطاق التسويق أمام المؤسسات و يفتح أمامها فرص توسيع الإنتاج وصولاً إلى أحجامها المثلى.

(1) جاسم محمد، مرجع سبق ذكره، ص 128.

(2) السيد احمد عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص 249.

(3) رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، دار الرضا للنشر، الجزء الأول، دون بلد، 2000، ص 287.

(4) محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص 302-304.



2-5- الحرية تحد من نشوء الاحتكارات: فالحرية تجعل قيام الاحتكارات أمرا أكثر صعوبة مما هو عليه في حالة الحماية (1).

2-6- الحماية قد تؤدي إلى إفقار الغير: حيث أن الرسوم الجمركية الحالية قد تؤدي إلى خفض حجم التجارة الدولية عموما نتيجة تقليص الواردات (2).

2-7- الترابط بين الانفتاح الاقتصادي و تحرير التجارة و النمو الاقتصادي: إن الانفتاح الاقتصادي خاصة المرتبط بالتجارة الخارجية، هو عامل مهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، إذ أن الانفتاح كثيرا ما يؤدي إلى نشر المعرفة و التكنولوجيا لما لها من دور حاسم في زيادة إنتاجية إجمالي عوامل الإنتاج المسؤولة عن رفع معدل نمو الدخل في ظل ثبات عوامل الإنتاج (3).

### المطلب الثالث : الدور الإنمائي للتجارة الدولية

تؤدي التجارة الدولية دورا هاما في الاقتصاد الدولي وحركته، لتحل أهمية كبيرة في اقتصاد الدول النامية (4) حيث عندما نتحدث عن الدور الإنمائي للتجارة الدولية، فإننا نعني بذلك دراسة أهمية التجارة الدولية في الاقتصاد القومي لأي بلد من بلدان العالم سواء البلدان المتقدمة أو النامية، إذ تعتبر التجارة الدولية إحدى الركائز الأساسية في التنمية الاقتصادية لهذه البلدان، فهي مع غيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى تساهم بفعالية في تنمية الدخل القومي وبالتالي تساهم في رفع مستوى المعيشة في هذه البلدان ورفاه مجتمعاتها وهذا ما يطلق عليه إصلاح التنمية الاقتصادية.

وتزداد الأهمية للدور الذي تلعبه التجارة الدولية حتى تستطيع أن تحقق أهدافها في التنمية الاقتصادية، حيث تحتاج الدول إلى استيراد السلع والمعدات الأولية ومستلزمات الإنتاج اللازمة لبرامجها التنموية، كما تحتاج إلى تصريف وتسويق منتجاتها، ولا تتاح لها هذه العمليات إلا عن طريق الدخول في معاملات دولية تجارية، وهذا يعني أن التجارة الدولية لا تؤدي دورا هاما للدول النامية فحسب بل تلعب من وجهة تلك الدول الدور الأساسي في التنمية. حيث اهتمام الدول بزيادة صادراتها والحيلولة دون تدهور معدلات تبادلها حتى تظل مقدرتها على الاستيراد مرتفعة بمعنى أنه كلما زادت صادرات الدول النامية كلما كانت هذه الدول أفقر على زيادة الاستثمار، ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال زيادة الدخل القومي، فالتجارة الدولية تزيد من طاقة الدولة الإنتاجية عن طريق الإضافة إلى رأس المال الثابت (\*) وهذا ما يزيد من القدرة على الإنتاج في الفترات اللاحقة (5). و سوف نتناول

(1) عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص225.

(2) Paul Samuelson, Economics, New York, 1951, p680

(3) محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص302.

(4) حسام علي دادون و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص18.

(\*) وهي المواد التي تتغير ولا تدخل في التبادل التجاري أو الاستهلاك ضمن دورات الإنتاج كالمشآت والآلات والتجهيزات...

(5) - جاسم محمد، مرجع سبق ذكره، ص19.

الفوائد التي تعود على الدول من كل من الاستيراد و التصدير و ذلك للتأكيد على أهمية التجارة الدولية:

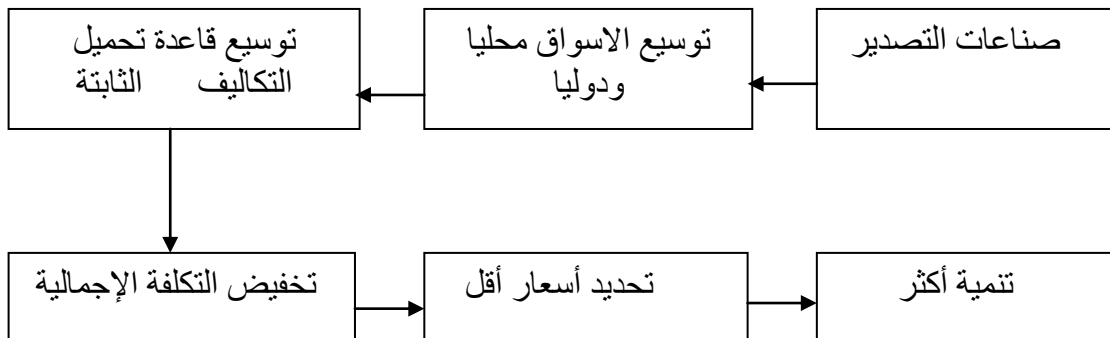
### 1- الاستفادة من الاستيراد:

يسهم الاستيراد في التنمية الاقتصادية بشكل غير مباشر عن طريق تمكين الاقتصاد القومي من مواجهة أعباء التنمية، إذ عن طريق الاستيراد يتم توفير المعدات و التجهيزات و الخبرات اللازمة لهذه التنمية، و كذلك استيراد السلع الاستهلاكية الضرورية حتى يمكن زيادة الإنتاج و تنويعه. و لا تقتصر فائدته على كونه طريقة لتحصيل قيمة الصادرات و إنما الفائدة الأساسية منه تتمثل في إتاحة الفرصة للحصول على بعض السلع بتكلفة أرخص من إنتاجها محليا، أو لا تنتج مطلقا و مثل هذا الاستيراد سيؤدي بالضرورة إلى رفع مستوى معيشة الدول.

تعاني الدول النامية من نقص في بعض السلع الرأسمالية تحول بينها و بين استغلال مواردها و تنمية اقتصادياتها و ليس من سبيل للحصول على هذه السلع اللازمة للتنمية إلا عن طريق الاستيراد، و من ثم يجب على الدول النامية أن تتعرف على الميزات النسبية التي تتوفر لها في إنتاج بعض السلع حتى تتمكن من تصديرها إلى العالم الخارجي سداد بقيمة ما تحصل عليه من واردات.

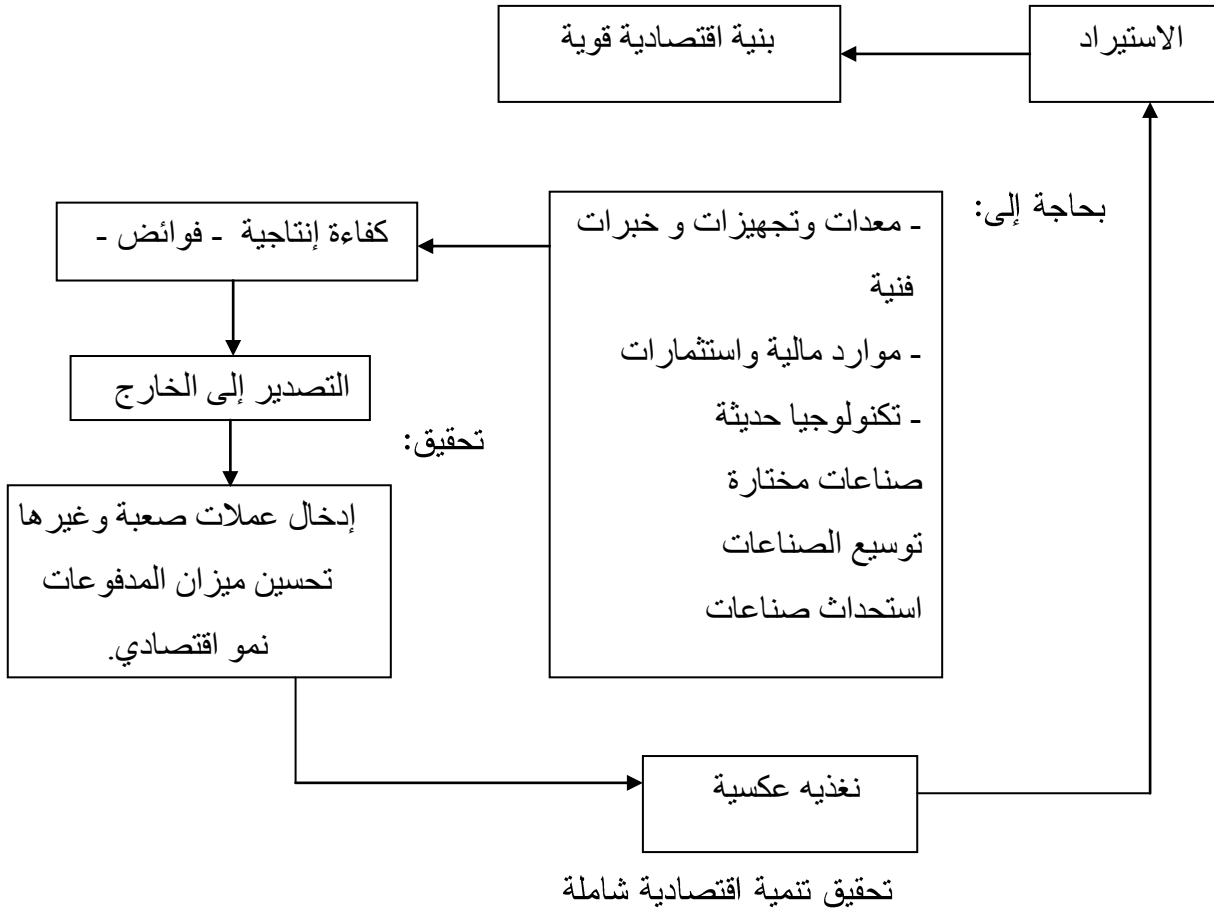
### 2- الاستفادة من التصدير:

إن فتح المجال أمام الصناعات و تنمية الصادرات من أكثر المكاسب التي تعود على الدول التي تمارسها مقارنة مع أمثالها من الدول المتقدمة، إذ بعد أن تصل تلك الصناعات إلى نقطة الفائض عن حاجة الأسواق المحلية، فإن السبيل أمامها هو تصريف هذا الفائض في الأسواق الخارجية من أجل النمو و التوسع و البقاء في السوق، إذ أن تصدير الفائض من إنتاج الصناعات المختارة قد يرجع إلى مزايا عدة و التصدير من هذا المنطلق يؤدي إلى كسب قومي واضح. و تؤدي صناعات التصدير إلى رفع مستوى المعيشة للدولة، فنمو تلك الصناعات كنتيجة لتوسيع أسواقها محليا و دوليا يعني توسيع قاعدة تحميل التكاليف الثابتة مما يؤدي إلى تخفيض التكلفة الإجمالية، و هذا التخفيض يتيح الفرصة لتحديد أسعار أقل و بالتالي تنمية أكثر. كما هو موضح في المخطط التالي:



و تلعب الصادرات في الدول النامية دورا كبيرا في النمو الاقتصادي من خلال مساهماتها في نمو الدخل القومي و ذلك عن طريق الاستغلال المثل للإمكانيات و الموارد المتاحة، كما تؤدي إلى إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات عن طريق الحصول على عملات صعبة (1).

و يمكن توضيح الدور الإنمائي للتجارة الدولية و أهميتها للدول النامية في الشكل رقم (01) التالي:  
الشكل رقم (01): الدور الإنمائي للتجارة الدولية.



المصدر: جاسم محمد، التجارة الدولية، زهران للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص21.

### المبحث الثاني: التجارة الدولية في الفكر الاقتصادي

سنتطرق في هذا المبحث إلى مختلف النظريات المفسرة لهيكل التبادل الدولي، أي طبيعة المنتجات المستوردة و المصدرة من طرف مختلف البلدان، و القوى التي تدفع كل بلد إلى التخصص، و الدافع من إنتاج سلع معينة بنسبة تفوق استهلاكها و إلى تلبية حاجيات البلدان الأخرى.

(1) المرجع السابق، ص20.

### المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية

تعتبر النظرية الكلاسيكية كرد فعل للفكر التجاري- كان يدعو إلى ضرورة فرض القيود على التجارة الدولية من قبل الدولة قصد الحصول على أكبر كمية ممكنة من المعادن النفيسة- و الذي يفسر التجارة الدولية كنشاط لا يأتي بالنفع على كل البلدان المتبادلة أي أن البلد يربح ما يخسر نظيره، حيث برزت النظرية الكلاسيكية في الربع الأخير من القرن الثامن عشر و أوائل القرن التاسع عشر (1) من أجل الدفاع عن حرية التبادل الدولي عكس الفكر التجاري الذي يعتمد الحصول على فائض في ميزانها التجاري و تدخل الدولة في تحقيق ذلك.

#### 1- نظرية النفقات المطلقة:

ينطلق آدم سميث في تحليله لأسباب قيام التجارة بين الدول من افتراض أن مبدأ التخصص و تقسيم العمل ينطبق على السوق الدولي مثل ما ينطبق على السوق الداخلي (2) يتم ذلك من خلال قيام كل دولة بالتخصص في إنتاج و تصدير السلعة التي تتمتع بميزة مطلقة في إنتاجها أي التي أكثر كفاءة في إنتاجها، و هي السلعة التي تستطيع إنتاجها بتكلفة مطلقة أقل من الدولة الأخرى، بينما تترك لهذه الأخيرة إنتاج السلعة الثانية و التي تكون أكثر كفاءة في إنتاجها منها بمعنى أن هذه الأخيرة تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج السلعة الثانية (3).

و على سبيل المثال و على افتراض أن هناك بلدين مصر و السودان ينتجان سلعتين القمح و قصب السكر بفروق في الكفاءة مقاسه بتكلفة الإنتاج.

مثال رقم(01): التكاليف المطلقة

تكاليف الإنتاج ( ساعات عمل لكل وحدة )		
قصب السكر	قمح	
4	5	مصر
6	3	السودان

المصدر: علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي: نظريات و سياسات، دار الميسرة للنشر و التوزيع، عمان، 2007،

ص37.

(1) سامي عفيف حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1995، ص9.

(2) صوابلي صدر الدين، النمو و التجارة في الدول النامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية علوم التسبير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006، ص38.

(3) علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي: نظريات و سياسات، دار الميسرة للنشر و التوزيع، عمان، 2007، ص37.

في هذا المثال يتضح أن البلد مصر أكثر كفاءة و أقل تكلفة في إنتاج سلعة قصب السكر و بالتالي فالبلد مصر يقوم بتصدير قصب السكر و استيراد القمح و العكس بالنسبة للسودان. و لم يخطر ببال سميث أنه حتى و إن كان أحد البلدين يحقق تفوقا مطلقا عن الآخر في إنتاج كل من السلعتين، فليس معنى ذلك بالضرورة انتفاء الدافع إلى التجارة، و هو تحقيق نفع أكبر. وبعبارة أخرى حتى و إن كان أحد البلدين يتفوق تفوقا مطلقا على الآخر في إنتاج كل من السلعتين فقد يكون هناك مجال للنفع من التجارة، إذ يتوقف الأمر على اختلاف النفقات النسبية و ليس اختلاف النفقات المطلقة. و لقد كان تصحيح هذا التصرف هو الإضافة الحقيقية لديفيد ريكاردو<sup>(1)</sup>.  
التي تعاني في إنتاجها من تخلف نسبي<sup>(2)</sup>. و رغم ذلك فإنه

## 2- نظرية النفقات النسبية:

يبين ريكاردو أنه إذا كانت دولة ما أقل كفاءة من الدولة الأخرى في إنتاج السلعتين التي تتم فيهما التجارة- بمعنى أنها متخلفة تخلفا مطلقا في كلتا السلعتين- فإن إمكانية قيام التجارة المربحة ستظل قائمة بين الدولتين على أساس الميزة النسبية<sup>(3)</sup>.

و يرى ريكاردو أن اختلاف النفقات النسبية بين السلعتين يؤدي إلى تخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي يتم إنتاجها بنفقة نسبية أقل و تتولى تصدير فائض إنتاجها إلى الدولة الأخرى مقابل استيرادها السلعة التي تنتجها بنفقه نسبية أعلى أي انتقد كثيرا و من بين الانتقادات التي وجهت له هي بساطته في عرض النظرية حيث فيما يخص عدم انتقال عوامل الإنتاج خاصة رأس المال غير محققة في الواقع، و الدور الذي تلعبه تكلفة النقل في تحديد التبادل الدولي<sup>(\*)</sup> و أيضا تكلفة الإنتاج حيث أنها أهملت أثمان السلع و التي لها دور في تحديد التبادل بالإضافة إلى إهمال الطلب على هذه السلع<sup>(4)</sup>.

## 3- نظرية القيم الدولية:

تسمى هذه النظرية كذلك بنظرية "ريكاردو-ميل" وهذا راجع لكون نظرية القيم الدولية عبارة عن توسع لنظرية النفقات النسبية لريكاردو، فقد عجز هذا الأخير عن السير في نظريته ليحدد معدلات التبادل الدولي، ولذلك قام جون ستيوارت بتحليل الكيفية التي تحدد بها المعدلات التي ستبادل بها السلع وكذلك الكيفية التي تتوزع بها فوائد التقسيم الدولي للعمل بين الدول التي تتمتع بميزات نسبية في إنتاج سلع معينة وتتخصص فيها وتتبادلها بسلع أخرى لا تتمتع في إنتاجها بميزات نسبية<sup>(5)</sup>.

(1) مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديد، الإسكندرية، 2006، ص 28.

(2) أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007، ص 6.

(3) المرجع نفسه، نفس الصفحة.

(4) يعرف بأنه المعدل الناتج عن قسمة سعر سلعة التصدير على سعر سلعة الاستيراد لذلك البلد.

(5) عادل أحمد حشيش وآخرون، أساسيات الاقتصاد الدولي، الإسكندرية، 1998، ص 81.

(5) زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999، ص 51.

ومنه فإن هذه النظرية لم تتمكن من الاقتراب إلى الواقع، ففي حالة تبادل دولي بين دول غير متكافئة فمن الممكن ألا يكون للطلب المتبادل دور في تحديد نسبة التبادل الدولي، أي بإمكان الدول الكبرى أن تملّي شروطها، بالإضافة إلى ذلك فإن الفكرة التي مفادها أن التبادل غير المتكافئ بين الدول سيأتي بالنفع على الدول الصغيرة، يمكن أن يكون غير محقق حيث يمكن أن يؤدي إلى عدم مرونة طلب البلد الصغير بسبب إشباع السوق الناتج عن ضيق سوقه الداخلي، أما الحالة المعاكسة فإنها صالحة بالنسبة للبلدان ذات طلب داخلي واسع، وهذا التفسير غير صالح لكون أن إتباعه من المفروض أن يؤدي إلى عدم وجود دول غير متطورة (1).

### المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية

استمرت النظرية التقليدية في تفسير التجارة الدولية إلى غاية الحرب العالمية الأولى، إلا أن المرحلة الأولى للنظرية النيوكلاسيكية لم تكن إلا إعادة صياغة نظرية النفقات النسبية، وذلك بإدخال المنفعة في تفسير التجارة الدولية، والتخلي عن النفقة المحددة على أساس العمل، أما المرحلة الثانية فتمثلت في إعطاء أسباب لوجود التجارة عن طريق عوامل الإنتاج وأسباب لوجود الاختلاف في الأسعار النسبية والأجور.

#### 1- نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج:

يعتبر كل من "هيكشر و أولين" من رواد نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج، حيث يندرج عملهم في الإطار العام لفرضيات النموذج الكلاسيكي، أي عوامل الإنتاج لا تنتقل من بلد إلى آخر (2).

#### 1-1- الافتراضات التي تقوم عليها نظرية هيكشر-أولين:

تعتمد نظرية هيكشر-أولين على مجموعة من الافتراضات المبسطة للواقع هي:

1. وجود دولتين (دولة 1، دولة 2)، وسلعتين (س، ص) وعاملين من عوامل الإنتاج ( العمل ورأس المال).
2. تشابه التكنولوجيا في كل من البلدين، وعليه فإن وظائف الإنتاج واحدة في كل من الدولتين.
3. يخضع الإنتاج لقانون غلة الحجم الثابتة لكل من السلعتين وفي كل من البلدين.
4. التخصص غير التام في كل من البلدين (3).
5. تشابه الأذواق و التفضيلات بين البلدين.
6. وجود المنافسة التامة في أسواق السلعتين وعناصر الإنتاج في كل من البلدين.
7. القدرة التامة على حركة عوامل الإنتاج داخل البلد وعدم قدرتها على الانتقال والتحرك دولياً.

(1) Alain Samuelson, Economie internationale contemporaine, Alger, opu, 1993, p25.

(2) محمد عبد المنعم عفر وأحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص20.

(3) أحمد بديع بليح، الاقتصاد الدولي، توزيع منشأة المعارف، الإسكندرية، 1993، ص281.

8. لا توجد تكاليف نقل وتعريفات جمركية وأي عوائق أخرى تقف في طريق تدفق التجارة الدولية.

9. السلعة (س) سلعة كثيفة العمل والسلعة (ص) سلعة كثيفة رأس المال في كل من الدولتين<sup>(1)</sup>.

### 1-2- مفهوم نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج:

تفسر هذه النظرية سبب استيراد أو تصدير سلعة معينة من طرف بلد ما باستخدام الندرة أو الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال) المستعملة في إنتاج السلعة الداخلة في التبادل، أي أن كل بلد يقوم بالتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تحتاج بدرجة كبيرة إلى عنصر الإنتاج المتوفر لديها نسبياً وبالتالي يكون سعرها أرخص نسبياً، ويستورد السلعة التي تحتاج في إنتاجها إلى عامل الإنتاج النادر نسبياً والذي يتميز بارتفاع سعره النسبي وبالتالي البلد الذي يتمتع بوفرة نسبية في عامل العمل يقوم بتصدير السلعة كثيفة العمل ويستورد السلعة كثيفة رأس المال<sup>(2)</sup>.

### 1-3- الانتقادات الموجهة لهذه النظرية:

- أنها تتركز على عدم وجود اختلافات أخرى بين الدول من حيث الذوق والتكنولوجيا، حيث وجود مثل هذه الاختلافات قد يؤدي إلى عدم تحديد العلاقة بين عوامل الإنتاج وأسعار السلع<sup>(3)</sup>.

- بالإضافة إلى ذلك فإن تبادل وإنتاج السلع والخدمات يتم في ظل شروط المنافسة الكاملة وهذا ما يؤدي بالنظرية إلى عدم الأخذ بعين الاعتبار إنتاج وتبادل السلع في ظل الأسواق الاحتكارية<sup>(4)</sup>.

- صعوبة تحديد كثافة عناصر الإنتاج في السلع الداخلة في التجارة الدولية في حالة وجود أكثر من عاملين من عوامل الإنتاج.

- لا تفرق بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، إذ أنها تفترض أن الهيكل الاقتصادي واحد في كل الدول.

- لا تستطيع أن تقدم تفسيراً لأسباب التغير النسبي لمركز بعض الدول في التجارة الدولية<sup>(5)</sup>.

### 2- اختبار ليونيتاف لنظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج:

لقد قام ليونيتاف باختبار صحة نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج، وذلك بأخذ الولايات المتحدة الأمريكية وبقية العالم حيث أنه يعتبر أن الولايات المتحدة تنعم برأس المال مقارنة بدول العالم الأخرى. وأراد أن يبين أن الصادرات الأمريكية من المفروض أن تحتوي على عامل رأس المال

(1) دومينيك سالفاتور، ملخصات شوم في الاقتصاد الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص46.

(2) محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص145.

(3) رشا العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار الميسرة، الأردن، 2000، ص30.

(4) محمد إبراهيم عبد الرحيم، العولمة والتجارة الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص90.

(5) عبد الرحمن يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، دار الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص80.

يفوق وارداتها ولكنه تحصل في الاختبار عكس ذلك حيث لاحظ أن الصادرات الأمريكية تحتوي على عامل العمل يفوق رأس المال، وهذا يناقض نظرية النفقات النسبية لعوامل الإنتاج<sup>(1)</sup>.

وقد حاول ليونيتاف تفسير التناقض كما ظهرت دراسات عديدة نذكر منها:

## 2-1- فعالية عنصر العمل وكفاءته:

حاول تفسير التناقض زاعما أن إنتاجية العامل الأمريكي كانت ثلاثة أضعاف إنتاجية العمال الأجانب. هذا الادعاء غير مقبول لأنه إذا كانت إنتاجية العامل الأمريكي ثلاثة أضعاف إنتاجية العمال الأجانب فإن إنتاجية رأس المال الأمريكي أيضا سوف تكون ثلاثة أضعاف إنتاجية رأس المال الأجنبي الأمر الذي يعني أن تظل أمريكا دولة وفيرة رأس المال<sup>(2)</sup>.

## 2-2- هيكل الحماية<sup>(\*)</sup>:

حاول ترافيز في دراسة عام 1971 تفسير لغز ليونيتاف من خلال السياسة الجمركية الأمريكية وبالتالي لاحظ تشدها في مواجهة الواردات الأمريكية كثيفة العمل، فقد كانت أكثر الصناعات احتياجا للحماية في الولايات المتحدة الأمريكية هي الصناعة كثيفة العمل، الأمر الذي حد من تدفق الواردات كثيفة العمل إلى أمريكا أما الصناعات كثيفة رأس المال فهي صناعات قوية لا تحتاج إلى حماية ومن ثم لم تتحيز السياسة التجارية الأمريكية ضدها الأمر الذي أدى إلى تدفقها بشكل أسهل من الصناعات كثيفة العمل<sup>(3)</sup>.

## المطلب الثالث: الاتجاهات المعاصرة في نظريات التجارة الدولية

مع إجراء العديد من الدراسات التطبيقية لإثبات صحة النظريات السابقة من عدمها ظل هناك قدر غير يسير من تدفقات التجارة الدولية تحتاج نظريات جديدة لتفسيرها وقد فسح هذا الأمر المجال أمام مجموعة من الاتجاهات الجديدة والنماذج لتفسير ما عجزت النظريات السابقة عن تفسيره.

## 1- النماذج التي تفسر قيام التجارة بين أسواق الدول:

### 1-1- نظرية تشابه هيكل الدخل والطلب:

سلم الاقتصادي السويدي " لندر " في بداية تحليله بأن نظرية وفرة عوامل الإنتاج تقدم تفسيراً جيداً للتجارة في المنتجات الأولية كما سلم بعدم قدرة هذه النظرية على تفسير التجارة في منتجات

<sup>(1)</sup> Bernard Guillochon, Economie internationale, 2 édition, paris, 1998, p 61.

<sup>(2)</sup> محمد سيد عابد، مرجع سبق ذكره، ص 159.

<sup>(\*)</sup> يقصد به مجموعة التدابير الجمركية وغير الجمركية التي يتم استخدامها للتأثير على حجم ونوع التجارة الخارجية للدولة وبالتالي تؤثر على حرية التجارة.

<sup>(3)</sup> موقع: kadaking.yoo7.com



الصناعة التحويلية التي يشكل هيكل الطلب عليها أساس التجارة الدولية<sup>(1)</sup>. وتتمثل فرضية تشابه الطلب فيما يلي:

يزداد حجم التجارة في السلع المصنعة بين دول تتشابه في هيكل دخلها وبالتالي في أنماط الطلب بها، ذلك أن هيكل الطلب هو دالة في متوسط الدخل الفردي وعلى ذلك فإن الدول المتشابهة أو المتقاربة في مستويات الدخل كثيرا ما تشهد ظاهرة تداخل الطلب مما يترتب عليه ارتفاع كثافة التجارة فيما بينها حيث تقوم كل دولة بإنتاج احتياجات السكان وتقوم باستيراد احتياجات الاقليات سواء الغنية جدا أو الفقيرة ويترتب على ما سبق ارتفاع كثافة التجارة بين الدول الصناعية معا وانخفاض كثافة التجارة بين الدول الصناعية كمجموعة والدول الآخذة في النمو كمجموعة. ومن المتصور هنا أن يؤدي تشابه متوسط دخل الأغلبية في الدول الصناعية إلى أن يميل تفضيلها إلى السلع المصنوعة ذات درجة الجودة المرتفعة في حين يؤدي تشابه متوسط دخل الأغلبية في الدول النامية إلى تفضيل استهلاك السلع الأقل جودة و الأرخص سعرا<sup>(2)</sup>. وعلى أساس هذه الفرضية يعتبر وجود الطلب الداخلي شرطا ضروريا لإنتاج السلعة وتصديرها، حيث أن الدولة لن تستورد مطلقا سلعة ليس لها سوق محلي والفرض يؤكد أيضا أن التجارة الدولية المرتقبة للدول تكون مقصورة على تلك السلع التي تتواجد سوق داخلية لها<sup>(3)</sup>.

## 2- نموذج اقتصاديات و وفورات الحجم:

في ضوء التحليل الذي تقدمت به هذه النظرية فإنه يمكن النظر إلى مزايا الإنتاج الكبير على أنها تشكل احد المصادر المكتسبة لاختلاف النفقات النسبية بها تكتسب الميزة وبالتالي قيام التجارة الدولية.

من هنا يمكن حل لغز ليونيتاف من خلال توسيع دائرة المصادر المؤدية إلى اختلاف النفقات النسبية بدلا من التركيز على عامل واحد فقط وهو عامل الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج. إن أحد فروع النموذج ( النظريات التقليدية ) هو أن دوال الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى يعني ذلك خضوع الإنتاج لظاهرة ثبات العوائد بالنسبة للحجم وعدم الالتفاف لإمكانية تمتع إحدى الدول بميزة نسبية مكتسبة مرجعها الإنتاج في ظل اقتصاديات الحجم، وتشير زيادة العوائد بالنسبة للحجم إلى موقف إنتاج ينمو فيه الناتج بنسبة اكبر من نمو المدخلات وقد يرجع ذلك إلى انه عند نطاق العمليات

(1) جمال الدين لعويسات، دروس في التجارة الدولية، منتدى الجزائرية للحقوق والقانون، 8 أكتوبر 2008، الساعة: 8:22

forum.law-dz.com

(2) رشا العصار وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص44.

(3) هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص124.

الأكبر تصبح عملية التخصص وتقسيم العمل في الناتج أكثر احتمالا مما يترتب عليه زيادة في إنتاجية عوامل الإنتاج المختلفة (1).

### 3- النماذج التكنولوجية:

#### 3-1-1- نظرية الفجوة التكنولوجية:

ومن ابرز ممثليها بوسنير، هافباوير، فيرنون... وطبقا لهذا النموذج تعقد الدول الصناعية صفقات تجارية ضخمة على أساس إدخال أنواع جديدة من الإنتاج أو طرق إنتاجية جديدة في الأسواق. وهذا ما يعطي الشركة أو الدولة المخترعة الحق في الاحتكار المؤقت على السلع الجديدة في الأسواق العالمية وهكذا فإن الاحتكار المؤقت على السلع الجديدة المخترعة يقوم على أساس براءة الاختراع وحق النشر والتأليف، وذلك من أجل تشجيع ظاهرة الاختراع (2). وتزول هذه الميزة الاحتكارية بشيوع التكنولوجيا وقيام بعض الدول بإنتاج سلع مقلدة.

وبشير هذا النموذج إلى وجود فترات الإبطاء في عملية الانتشار الدولي للتكنولوجيا الحديثة، حيث نلاحظ نوعين من فترات الإبطاء هما:

#### 3-1-1-1- فترة إبطاء رد الفعل:

ويطلق عليها فجوة تأخر الطلب وهي تشير إلى الفجوة الزمنية بين اللحظة التي يقدم فيها الابتكار الجديد لأول مرة واللحظة التي يتعرف فيها المنتجون في الدول الأخرى على حاجاتهم للاستجابة مع التغيرات الحادثة، ويحدث ذلك عندما تبدأ الدولة المبتكرة بتصدير السلعة الجديدة للدول الأخرى.

#### 3-1-1-2- فترة تأخر التقليد:

وهي تشير إلى الفجوة الزمنية بين إنتاج السلعة الجديدة لأول مرة وإنتاج الدول الأخرى لها وعند هذه النقطة تبدأ صادرات الدولة المبتكرة في التراجع ويحل محلها الإنتاج المقلد في البلدان الأخرى.

وفترة إبطاء التقليد تكون أطول من فترة تأخر الطلب وينشا بينهما فجوة هي الفجوة التكنولوجية (3).

#### 3-2- نموذج دورة حياة المنتج:

يوضح نموذج دورة حياة المنتج بصفة أساسية العلاقة بين المبيعات من المنتج كل فترة سنة، شهر... الخ وعمر هذا المنتج (4). ويعتبر هذا النموذج الأعم والأوسع من نموذج الفجوة

(1) بن جدو عبد السلام، المالية والتجارة الدولية، محاضرات غير منشورة، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 45، قالمة، 2010.

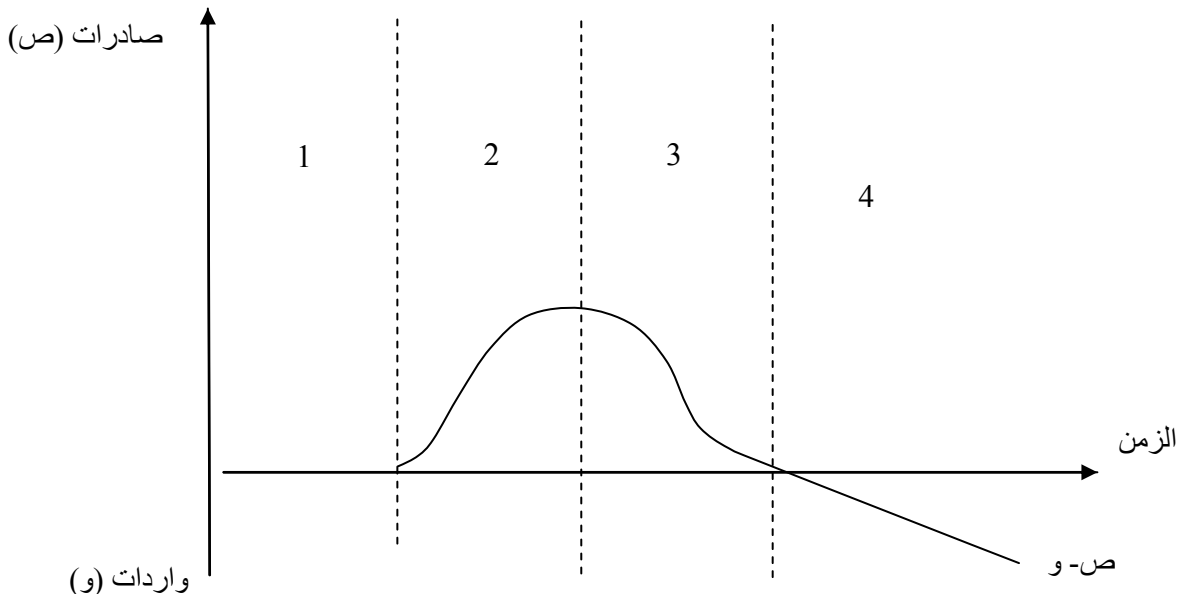
(2) محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص 125.

(3) موقع: www.palmoon.net

(4) Raymond Vernon, international investment and international trade in the product cycle, quarterly journal of economics, May, 1996, p19.

التكنولوجية<sup>(1)</sup>، ويوضح فيرنون في نموذجه عن الولايات المتحدة الأمريكية الذي أسماه " دورة المنتج " (2) سلسلة المراحل التي يمر بها المنتج الجديد في مسيرة تطوره، والتغيرات التي تحدث على ميزته النسبية خلال هذه المراحل التي يمر بها<sup>(3)</sup>. بداية عندما تكون تلك السلع منتجات جديدة يكون فيها مقدار من الخبرة في خصائص المنتج النهائي وعمليات الإنتاج<sup>(4)</sup>. وما أن يظهر في السوق الأمريكية حتى يبدأ بعد حين بالاستحواذ على اهتمام البلدان الأخرى. وتعد الولايات المتحدة الأمريكية مصدرا صافيا له. وعندما ينمو الطلب الأجنبي على المنتج الجديد وتصل مبيعات الولايات المتحدة في بعض الدول إلى مستوى عال وكاف مما يغري الشركات الأجنبية في الشروع في إنتاج هذا المنتج وتصديره لسد حاجات بعض البلدان وعندها تبدأ صادرات الولايات المتحدة لهذا المنتج بالانخفاض. وأخيرا بعد أن تتمكن الشركات الأجنبية من السيطرة على عملية الإنتاج و تبدأ اقتصاديات الحجم بالظهور مع اتساع المبيعات و التكاليف بالانخفاض، قد تقوم بتصدير المنتج إلى الولايات المتحدة نفسها. و بهذا تكتمل الدورة: الولايات المتحدة تبدأ بكونها مصدر وحيد، ثم تتنافس مع المنتجين الأجانب في التصدير ثم تتحول إلى مستورد صافي. و هذا يمكن تمثيله بالدورة المبينة بالشكل التالي:

شكل رقم(02): دورة حياة المنتج:



المصدر: هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي، إثراء للنشر و التوزيع، الاردن 2010، ص125.

(1) علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سلق ذكره، ص155.

(2) خالد محمد السواعي، التجارة الدولية: النظرية و تطبيقاتها، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2010، ص220.

(3) علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص155.

(4) خالد محمد السواعي، مرجع سبق ذكره، ص220.

و يمكن للسلعة أن تشهد هكذا أربع مراحل (خصائص كل مرحلة) هي:

- 1- مرحلة ظهور المنتج في السوق المحلي نتيجة للميزة النسبية المتمثلة في البحث و التطوير.
- 2- يشهد النمو في الصادرات.
- 3- انخفاض الصادرات مع قيام الشركات الأجنبية بالإنتاج لأسواقها المحلية.
- 4- يصبح البلد المصدر مستوردا للمنتج بعد انخفاض الأسعار الأجنبية (1).

إن فرضية دورة المنتج يمكن تعديلها و تكيفها لكي تأخذ بعين الاعتبار تنوع الحالات و العوامل التفسيرية، و هذا ما يعطيها مرونة و لكن في نفس الوقت يضعف قوتها كمنظريّة و المثال على ذلك عند التساؤل عن الأسباب التي تجعل الولايات المتحدة تمثل المركز الأول إنما في تطوير و إنتاج السلع الحديثة فبعضهم يقول إن متوسط الدخل المرتفع و الإعداد الكبيرة للأسواق المحلية تقدم الحافز و الفرصة للمبدعين و آخرون يقولون أن لديها وفرة نسبية في الأشخاص المتعلمين و المتدربين... و كل فرضيات دورة المنتج تعتبر أن الولايات المتحدة تمتلك مميزات و صفات معينة تكون مصدرة أولا ثم مستوردة (2).

### المبحث الثالث: المنظمة العالمية و تحرير التجارة العالمية

لقد أدت المشاكل و الصعوبات التي عرفها الاقتصاد العالمي إلى ضعف نسبة نمو التجارة الدولية و بالتالي الاقتصاد الدولي ككل و تمثلت أهم هذه المشاكل في الحواجز و العراقيل التي كانت تقف في وجه المبادلات التجارية لذلك وجب البحث عن طرق و أساليب للخروج من هذه الوضعية الصعبة.

#### المطلب الأول: تحرير التجارة الخارجية

أصبح تحرير التجارة الخارجية ضروريا من أجل الإسراع بعملية التنمية الاقتصادية في ظل اقتصاد عالمي، لذلك فالدول تبذل حاليا جهودا كبيرة لتحرير تجارتها.

#### 1- مفهوم تحرير التجارة الخارجية :

إن الاهتمام الكبير لمتخذي القرار في الدول النامية على غرار دول جنوب و شرق البحر المتوسط بضرورة تحقيق منطقة التجارة الحرة، هو نتيجة الحتمية التي تفرضها الظروف الدولية على هذه الدول بأن يكون لها تجمع اقتصادي لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية في عصر لا يمكن فيه لأية دولة أن تعيش بمعزل عن هذه التكتلات. هذا أدى لوجود قوة دفع سياسية قوية لتحرير التجارة الخارجية. و لا بد لهذه الدول إتباع مجموعة من الخطوات في تحرير التجارة الخارجية و المتمثلة في:

(1) فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، 2001، ص 79.

(2) jaun Paul Rodrigue, L'espace économique mondiale Québec presses de l'université du Québec, 2000, p218.

- إصلاح التعريفات الجمركية<sup>(\*)</sup>، و تأهيل التشريعات في الدولة مع المواصفات المعتمدة دولياً.
  - إلغاء الرسوم الجمركية تدريجياً.
  - تكريس مبدأ حرية الاستيراد و التصدير.
  - تفكيك الاحتكارات العمومية للنشاطات الاقتصادية.
- بعد أن كانت التجارة الخارجية حكراً على الدولة في الدول النامية، أصبح القطاع الخاص يتدخل فيها، مشكلاً بالتالي القطاع المحرك للتجارة الخارجية<sup>(1)</sup>.

### 1-1- تعريف تحرير التجارة الخارجية :

هناك اختلاف بين الاقتصاديين في تعريفهم لمفهوم التجارة الخارجية:

- في الستينيات و السبعينيات كان تحري التجارة يعني "التخلي بشكل عام عن القيود على التجارة و أسعار الصرف".
- أما بالنسبة للمؤسسات الدولية فتحرير التجارة يعني "التخلي عن السياسات المنحازة للتصدير و إتباع سياسات حيادية بين التصدير و الاستيراد".

و من خلال التعريفات السابقة نستخلص أن تحرير التجارة الدولية هو إزالة القيود و فسخ المجال للتصدير و الاستيراد بحرية.

### 1-2- علاقة تحرير التجارة الخارجية بتحرير الاقتصاد :

- هناك مبادئ هامة إلى حد ما عامة، قد تمثل التسلسل الأمثل لتحرير الاقتصاد بشكل عام و ليس التجارة الخارجية فقط. و هذه المبادئ هي:
- تحرير القطاعات الحقيقية (\*\*\*) أو الأسواق الداخلية قبل القطاعات المالية مما يعني أن أي اضطراب في التدفقات المالية قد يؤدي إلى عدم استقرار مالي و عدم نجاح سياسة التحرير.
- تحرير الأسواق المالية المحلية مثل أسواق رأس المال، بمعنى أنه إذا كانت هناك حرية انتقال لرأس المال فهذا سيؤدي إلى هروب رأس المال إلى الخارج.
- دخول رأس المال إلى الدولة خلال فترة تحرير الاقتصاد من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع أسعار الصرف و التي تعتبر عكس ما هو مطلوب لتحرير التجارة الخارجية .

(\*) هي ضرائب تفرض على السلع التي تعبر حدود الدولة دخولا و خروجاً (الواردات و الصادرات).

(3) حسان خضر، المعهد العربي للتخطيط، برامج إصلاح التجارة الخارجية، الكويت:

## 2- أسباب تحرير التجارة:

كان تحرير التجارة جزء من برنامج متكامل لإصلاحات هيكلية تهدف إلى دفع عجلة التنمية ومن أسباب التحرير ما يلي:

- تدهور شروط التبادل التجاري خصوصا فيما يتعلق بزيادة أسعار البترول واتجاه أسعار المواد الأولية الأخرى نحو الانخفاض مع الزمن .

الضغوط التي مارسها وتمارسها المؤسسات الدولية وبعض الدول الغربية بعد تفاقم أزمة المديونية في الدول النامية , حيث أجمعت الدول الغربية والمؤسسات الدولية على إن تحرير التجارة الخارجية هو عنصر أساسي لإنعاش الاقتصاد العالمي .

- تزايد عدد التجارب الناجحة, حيث استنتجت العديد من الدراسات بوجود علاقة قوية بين تحرير التجارة والنمو الاقتصادي. وأن الدول التي ركزت على الانفتاح التجاري وتشجيع التصدير قد حققت نمو أكبر من الدول التي اتبعت سياسة إحلال الواردات المبنية على حماية الصناعات المحلية.

## 3- أهمية تحرير التجارة وفوائدها:

تؤدي عملية تحرير التجارة إلى العديد من المنافع للدول النامية منها :

- تنمية الصادرات تؤدي إلى تغطية تكاليف الواردات ( موازية الميزان التجاري ) .
- تشجيع المنافسة في الأسواق المحلية .
- زيادة الضغوط على المؤسسات المحلية لكي تبتكر وتحقق أكثر مستويات الإنتاج كفاءة .
- تقدم للمستهلكين نطاق أوسع من اختيارات السلع .
- تسمح للشركات إن تشتغل بشكل كامل من ميزات النسبية واقتصاديات الحجم الكبير .
- تشجع التكيف و المرونة والابتكار .
- انفتاح التجارة يزيد من استخدام التكنولوجيا الجديدة.
- يقترن تحرير التجارة بانخفاض أسعار السلع , ذلك إن إزالة قيود الاستيراد يتيح للمستثمرين شراء السلع بالأسعار العالمية (1).

## المطلب الثاني : اتفاقية الجات

يحيي التطبيق العملي لمنظمة التجارة الدولية فكر المذهب التجاري ومبادئ النظرية الكلاسيكية معا , حيث يخضع تحرير التجارة وتقبيدها للمصلحة الاقتصادية للدولة , فقد تستخدم إحداها أو كلاهما وفقا لمصلحتها , ومع ذلك تظل حرية الدولة في إستخدام أي من أدوات سياستها التجارية محكومة بالترتيبات الدولية متعددة الأطراف المنظمة للتبادل التجاري الدولي , وتعتبر الاتفاقية

(1) المرجع السابق.

العامة للتعريفات والتجارة - الجات أهم هذه الترتيبات جميعا , بل تعد أهم أحداث القرن العشرين لما لها من آثار اقتصادية وقانونية شاملة وعميقة على دول العالم .

### 1- نشأة الجات وأهدافها :

#### 1-1- نشأة الجات - مؤتمر وميثاق هافانا 1947 :

بدأت المفاوضات التجارية الدولية بإقامة التنظيم الدولي المقترح بناء على توصية من المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة لعقد المؤتمر الاقتصادي العالمي الأول حول قضايا التجارة الدولية والتوظيف في لندن عام 1946 , ثم في جنيف عام 1947 , لتنتهي في هافانا 1948 , ونتج عنه ما يعرف بميثاق هافانا. (1)

نتيجة لتسابق دول الكتلة الاشتراكية والدول الرأسمالية في استمالة واستقطاب الدول النامية إلى جانب كل منهما , قرر ميثاق هافانا المساهمة في تنمية اقتصاديات الدول النامية من قبل الدول المتقدمة بعدم وضع الحواجز على الصادرات إليها , ولقد أوصى ميثاق هافانا بتثبيت أسعار الصادرات من السلع الأساسية للدول النامية وبذلك فقد نهج ميثاق هافانا منها طموحا يخدم مصالح الدول النامية من خلال إتباع الدول الغنية سياسات تجارية تخدم مصالح تلك الدول وجميع دول العالم , إلا أن الجهود التي بذلت في هذا الإتجاه لم يكتب لها النجاح فقد تراجعت الدول الغنية عن تطبيق ما جاء بإحكام ميثاق هافانا , وأخذت تمهد لتأسيس منظمة أخرى تهتم بالتجارة الدولية تمثلت في الجات لتدخل حيز التنفيذ في 1948/01/01 (2).

#### 1-2- الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة - الجات :

يمثل مؤتمر هافانا العنصر الأول من عناصر النظام التجاري الدولي , والذي لم يرى النور وحل محله الاتفاق العام الذي انبثق عن مؤتمر جنيف 1974 حيث أقرت ثلاثة وعشرون دولة ترتيبا مؤقتا أطلق عليه بالجات GATT (3), وهي اختصار للكلمة الانجليزية " الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة " Theo agreement on tariffs anda tarde général , وهي معاهدة دولية بين الدول التي قبلت للانضمام إليها بهدف تنظيم التجارة , وقد ارتفع عددها من 33 عند إبرام هذه المعاهدة إلى 118 دولة في أوائل عام 1994 , وعلى الرغم من إن الجات لم يكسب وضع المنظمة العالمية , مثل الصندوق الدولي والبنك الدولي , إلى أنها اكتسبت منذ ما يقدر من نصف قرن وضع المنظمة العالمية , من خلال سكرتارية دائمة مقرها مدينة جنيف بسويسرا , وكان من أهم الأعمال التي قامت بها سكرتارية الجات للإشراف على جولات المفاوضات حول التعريفات الجمركية , القواعد والإجراءات المنظمة للتجارة الدولية بين دول المنظمة للاتفاقية , وبذلك تتضمن اتفاقية الجات نظاما شاملا للقواعد

(1) Armand Colin, Le commerce international, 4ème édition, cursus, paris, 1995, p36.

(2) سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية وجات و94، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997، ص12.

(3) عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، دار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2033، ص41.

العامة التي تحكم العلاقات التجارية الدولية والتي أصبحت تنظم أكثر من 95 % من حجم التجارة العالمية , قبل إعلان منظمة التجارة العالمية 1994<sup>(1)</sup>.

### 1-3- أهداف اتفاقية الجات:

يمكن إجمال أهداف اتفاقية الجات في الآتي<sup>(2)</sup>:

- 1- إقامة نظام تجارة دولية حرة يقضي إلى رفع مستويات المعيشة في الدول المتعاقدة و العمل على تحقيق مساويات التوظيف الكامل بها.
- 2- السعي إلى تحقيق زيادة تصاعديّة ثابتة في حجم الدخل القومي
- 3- الاستقلال الكامل للموارد الاقتصادية العالمية و العمل على تطويرها.
- 4- تنمية و توسيع الإنتاج و المبادلات التجارية السلعية الدولية و الخدمات.
- 5- تشجيع الشركات الدولية لرؤوس الأموال و ما يرتبط بها من زيادة الاستثمارات العالمية.
- 6- سهولة الوصول إلى الأسواق و مصادر المواد الأولية.
- 7- تشجيع التجارة الدولية من خلال إزالة القيود و الحواجز التي تعترض طريقها
- 8- انتهاج المفاوضات كوسيلة لحل المشكلات المتعلقة بالتجارة الدولية و فض النزاعات بين الأطراف المتعاقدة.

هذا و يختلف عن إنشائها عن أهدافها بعد جولة أوروغواي، غير إن الاختلاف محدود، حيث أضيف إليها التوسع في التجارة الدولية في الخدمات و حماية البيئة و الحفاظ عليها و دعم سبل تحقيق ذلك، و بذلك فإن الأهداف الخاصة بالجات عند إنشائها أمثل في إن يتم تحقيق الأهداف العامة من خلال تخفيضات جوهري في التعريفات الجمركية و العوائق التجارية الأخرى، و إلغاء التمييز في المعاملات بينما تتمثل الأهداف الخاصة بجولة أوروغواي في تحقيق الأهداف العامة من خلال اتفاقيات المعاملة بالمثل من جهة و إنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف قادر على الاستمرار و البقاء من جهة أخرى و بذلك فإن هذه الأهداف يمكن للجات تحقيقها في الدول المتقدمة بدرجة أكبر من تحقيقها في الدول المتخلفة<sup>(3)</sup>.

### 2- مبادئ اتفاقية الجات:

كما هو الحال بالنسبة للأهداف كان من الضروري تحديد المبادئ و قد تمثلت مبادئ الجات في ما يلي:

(1) السيد عبد المنعم المراكبي، التجارة الدولية و سيادة الدولة، دراسة لأهم التغيرات التي لحقت بسيادة الدولة في ظل تنامي التجارة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص203.

(2) عاطف السيد، الجات و العالم الثالث: دراسة تقييمية للجات و إستراتيجية المواجهة، مجموعة النيل العربية.

(3) محمد علي إبراهيم، الجات: الآثار الاقتصادية للجات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص24.



### - مبدأ الدولة الأكثر رعاية:

نصت المادة الأولى على هذا المبدأ العام الذي يعني بان التبادل التجاري يجب إن يبنى على أساس عدم التمييز بالمعاملة و ذلك بان يلتزم بموجبه البلد العضو بمنح قيمة البلدان الأعضاء نفس المعاملة التفضيلية فيها يتعلق بالرسوم و حقوق الاستيراد و التصدير التي يمنحها إلى أية دولة أخرى من دول الاتفاقية دون تمييز. و هذا المبدأ استثناءات نصت عليها الاتفاقية من أبرزها.

- في حالة وجود اتفاقية تجارية إقليمية كالاتحاد الجمركي الإقليمي أو في حال دخول الدولة في منطقة تبادل حر مع مجموعة من الدول و التي تكون شروط العضوية فيها إلغاء الحواجز الجمركية في مثل هذه الحالات تستثني الدولة العضو في اتفاقية الجات من منح الإعفاءات و الميزات التي تازمت بمنحها تجاه الدول الأعضاء في الجات وفق مبدأ الدولة الأكثر رعاية<sup>(1)</sup>.

### - مبدأ المعاملة الوطنية:

نصت المادة (2) من الاتفاقية على انه عندما يتم استيراد سلعة ما و بعد تسديد الرسوم الجمركية المفروضة على هذه السلعة وفق التعريف المتفق عليها تصح و كأنها سلعة وطنية و تعامل بذات المعاملة التي تعامل بها السلع المنتجة وطنيا دون تمييز، إن هذا المبدأ دون شك يساعد نظريا في تساوي البضائع في المعاملة و لكنه يضر في المدى القصير البلدان النامية و ذلك لان السلع المنتجة فيها لا يمكنها إن تساوي المعاملة مع نفس السلع المنتجة في الدول المتقدمة بسبب اختلاف مستوى التكنولوجيا<sup>(3)</sup>.

### - مبدأ الشفافية (الحماية من خلال الرسوم الجمركية فقط):

تعد الرسوم الجمركية شكل الحماية الوحيد الذي تسمح به الجات لحماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية، في حين تمنع الإجراءات غير الجمركية كحظر الاستيراد أو تقييد كمياته من خلال الحصص.

و تنص الاتفاقية على تبادل التنازلات الجمركية بين الدول الأعضاء، و اشمل الإعفاء الجمركي بالكامل أو خفض شرائح التعريف الجمركية أو تثبيت هذه الشرائح عند حد أقصى لا يجوز زيادته<sup>(3)</sup>.

### - مبدأ عدم التمييز:

تنص المادة الأولى من الاتفاقية على ضرورة منح كل طرف متعاقد، و فورا و بلا شروط جميع المزايا و الحقوق و الإعفاءات التي تمنح لأي بلد آخر دون الحاجة إلى اتفاق جديد، و من ثم فان

(1) محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص357.

(2) فضل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية و الدول النامية، مكتبة مدبولي، 2000 ص17.

(3) مصطفى سلامة، منظمة التجارة العالمية: النظام الدولي للتجارة الدولية، دار الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص13.

هذا المبدأ ينطوي على عدم التمييز بين الدول الأعضاء في الجات في ظروف المنافسة بالأسواق الدولية، فأى ميزة تجارية يمنحها بلد لبلد آخر يستفيد و دون مطالبة باقي الدول الأعضاء في الجات (1).

#### - مبدأ المعاملة التجارية التفضيلية:

و مضمون هذا المبدأ هو منح الدول النامية علاقات تجارية تفضيلية مع الدول المتقدمة و ذلك بهدف دعم خطط الدول النامية في التنمية الاقتصادية و زيادة حصيلتها من العملات الأجنبية (2).

#### - مبدأ ممارسة سياسة الإغراق:

بقصد بالإغراق بيع السلع في سوق التصدير بسعر يقل عن السعر الذي تباع به في بلد إنتاجها، و كثيرا ما يتبع هذا الأسلوب للتغلب على المنافسة في السوق الدولية و قد نصت الاتفاقية على تحريم هذه الممارسة و ذلك لتحقيق المنافسة المتكافئة و في حال مخالفة هذا الخطر تعطي الاتفاقية الحق للبلد المتضرر في فرض ضريبة خاصة، ضد الإغراق تعادل الفرق بين السعر الذي تباع به في وطن إنتاجها مع إضافة التكاليف الأخرى المرافقة لعملية التصدير من رسوم و نقل و تأمين و غيرها (3).

#### 3- جولات مفاوضات الجات:

إن الاستغلال السياسي الذي بدا يسود الدول النامية و خاصة في أوائل الستينيات دفع هذه الدول المطالبة بالدفاع عن مصالحها التجارية العالمية، و من هنا و منذ 1974 و حتى عام 1994 شهدت اتفاقية الجات ثمانية جولات على النحو الآتي:

1- مفاوضات جنيف عام 1947 (23 دولة).

2- مفاوضات أسنى عام 1949 بفرنسا (13 دولة).

3- مفاوضات توركواي عام 1950-1951 في انكلترا (38 دولة).

4- مفاوضات جنيف 1952-1956 (36 دولة).

5- مفاوضات جنيف 1956-1962، جولة ديلون (26 دولة).

6- مفاوضات جنيف 1963-1967، جولة كندي (50 دولة).

7- مفاوضات جنيف 1973-1979، جولة طوكيو (7 دول).

8- مفاوضات جنيف 1986-1993، جولة أورجواي (17 دولة بما فيها 87 دولة نامية).

وقد تميزت الجولات الخمس الأولى بالتركيز على تحرير التجارة العالمية من القيود الجمركية حيث حققت بالفعل تقدما كبيرا لإزالة الكثير من القيود الجمركية من وجه التدفقات السلعية. أما

(1) عاطف السيد، مرجع سبق ذكره، ص20.

(2) سمير محمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص15.

(3) فضل علي المثني، مرجع سبق ذكره، ص19.

الجولات الثلاث الأخيرة (كندي- طوكيو- أورجواي) فإنها تحتل مكانا متميزا لما حققته من نتائج يمكن إيجازها على النحو التالي (1):

### 3-1- جولة كندي 1967-1963:

عقد الاجتماع التمهيدي لوزراء الدول الأعضاء في ماي 1963 لتحديد أسس الجولة السادسة من المفاوضات، حيث أن إخلاء قاعدة التخفيض الجمركية بنسبة معينة على المجموعات السلعية محل قاعدة التخفيض الجمركي على سلعة مقابل سلعة، وأسفرت عن تخفيض جمركي قدره 50%. و قد ضمت هذه الجولة 50 دولة كما شهد نظريات في عضوية الدول النامية نتيجة لإضافة نص فقرة التجارة و التنمية تضمن إلزامية قيام الدول المتقدمة بتخفيض تعريفات على منتجات الدول النامية و منع و وضع عراقيل جديدة، و هذا ما أسهم في التوصل إلى تخفيضات بلغت 40 مليون دولار من حجم التجارة الدولية، و قد شهدت أيضا تعاظم ظهور و نمو السوق الأوروبية و اليابان، و مكافحة سياسة الإغراق (2).

### 3-2- جولة طوكيو 1973-1979:

إذ إن العالم عايش في تلك الفترة انهيار نظام "بريتن وودز" و المناداة بإتباع الحماية التجارية، و قد تمخضت جولة طوكيو عن اتفاق أعضاء GATT على مبادئ محددة تقنين استخدام العوائق التجارية بخلاف التعريفات الجمركية خصوصا بعد زيادة استخدام تلك العوائق بعد الحرب العالمية الثانية، و يمكن القول إن جولة طوكيو قد نجحت إلى حد كبير في إرسال قواعد التحكم في استخدام الدول الأعضاء في GATT للعوائق التجارية بخلاف التعريفات الجمركية (3).

### 3-3- جولة أورجواي 1986-1993:

و هي الجولة الثامنة و الأخيرة و ذلك منذ 1986 حتى عام 1993 ثم تكمله المفاوضات و ختامها بمراكش في 15 أبريل 1994 و إنشاء منظمة التجارة العالمية. و قد واكبت هذه الفترة تغيرات اقتصادية عديدة على المستوى العالمي، تتمثل في الدعوة إلى الخصخصة و انحصار دور الدولة في التخطيط لاقتصادياتها، و ذلك لصالح القطاع الخاص و هذا بالإضافة إلى التطور التكنولوجي الهائل الذي شهدته الأسواق المالية الدولية، و انتقال رؤوس الأموال بحرية و السماح بإقامة الاستثمارات الأجنبية، و لقد ساعدت تكنولوجيا الاتصالات المعلوماتية على تسيير هذه المعاملات، خاصة بعد انهيار النظام الاشتراكي و الاتحاد السوفياتي. و يمكن استخلاص أهم نتائج الأورجواي، من خلال ثلاث موضوعات رئيسية:

1- التركيز على أهمية القطاعات الزراعية و المنسوجات و الملابس الجاهزة.

(1) جمال جويدان الجميل، التجارة الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2010، ص150.

(2) احمد عبد الخالق و احمد بديع، تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص30.

(3) حازم البيلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، سلسلة عالم المعرفة، رقم 257، ص112.

2- تنظيم التجارة الدولية في الخدمات.

3- حماية حقوق الملكية الفكرية (1).

### المطلب الثالث: منظمة التجارة العالمية

شكل إنشاء منظمة عالمية للتجارة هاما في تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية باعتبارها الدعامة الثالثة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، إلى جانب صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، باعتبارها أيضا الأداة و الآلية الأساسية للعولمة.

#### 1- نشأة ال OMC:

لم تكن الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة في صورتها الأصلية وفي هيكلها وأوضاعها قبل دورة الاورجواي، على إن تكون اتفاقية دولية لتحرير التجارة مع تزويدها بسكرتارية صغيرة للإشراف على تنفيذ الالتزامات المترتبة على تلك الاتفاقية (2)، ولم يكن تأسيس منظمة التجارة العالمية سهلا حيث كانت الوثيقة الأصلية للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة الموقعة في أكتوبر 1947 خلال مؤتمر هافانا، قد أشارت إلى إقامة هذه المنظمة ولكن الفكرة أسقطت بعد ذلك في عام 1954 نظرا لرفع الكونجرس الأمريكي هذا المشروع انطلاقا من رغبته في الحفاظ على السيادة الوطنية للولايات المتحدة حيث تخوف من إن تؤدي الموافقة على إنشاء المنظمة إلى التخلي عن القوانين المحلية التي تسمح بفرض عقوبات تجارية على شركائها التجاريين (3)، ولذا قامت الولايات المتحدة الأمريكية بقصر إيداع صك قبولها لميثاق هافانا على الجزء الخاص بالسياسة التجارية والذي نشأت بموجبه الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة التي تم التطرق لها سابقا، وأمام تطور العلاقات الاقتصادية الدولية ظهرت الحاجة إلى ضرورة إنشاء منظمة التجارة العالمية لتحل محل أمانة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة اعتبارا من 1995.

ويمكن إجمال الدواعي المبررة لذلك في الأسباب التالية:

1- ظهور الحاجة مر أخرى إلى إنشاء منظمة للتجارة العالمية تساهم في سد أوجه النقص القائمة في مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي.

2- افتقار الجات إلى الأجهزة الدائمة التي تميز المنظمات الدولية.

2- تجاوز القضايا الجديدة تحرير التجارة الدولية وتعرضها لأحكام القوانين الداخلية (4).

(1) رانيا محمود عبد العزيز عمارة، تحري التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات في مجال الخدمات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص24.

(2) عادل احمد حشيش، مرجع يبق ذكره، ص330.

(3) أسامة المجنوب، الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، القاهرة، 2002، ص77.

(4) مجدي محمود شهاب و سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص273، 280.

## 2- مهام منظمة التجارة العالمية وأهدافها:

ستتولى هذه المنظمة الدولية قيادة المراحل المقبلة لتحرير التجارة العالمية والإشراف على الخلافات بفضل أنظمة أكثر فاعلية وأكثر إلزاماً وسرعة.

### 2-1- مهام المنظمة العالمية للتجارة

وفقاً لنتائج جولة الأورجواي والتي تضمنها الاتفاق في هذا الشأن فإن مهام المنظمة هي كالتالي:

1- الإشراف على تنفيذ الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف، التي تنظم العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء، وتسهيل تنفيذ وإدارة الاتفاقات المنبثقة عن الجولة.

2- متابعة المفاوضات الدولية لتحرير التجارة الدولية متعددة الأطراف.

3- فض المنازعات الدولية فيما يتعلق بالمعاملات التجارية وتسويتها وفق الأسس التي حددتها اتفاقيات الجات (1).

4- متابعة السياسات التجارية الدولية مع ما تم الاتفاق عليه.

5- التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والوكالات التابعة لها بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الانسجام والتوازن في عملية صنع السياسات الاقتصادية الدولية (2).

### 2-2- أهداف المنظمة:

يمكن القول إن الهدف الرئيسي للمنظمة هو تحرير التجارة العالمية وفي هذا الإطار تسعى منظمة التجارة العالمية إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- خلق وضع تنافسي عالمي في التجارة الدولية يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد (3)

2- زيادة معدلات النمو للدخل الحقيقي (\*) وذلك بتعظيم الدخل العالمي ورفع مستويات المعيشة (4).

3- الزيادة في الإنتاج والتجارة الدولية والاستخدام الأمثل والتوظيف الكامل للموارد الدولية في إطار التنمية (5).

(1) المحامي خليل السمحاني، منظمة التجارة العالمية والدول النامية، دار النفائس للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2003، ص101.

(2) عبد الناصر نزار العبادي، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 1999، ص92.

(3) عياش قويدر وإبراهيمي عبد الله، آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد2، جامعة الأغواط، ص58.

(\*) هو مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها من السوق مقابل كمية من النقود.

(4) المرسي السيد حجازي، منطقة التجارة العالمية، الدار الجامعية، بيروت، 2001، ص29.

(5) عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من الأورجواي لسياتل وحتى الدوحة، الدار الجامعية بيروت، 2001، ص182.

- 4- توسع إنشاء أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي وزيادة نطاق التجارة الدولية.
- 5- توفير البيئة المناسبة والملائمة للتنمية المستدامة وزيادة حجم التجارة والاستثمار.
- 6- اشتراك الدول النامية وإدماجها في النظام الاقتصادي العالمي الجديد من خلال مشاركتها في التجارة الدولية وزيادة التبادل التجاري الدولي وتنظيمه (1).
- 3- الهيكل التنظيمي واتفاقيات منظمة التجارة العالمية:**

إن الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية يعكس المهام والأهداف التي أنشأت من أجلها، وامتد تطبيق القواعد الدولية للتجارة الدولية ليشمل ليس فقط تجارة السلع الرئيسية بل في الخدمات وحقوق الملكية الفكرية.

### 3-1-1- الهيكل التنظيمي للمنظمة:

يشرف على نشاط المنظمة العالمية للتجارة جهاز يتكون من مؤتمر وزاري و مجلس عام و مجالس متخصصة و لجان سكرتارية.

#### 3-1-1-1- المؤتمر الوزاري:

بتألف من ممثلين عن جميع الدول الأعضاء بمستوى وزير و يجتمع المؤتمر مرة كل سنتين على الأقل و هو أعلى سلطة يشرف على تنفيذ مهامها، و اتخاذ الإجراءات و القرارات اللازمة لتسيير جميع الاتفاقيات الدولية (2).

#### 3-1-1-2- المجلس العام:

و يتألف من ممثلين عن جميع الدول الأعضاء، و يجتمع تسع مرات في السنة على الأقل و كلما دعت الحاجة، يقوم بمهام المؤتمر الوزاري في الفترات التي تفصل بين اجتماعاته، كما يقوم بمراقبة و متابعة السياسة التجارية للدول الأعضاء و هو الجهاز الذي يقوم بتسوية المنازعات المرتبطة بالاتفاقيات التجارية للدول الأعضاء و شروط تنفيذها.

#### 3-1-1-3- المجالس المتخصصة:

و هي عبارة عن ثلاثة مجالس: مجلس لشؤون التجارة الدولية في السلع، و مجلس لشؤون التجارة الدولية في الخدمات و آخر لشؤون حماية الملكية الفكرية، تعمل هذه المجالس تحت إشراف المجلس العام و تقوم بكافة المهام التي تحددها الاتفاقيات الخاصة بكل مجلس، و التي يحددها المجلس الأعلى و تكون العضوية لكل راغب في المشاركة (3).

(1) المحامي خليل السمحراني، مرجع سبق ذكره، ص103.

(2) رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مرجع سبق ذكره، ص60.

(3) حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، إشراف عبد المجيد قدي، أطروحة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، الجزائر، 2006، ص146.

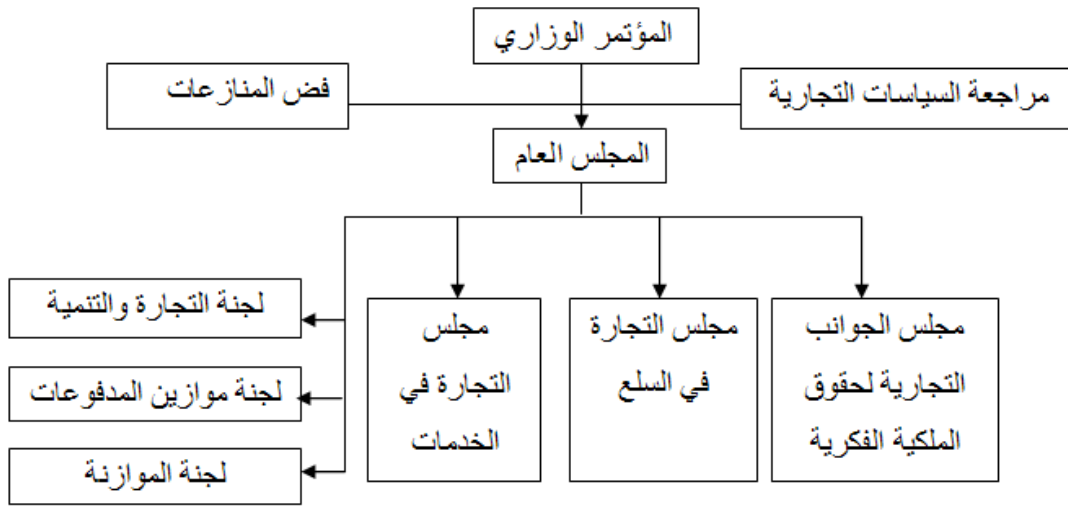
### 3-1-4 اللجان الفرعية:

لجنة التجارة و التنمية، لجنة قيود ميزان المدفوعات و لجنة الميزانية المالية و الإدارة و تقوم هذه اللجان بكافة المهام التي حددتها الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها، كما تقو بالمهام الإضافية الموكلة إليها من قبل المجلس العام، و العضوية فيها مفتوحة لكل من يرغب من الدول الأعضاء.

3-1-5- السكرتارية:

و يتضمن جميع الموظفين في المنظمة إضافة إلى المدير العام الذي يعينه المؤتمر الوزاري و يحدد له سلطاته و صلاحياته، و لا يجوز للمدير العام أو الموظفين أن يقبلوا أثناء قيامهم بواجباتهم أي تعليمات من أي حكومة أو جهة خارج المنظمة. و الشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي للمنظمة<sup>(1)</sup>:

شكل رقم(03): الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية



المصدر: المرسي السيد الحجازي، منظمة التجارة العالمية عرض تاريخي تحليلي لبنان ومنظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية، بيروت، 2001، ص37.

### 3-2- اتفاقيات منظمة التجارة العالمية:

في ختام أطول جولات الأورغواي تناول المتفاوضون جملة من المحادثات حول تحرير ابرز القطاعات من أجل توسيع نطاق التبادل بما يخدم الشعوب، و يمكن تلخيص أهم الاتفاقيات في الاتي:

#### 3-2-1- الاتفاقيات العامة للتجارة في السلع:

#### 3-2-1-A- اتفاقية التجارة في المنتجات الزراعية:

يعتبر الاتفاق خطوة كبيرة لتحرير التجارة في السلع الزراعية من دعم و حماية الإنتاج و التصدير خصوصا في الدول الصناعية الأوروبية التي عانت كثيرا من هذا الشأن<sup>(2)</sup>.

(1) المرجع السابق، ص147.

(2) عبد الناصر نزار العبادي، مرجع سبق ذكره، ص63.

و قد أسفرت نتائج المباحثات حول الزراعة عن وضع إطار للإصلاح طويل الأجل للتجارة في المنتجات الزراعية يعتمد على زيادة الاعتماد على آليات السوق و يتمثل في تنظيم سياسات المساندة المحلية، و دعم الصادرات مع السماح ببعض المرونة في تنفيذ ذلك بالنسبة للدول الأقل تقدما و الدول المستوردة للغذاء و بما يؤدي إلى تحسين إمكانيات التنبؤ و الاستقرار للدول المصدرة و المستوردة على حد سواء كما تم اتخاذ قرار لمواجهة الآثار السلبية المحتملة على بعض الدول نتيجة للاتفاق (1).

و قد تم التوصل إلى حل لمشكلة الصادرات الزراعية على النحو التالي:

استبدال نظام القيود الكمية على السلع الزراعية بالقيود التعريفية أي تحويل القيود غير الجمركية (كمية، حصص، خطر الاستيراد) إلى رسوم جمركية يتم تثبيتها أولا ثم تخفيضها.

### 3-2-1-B- اتفافية المنتجات و الملابس:

لقد كانت المنسوجات خاضعة لنظام الحصص الثنائية في إطار اتفاقيات متعددة الأطراف MFA في عام 1974 و التي تنص على أحقية الدول المصنعة المنتجة للمنتجات و الملابس وفي فرض قيود بشكل حصص على وارداتها بغية حماية إنتاجها المحلي.

و فيما بعد تم التوصل إلى إخضاع تجارة المنتجات و الملابس إلى إحكام جديدة و فعلا تم وضع اتفاقية مؤقتة تنص على دمج تجارة، المنسوجات و الملابس في اتفاقية الجات على مراحل خلال 10 سنوات بدء من دخول اتفاقات الجات حيز التنفيذ عام 1995 مع إلغاء اتفاقية الأطراف المتعددة بحلول عام 2005 حيث تنص على ما يلي:

- تحسين فرص دخول المنتجات الجاهزة للأسواق عن طريق تخفيض التعريفات الجمركية و إلغائها.
- تطبيق القواعد الخاصة بالعدالة و المساواة و تفادي الانحياز ضد الواردات من الملابس و المنسوجات الجاهزة و صنع السيارات التجارية (2).

### 3-2-1-C- اتفافية حول السلع المصنعة:

من لهم ما توصلت إليه الجولة في مجال السلع المصنعة هو تعدد أشكال التنازلات الجمركية المتبادلة، و التي قد تأخذ شكل التحرير الكامل في قطاع سلعي معين (3).

### 3-2-2- الاتفافية العامة للتجارة في الخدمات:

أدرج قطاع الخدمات لأول مرة في مفاوضات جولة الاورغواي، فقد كان تطبيق القواعد الدولية للتجارة متعددة الأطراف قبل جولة الاورغواي مقصورا على التجارة في السلع (4). و يعتبر انجاز الاتفاق العام للتجارة في الخدمات (GATS) من النتائج المميزة لهذه الجولة. و قد كان موضوع تحرير

(1) محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية و تحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008-2009، ص 127.

(2) فضل علي مثنى، مرجع سبق ذكره، ص 61-62.

(3) عبد الواحد الغفوري، العولمة و الجات، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000، ص 74.

(4) سمير محمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 368-369.



التجارة الخدمات محل خلاف بين الولايات المتحدة و الدول النامية حيث ترى الدول النامية إن تحرير تجارة الخدمات سيؤثر سلبا على قطاع الخدمات فيها (1).

### 3-3- الاتفاقيات العامة لحقوق الملكية الفكرية:

يقصد بالملكية الفكرية كل الجوانب المتصلة بالأعمال الأدبية و الفنية و الابتكارات و الاختراعات التكنولوجية ذات الطابع التجاري (2). و قد تمت المباحثات في هذا المجال اثر إلحاح الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الأوروبية لتأمين حماية كافية للتكنولوجيا و براءات الاختراع و العلامات التجارية و ذلك بعد تعرض السلع المتطورة للتقليد في البلدان النامية خاصة منطقة الشرق الأوسط (3). و تم التوصل إلى وضع قواعد تلتزم الدول الأعضاء من خلالها بتطبيق مبادئ المعاملة الوطنية و شرط الدولة الأولى بالرعاية حتى لو كانت هذه المعاملة أكثر تفضيل من تلك التي تطبق على مواطني الدولة نفسها (4).

(1) حشماوي محمد، مرجع سبق ذكره، ص.156

(2) عبد الناصر نزار العبادي، مرجع سبق ذكره، ص.79.

(3) فضل علي مثنى، مرجع سبق ذكره، ص.68.

(4) سمير محمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص.367.

## خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما تم دراسته في هذا الفصل نستخلص أن التجارة الدولية تمثل انتقال السلع و الخدمات و رؤوس الأموال و الأيدي العاملة بين دول العالم، و هناك عدة أسباب أدت لقيامها تتمثل أساسا في التخصص و تقسيم العمل وقد وجدت عدة نظريات يهدف تفسير قيام التجارة من دولة بهدف تفسير قيام التجارة تتمثل في نظريات كلاسيكية، نيوكلاسيكية و حديثة. و تختلف السياسات التجارية من دولة إلى أخرى حسب ظروفها و أوضاعها و إمكانياتها و احتياجاتها و درجة تطورها الاقتصادي و طبيعة نظامها و الهدف الذي أريد تحقيقه، و قد أنشأت منظمة التجارة العالمية للإشراف على تحرير التجارة الدولية.

## مقدمة الفصل الثاني:

تعتبر التنمية الاقتصادية الشغل الشاغل لكل الدول و خاصة النامية منها، باعتبار أن الدول المتقدمة حققت خطوات كبيرة في مجال التنمية و استفادت من التجارة الدولية بينما مازالت الدول النامية تقبع في القاع، حيث أصبحت الدول النامية تسعى جاهدة إلى تنمية اقتصادياتها و ذلك للخروج من التخلف الذي تعانيه. ولمعرفة دور التجارة في التنمية الاقتصادية سنتناول في هذا الفصل : التحولات الاقتصادية الدولية، ماهية التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالتجارة الدولية، وأثار تحرير التجارة الدولية على التنمية.

## المبحث الأول: التحولات الاقتصادية العالمية

لقد حدثت تحولات اقتصادية عالمية سريعة في الربع الأخير من القرن العشرين كان لها تأثير كبير على معظم اقتصاديات العالم، من خلال ربط علاقات و مصالح تجارية دولية متشابكة بين عدد من البلدان، و مع ميلاد هذه المنظمة التي تضم 142 دولة اكتملت مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي الحديث<sup>(1)</sup>.

## المطلب الأول: مظاهر التحولات الاقتصادية على المستوى العالمي

لا شك أن التغيرات الاقتصادية العالمية التي تبلورت في النظام الاقتصادي العالمي الجديد ستؤثر على الاقتصاد العالمي، و يمكن حصر أهم خصائص الاقتصاد العالمي الراهن خاصة بعد مطلع القرن الواحد و العشرين على النحو التالي:

(1) عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، دار أسامة، الأردن، 2008، ص161.

مر الاقتصاد العالمي بتطورات جاءت متلاحقة و مترادفة ، كان لها أثر كبير على تبديل و تصحيح بعض المفاهيم التي كانت قائمة ، فنجد أن العولمة أصبحت الخاصية الأكثر انتشارا في الاقتصاد العالمي الحديث ، فهي عبارة عن موجة جارفة من التحولات الاقتصادية و التكنولوجية و المفاهيم التي لا تحدها حدودا أو ضوابط (1).

ففي هذه الموجة الجارفة التي تقودها العولمة ، توسع مفهوم التنمية حيث ابتعد مفهومها على النمو الاقتصادي و تكوين رأس المال(\*) ، وضم إليه مفهوم أشمل و أوسع ، حيث يتركز هذا المفهوم على محاولة جعل الهدف النهائي التي تسعى إليه السياسات الاقتصادية يركز أو يتمحور حول تنمية كفاءة الإنسان و محاولة تحسين الظروف المحيطة به ، و بهذا نحصل على تجاوب مع الحاجات المتبادلة و المتزايدة و باتت التكنولوجيا تضاف إلى عوامل الإنتاج الأساسية.

نحاول فيما يلي اختصار أهم المتغيرات الاقتصادية التي أصبحت السائدة اليوم عبر العالم فيما يلي:

### 1-1- نظام اقتصاد السوق:

هو النظام السائد اليوم تقريبا في كافة الدول ، حيث يصحح السوق هو السيد و هو الحكم وهو الأسلوب الأنسب. و يسمى اقتصاد السوق بالاقتصاد الرأسمالي ، و يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج و المبادرة الفردية و يخضع لتفاعل العرض و الطلب داخل السوق و المنافسة الحرة و تحرير الأسعار من أي قيد عدا ما تفرضه المنافسة الحرة غير الاحتكارية. (2)

وإن التحول إلى نظام اقتصاد السوق الذي يختلف من بلد إلى آخر يتطلب مجموعة كبيرة من القوانين و السياسات و التعديلات الهيكلية و تحرير الاستثمار ، وهي كلها عبارة عن عوامل محركة و مدعمة لنشاط السوق. إن نظام السوق يعتمد على الاستقرار العام و على القدرة التقنية و توفر قطاع وطني مبني على المبادرين و المستثمرين.

### 1-2- تغيير أساليب العمل و الإنتاج:

أثرت الثورة التكنولوجية على الخصائص الاقتصادية و أظهرت القدرة على المنافسة العالمية ، فالتغيير في أساليب العمل قد أدى إلى ارتباط الدول بعضها البعض ، كما زادت درجة تقسيم المراحل الإنتاجية ، حتى خرجت من حدود الدولة الواحدة إلى دول أخرى ، و اختصرت المكاتب على مواقع صغيرة مجهزة بأحدث الأجهزة ، و بهذا أصبحت التكنولوجيا وسيلة ضرورية للتنمية.

### 1-3- بروز التكتلات الاقتصادية العملاقة و زيادة دور الشركات متعددة الجنسيات:

يمكننا اعتبار التكتلات الاقتصادية نماذج تنموية تتخذها مجموعة من الدول تهدف إلى تنسيق مختلف سياساتها الاقتصادية و إلغاء مختلف القيود و الحواجز الجمركية و غير الجمركية المفروضة على تجارتها البيئية بهدف تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول المنظمة للاتفاق و إنجاز معدلات نمو أعلى مما كانت تحققه كل منها قبل تكتلها. حيث يعمل على تسهيل عملية التنمية الاقتصادية في تلك الدول. (3)

و من بين المكاسب الحيوية التي تعود من التكامل الاقتصادي ، و أهم ما يستهدف البلد المتكثل إقليميا:

- ضمان النفاذ للأسواق ، و الالتزام أمام القطاع الخاص بتحرير الاقتصاد.
- الحماية و الجمود الاقتصادي الكلي.
- التوفيق على تحقيق المصالح الحيوية لأي دولة عضو.
- توسيع نطاق التجارة و الانفتاح على الخارج ، مما يحقق مكاسب و يشجع المنافسة.

(1) عبد القادر محمد عبد القادر محمد عطية ، اتجاهات حديثة في التنمية الاقتصادية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2003 ، ص 239.

(\*) هو عبارة عن مجموعة الأموال المادية التي تستخدم في الإنتاج لزيادة إنتاجية العمل الإنساني.

(2) خير الدين الجزائري ، اقتصاد السوق ، المنتدى الاقتصادي ، 2008-11-22 ، ص 8:41 عن الموقع:

montada.echoroukonline.com

(3)- أحمد علي حسن محمد ، مستقبل التعاون الاقتصادي العربي في مواجهة المتغيرات الاقتصادية العالمية والإقليمية ، رسالة ماجستير في الاقتصاد ، قسم التجارة كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، 2000 ، ص 88.

- وجود الأسواق المتكاملة يساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. (1)

ويمكن ذكر أهم التكتلات القائمة فعلا: الاتحاد الأوروبي و رابطة جنوب شرق آسيا و منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية(النافتا) وتجمع السوق المشتركة للشرق و الجنوب الأفريقي (دول الكوميسا) (2). و منه فإن ظهور التكتلات الاقتصادية العملاقة الدولية و التنافس و الصراع بين الشركات المتعددة الجنسيات قد أسهم في سرعة تغيير أنماط العمل و محاولة الاستفادة من الثروات الموجودة في أكثر من بلد ذلك سعيا من أجل تعظيم الربح.

#### 4-1- الهيئات الدولية:

##### 1-4-1- المنظمة العالمية للتجارة:

وجدت هذه المنظمة من أجل خدمة أهداف البلدان الأكثر تصنيعا في العالم ، حيث شعار هذه المنظمة إلغاء الحواجز الجمركية في وجه السلع و البضائع و رؤوس الأموال و أصبحت هذه المنظمة رفقة صندوق النقد الدولي و البنك العالمي تشكل الركائز الأساسية في معادلة العالم الجديد. و هكذا أصبحت التنمية تركز ارتكازا كبيرا على مشاركة البلدان في التجارة العالمية (3).

##### 2-4-1- صندوق النقد الدولي:

هو وضع أساس نظام أسعار الصرف الثابتة بحيث يكون لكل دولة عضو أن تحدد قيمة محددة لعملتها بالنسبة إلى الدولار الأمريكي تعرف بقيمة التعادل، و يتحدد للدولار الأمريكي سعر ثابت بالذهب، و على كل دولة عضو أن تراعي استقرار سعر صرف عملتها (4).

من منظور الدخل العالمي أو تدفقات التجارة الدولية. حيث حققت نتائج ملموسة و محددة على صعيد تأمين الوصول إلى الأسواق من خلال الصور المختلفة للتنافس الجمركية سواء كانت إعفاء أو خفصا أو تثبيتا. (5)

##### 3-4-1- البنك الدولي للإنشاء و التعمير:

فهو منظمة اقتصادية دولية تهدف إلى إعادة بناء الهياكل الاقتصادية للدول من خلال منح القروض طويلة الأجل، بالإضافة إلى تقديم المشورة الاقتصادية للدول النامية و تشجيع الاستثمار في القطاع

الخاص، وذلك من أجل رفع الكفاءة الإنتاجية بعد أن دمرت من الحروب، ووضع برامج للتنمية و ترشيد استخدام الموارد الاقتصادية و البشرية (6).

### المطلب الثاني: آثار تحرير التجارة الدولية على الاقتصاد العالمي

ما إن أوشتت جولة الأوروغواي على الانتهاء، حتى بدأت مختلف المنظمات الدولية و الإقليمية في إعداد الدراسات و التصورات و التقديرات لاستنباط آثار هذا الحدث التجاري الدولي الهام على مستقبل العالم (7).

#### 1- القطاع الصناعي:

(4)- راجح حمدي باشا، أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2006، ص 90-91.

(4) سليمان ناصر، التكتلات الاقتصادية الإقليمية كاستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة : دراسة حالة الجزائر، الملتقى الدولي حول الجزائر والنظام العالمي الجديد للتجارة عنابة، 29-30 أفريل، ص288.

(3) بن موسى كمال، المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص 29.

(4) محمود سمير الشرفاوي، منظمات التجارة الدولية والتمويل الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999، ص160.

(5) سليمان ناصر، التكتلات الاقتصادية الإقليمية كاستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة : دراسة حالة الجزائر، الملتقى الدولي حول الجزائر والنظام العالمي الجديد للتجارة عنابة، 29-30 أفريل، ص288.

(6) أحمد جامع، اتفاقات التجارة العالمية و شهرتها الجات، دار النهضة العربية، الجزء الأول، القاهرة، 2001، ص9.

(7) أسامة المجذوب، مرجع سبق ذكره، ص 215.

وافقت الدول المتقدمة على الالتزام بخفض تعريفاتها على الواردات من السلع المصنعة بوجه عام من متوسط 6.3% إلى متوسط 3.8% أي بمتوسط بنسبة خفض 40% تقريبا. وتعد نسبة الخفض هذه نسبة مرتفعة لمتوسط التعريفات الجمركية. يضاف إلى ذلك أن نسبة الواردات الصناعية التي كانت تدخل أسواق الدول المتقدمة معفاة من الرسوم الجمركية كانت في حدود 20% من إجمالي وارداتها من هذه السلع، و ترتفع هذه النسبة بموجب الالتزامات الجديدة لتصل إلى 44% أي بمقدار الضعف، ويسهم في إتاحة فرصة أكبر لتدفق مزيد من الصادرات الصناعية للدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة (1).

ومن أبرز النتائج بالنسبة للقطاع الصناعي، انخفاض ما يعرف بمعدل تصعيد التعريفات، مقارنة بالتعريفات المفروضة على نفس السلعة في حالتها نصف المصنعة، ثم في الحالة التامة الصنع. حيث تفرض العديد من الدول تعريفات جمركية منخفضة على السلع الأولية، ترتفع نسبيا إذا ما أصبحت السلعة نصف مصنعة، ثم ترتفع كثيرا إذا ما وصلت السلعة إلى مرحلة التصنيع الكامل و لقد أدى هذا الأسلوب إلى تقليص قدرة الدول النامية على وجه الخصوص و التي تعتمد في صادراتها على السلع الأولية على تطوير الصناعات المعالجة و التصنيع لسلعها الأولية بالنظر إلى الارتفاع الذي يطرا على أسعارها ارتباطا بمعدل التعريفات الجمركية مما يؤثر سلبا على القدرة التنافسية للدول النامية في هذين المجالين.

## 2- القطاع الزراعي:

كانت التجارة في السلع الزراعية تخضع لسياسات حمائية شديدة. مما أضفى العديد من التشوهات على هذا القطاع سواء على صعيد سياسات الأسعار، أو تقسيم العمل الدولي و علاقة الإنتاج بقاعدة الميزة النسبية. و بعد إدخال السياسات الزراعية ضمن مفاوضات جولة أوروغواي أحد الإنجازات الهامة التي أسفرت عنها هذه الجولة. و نظرا لارتفاع مستوى الحماية التي سادت هذا القطاع قبل المفاوضات، فلقد اتفقت الدول المتفاوضة على أن يتم ربط التعريفات الجمركية للسلع الزراعية بنسبة 100% من الشرائح الجمركية، سواء تم تخفيض هذه التعريفات أو لم تخفض، بمعنى التزام كافة الدول الأعضاء بحد أقصى لكافة شرائح الرسوم الجمركية للسلع الزراعية، و يلاحظ أن متوسط ربط شرائح التعريفات للسلع الصناعية بلغ حوالي 83% فقط، الأمر الذي يعني أنه برغم خضوع السلع الزراعية لإجراءات حماية تفوق السلع الصناعية إلا أن الالتزام بربط كافة الخطوط التعريفية الزراعية يحقق قدرا أكبر من الاستقرار في تجارة هذه السلع بوجه عام (2).

## 3- التجارة في الخدمات

و يعد تحرير التجارة الدولية في الخدمات ضمن أهم المدخلات الجديدة التي تناولتها اتفاقيات جولة أوروغواي. وعلى عكس التجارة في السلع فإنه من الصعب تحديد القيمة الكمية و الآثار التجارية لالتزامات الأعضاء بموجب اتفاق الخدمات سواء الالتزامات العامة الواردة في الأحكام الاتفاقية أو التعهدات التنظيمية في العروض الوطنية للبلدان الأعضاء، ويرجع ذلك إلى عدة عناصر أهمها أنه لا يوجد في قطاع الخدمات الإجراءات المقابل للتعريفات الجمركية في تجارة السلع و التي تعد الأسلوب الأمثل للحماية من وجهة نظر الجات و بالتالي لا توجد قواعد لتحديد الدعم و إجراءات الوقاية، إنما تكون الحماية في قطاع الخدمات في صورة مجموعة من القواعد و الإجراءات الإدارية التمييزية تشفر عن تقييد مشاركة الأجانب في النشاط

(1) علي حافظ، تقدير وتحليل الآثار المتعلقة بالتجارة في السلع، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، سطيف، 29-30 أكتوبر 2001، ص 11.

(2) أسامة المجذوب، مرجع سبق ذكره، ص 217.

الخدمي، وهي الإجراءات التي تهدف الاتفاقية إلى إزالتها أو ترشيدها و بالتالي يصعب إجراء تقدير كمي أو قيمي لإزالة مثل هذه القيود، يضاف إلى ذلك أن تحرير التجارة في الخدمات يعتمد بدرجة كبيرة على القطاعات التي تعهدت كل دولة بتحريرها، والتي تختلف من دولة إلى أخرى، فضلا عن نطاق التحرير والشروط التي تضعها الدولة في عروضها لتؤهل الأجانب للتمتع بالمعاملة الوطنية أو الحصول على ترخيص بتوريد الخدمة من عدمه (1)

### المطلب الثالث: أثر تحرير التجارة الدولية على الدول النامية

منحت الاتفاقيات المتعددة الأطراف للدول النامية ومن بينها الدول العربية فترة انتقالية بغية تطبيق أحكام و لوائح المنظمة، وبذلك تكون على استعداد للاستفادة من المزايا الممنوحة لها بالإضافة إلى تحمل جميع و فيما يلي بعض الآثار المرتبة على تحرير التجارة الدولية:

#### 1- أثر التجارة الدولية على السلع الصناعية:

حسب ما اتفق عليه نهاية جولة لأورو جواي عام 2005 سيزيد نطاق السلع المصنوعة المشمولة بالإعفاء الجمركي التي تستوردها الدول الصناعية، و إلى خفض كبير في الرسوم الجمركية المفروضة على السلع الأخرى.

إن فتح أسواق السلع الكهربائية و الإلكترونية سيؤدي إلى حرمان الدول التي لا توجد فيها هذه الصناعات من فرصة إقامتها إلى احتمال تدمير هذه الصناعات الناشئة حديثا في عدد من الدول النامية نتيجة المنافسة التجارية الحادة.

وبعد فشل إستراتيجية التصنيع من خلال إحلال الواردات (\*) في الستينات عمدت الدول النامية ومعها الدول العربية إلى تبني إستراتيجية التصنيع من خلال حزب رأس المال الأجنبي في السبعينات هذا كان بنسبة لدول الصناعية و الشركات متعددة الجنسيات وسيلة الهروب من القيود الكمية المفروضة على الصادرات في الدول الصناعية لعدد من السلع .

إن تحرير التجارة السلعية سيؤدي إلى علاج التشوهات الموجودة في هيكل الإنتاج الدولي و في تقسيم العمل الدولي إلا أنها في المقابل سيتضرر منها عدد كبير من الدول النامية كون أن معظم صادرات الدول النامية من مواد الخام التي تسعى الدول الصناعية لابتكار بدائل لها (2). من الآثار الإيجابية يؤدي تخفيض الرسوم الجمركية إلى زيادة حجم التجارة الدولية، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج و زيادة الطلب سواء من الدول الصناعية أو الدول النامية (3).

#### 2- أثر تحرير التجارة الدولية على قطاع الزراعة:

بعد إنشاء OMC بنسبة واحدة تم الاستعاضة عن ما بنسبة 3 % من القيود الكمية التي كانت مفروضة على المنتجات الزراعية برسوم جمركية و بذلك التزمت الدول المتقدمة بتقليص هذه الرسوم تدريجيا خلال ست سنوات بنسبة 36% و خلال عشر سنوات بنسبة 25% فيما يخص الدول النامية. أما الدول أقل نموا فهي غير مجبرة على تقليص رسومها الجمركية المفروضة على الواردات الزراعية. وبما أن الصادرات الزراعية لبعض الدول النامية تعتمد على اتفاقات تفضيلية مع الشركاء التجاريين الرئيسيين مثل الإتحاد الأوروبي و بالتالي لا تتأثر هذه الصادرات بعمليات تحويل القيود إلى رسوم أو بتقليص الرسوم إلا بعد انقضاء مدة تلك الاتفاقيات لكنها تتأثر سلبا حال افتتاح الأسواق. و زيادة حدة المنافسة

(1) المرجع السابق، ص 225.

(\*) و تعني الإنتاج محليا لسبع تحل مكان السلع المستوردة من الخارج .

(2) عبد الواحد العفوري، مرجع سبق ذكره، ص 140.

(3) محمد صفوت قابل، مرجع سبق ذكره، ص 204.

للدول غير المنتمية لتلك الاتفاقيات و بالتالي سوف تتضرر صادرات الدول التي تفتقر إلى الميزة التنافسية (1).

إن تحرير التجارة بموجب الاتفاقات متعددة الأطراف يدفع بالدول الصناعية إلى رفع الدعم على المنتجات الزراعية الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعارها و بالتالي تتكبد الدول النامية خسائر كبيرة (2).

### 3- أثر تحرير التجارة الدولية على قطاع الخدمات:

إن قطاع الخدمات في كثير من الدول النامية أسرع القطاعات الاقتصادية نمو و أكثرها قدرة على خلق فرص العمل إذا تشير المتوسطات الإحصائية أن إنتاج الخدمات حوالي 60% إلى 70% في الدول المتقدمة و نحو 50% بالنسبة للدول النامية.

إن التحرير التدريجي لتجارة الخدمات يعترف بالدور الخاص للدول النامية، لذلك نص على تسهيل زيادة مشاركتها في تجارة الخدمات العالمية من خلال التفاوض على الالتزامات المحددة بشأن تعزيز قطاعات خدماتها المحلية، و تحسين وصولها إلى قنوات التوزيع و شبكات المعلومات المحلية و تحرير الوصول إلى الأسواق في القطاعات و أساليب التصدير ذات الأهمية للبلدان النامية، وتجدر الملاحظة أن بعض الدول النامية، قد شهدت نموا في قطاع الخدمات و تكوين حصيلة هامة في النقد الأجنبي، إلا أنها لا تزال تعاني من ضعف مؤسساتها العاملة في هذا المجال نظرا لعدم تمتعها بالمزايا التكنولوجية التي تمتلكها الشركات الأجنبية، و بالتالي فقدرتها على غرض خدماتها في الأسواق العالمية ضعيفة (3).

## المبحث الثاني: ماهية التنمية الاقتصادية و علاقاتها بالتجارة الدولية

تسعى معظم الدول النامية إلى الوصول إلى تحقيق تنمية اقتصادية لرفع مستوى معيشة شعوبها، وفي طريقها لتحقيق هذه التنمية المرجوة يجب عليها توفير مجموعة من المتطلبات لكي تصبح التنمية الاقتصادية ممكنة و لأجل توفيرها يجب إزالة الكثير من المعوقات و الاستفادة كذلك من التجارة الدولية و تقادي سلبياتها.

### المطلب الأول: مفهوم التنمية و أهدافها

يستخدم الكثير من الباحثين مصطلحي النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية للتعبير عن معنى واحد لهذا إعادة ما يتم الخلط بينهما و هذا نظرا لوجود علاقة بينهما.

#### 1- تعريف التنمية و النمو الاقتصادي:

##### 1\_1 تعريف التنمية الاقتصادية :

هناك عدة تعاريف للتنمية الاقتصادية نذكر منها ما يلي:

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها " عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية و سريعة و مستمر عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية و الاجتماعية و حماية الموارد المتجددة من التلوث و الحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب" (4).

(1) المرجع السابق، ص 131.

(2) Haroun .T, « Les opportunités d'intégration économique au magrib : aproche théorique et perspectives », Thèse de doctorat en science economique, 1998, p216.

(3) محمد قويدري، مجلة الباحث، العدد الأول، جامعة ورقلة، الأغواط، 2002، ص21.

(4) فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، عبد المنعم صالح مصطفى، مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، عمان، 2008، ص65



وتعرف أيضا من قبل جيرالد ماير "GERALD MAIER" على أنها "عملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني خلال فترة من الزمن" (1).

كما يعرفها الاقتصادي المعاصر "erDEberg KINDL" حينما يقر أن التنمية الاقتصادية هي "الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توافر تغيرات تكنولوجية و فنية و تنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها" (2).

من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن التنمية الاقتصادية هي عملية نمو الناتج القومي خلال مدة معينة وتوافر متغيرات معينة.

### 1-2- تعريف النمو الاقتصادي:

هناك جملة من التعاريف للنمو الاقتصادي نذكر منها ما يلي:

يعرف النمو الاقتصادي بأنه " الزيادة المستمرة في كمية السلع و الخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين" (3).

و هناك من يعرف بأنه "الزيادة الحقيقية في الناتج القومي، و في نصيب الفرد من هذا الناتج خلال فترة زمنية معينة" (4).

و يمكن تعريفه أيضا "بالتحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية بحيث الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد هي في اتجاه واحد نحو الزيادة في هذه الأخيرة" (5).

و نستخلص مما سبق أن النمو الاقتصادي يعبر عن الزيادة في المقدرة الاقتصادية لبلد من البلدان خلال فترة زمنية محددة بالمقارنة بالفترة السابقة و يعبر عن المقدرة الاقتصادية بالناتج الوطني (\*) .

### 1-3- الفرق بين التنمية و النمو الاقتصادي

الأمر الذي لا يمكن تجاهله هو أن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تتحقق بدون النمو الاقتصادي (6).

لقد حاول لويس "Lewis" في تعريفه تبيان الفرق بين التنمية و النمو فيقول: "النمو الاقتصادي هو أمر ضروري للتنمية، لأنه وحده يمكنه أن يقول رفع مستوى المعيشة" (7).

و لقد فرق "جاك ولنسكي" بين التنمية و النمو فقال: "التنمية الاقتصادية بالنسبة للاقتصاديين تعني قبل كل شيء النمو الاقتصادي، أي لازدياد إجمالي في إنتاج السلع و الخدمات بمعدل أسرع من النمو السكاني، في الحقيقة النمو الاقتصادي أهم عنصر منفرد في التنمية الاقتصادية و لا يكفي وحده لضمان تحقيقها، فالتنمية بالنسبة للبلدان النامية لا تعني النمو الاقتصادي فقط، بل أشياء أخرى كثيرة تتمثل في اللحاق بالدول المصنعة واستبدال العمل البشري المرهق بالآلات و التكنولوجيا، و تطوير الصناعة .

تعتبر التنمية الاقتصادية أكثر اتساعا من النمو الاقتصادي، ففي حين يقتصر النمو على زيادة الناتج (الدخل) القومي و زيادة العناصر و كفاءتها الإنتاجية فإن التنمية بالإضافة إلى ذلك، تشمل إجراء تغيرات جذرية ليس فقط في تنظيمات و قنوات الإنتاج و إنما في هيكل الناتج و في توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات المختلفة للاقتصاد القومي (8).

(1) إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، دون سنة، ص 50، 51.

(2) عبد العزيز عجيبة وآخرون، مقدمة في التنمية و التخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، دون سنة، ص 48.

(3) Jean Arrous, Les Théories de la croissance, paris édition de seuil, 1999, p 9

(4) عبد النعيم محمد مبارك، مبادئ علم الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 551.

(5) Jean Rivoire, L'économie de marché, Que sais-je ?, Alger, 1994, p 79

(\*) يعرف على أنه قيمة إجمالي السلع المنتجة في الاقتصاد خلال فترة زمنية محددة مطروح منها السلع التي استهلكت كمستلزمات في العملية الإنتاجية.

(6) مالكولم جيلز وآخرون، اقتصاديات التنمية، ترجمة طه عبد الله منصور و عبد العظيم مصطفى، دار المريخ للنشر، الرياض، 1995، ص 33.

(7) إسماعيل شعباني، مرجع سبق ذكره، ص 53.

(8) عبد النعيم محمد مبارك، مرجع سبق ذكره، ص 554.

#### 4-1- أهداف التنمية الاقتصادية

هناك عدة أهداف يمكن حصرها فيما يلي :

\_ زيادة الدخل القومي الحقيقي: يساعد في التغلب تدريجياً على جميع المشاكل التي تعاني منها الدول النامية خاصة إذا كانت الزيادة في الدخل قد أحدثت تغيرات عميقة و هيكله في التنمية الاقتصادية.

\_ رفع مستوى المعيشة من خلال الخطط الإنمائية.

\_ تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات: تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقه.

فعلى الرغم من انخفاض الدخل القومي، و هبوط متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل في الدول النامية، إلا أن هناك فوارق كبيرة في توزيع الدخل والثروات، هذا التفاوت يميل إلى وضع الأفراد في طبقات مما يولد لدى الأغلبية شعور بعدم وجود العمالة.

التوسع في الهيكل الإنتاجي، فالتنمية الاقتصادية لا تقتصر على زيادة الدخل القومي، و بناء القاعدة الواسعة للهيكل الإنتاجي ما هي إلا بداية الطريق للتنمية (1).

#### 2- متطلبات التنمية الاقتصادية و معوقات تحقيقها:

##### 1-2-1- متطلبات التنمية الاقتصادية:

تقتضي عملية التنمية الاقتصادية لتحقيقها توافر مجموعة من الشروط و المتطلبات و توافر العديد من العوامل و المتغيرات و يمكن بصورة عامة تلخيص هذه الشروط و المتطلبات فيما يلي:

##### 1-1-2- خلق الإطار العام الملئم:

يقصد بعملية خلق الإطار العام الملئم لعملية التنمية الاقتصادية إحداث تغيرات و تطورات في البنيان الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي، بما يتلاءم و متطلبات عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. فعلى مستوى البنيان الاجتماعي على سبيل المثال: تتطلب عملية التنمية إحداث تغيرات جذرية في القيم والعادات و التقاليد و الثقافة السائدة و استبدالها بقيم و تقاليد و ثقافة تتماشى و متطلبات هذه التنمية.

أما على المستوى الاقتصادي فإن أهم التغيرات المطلوبة لخلق العام للتنمية تتمثل في إيجاد المؤسسات الاقتصادية التي تعمل على حشد المدخرات في المجتمع و استثمارها و من أهمها المؤسسات المالية و المصرفية، هذا بالإضافة إلى المؤسسات الاقتصادية الأخرى التي تعمل على تشغيل و توظيف الموارد الاقتصادية في المجتمع و المساهمة في عملية التنمية المطلوبة (2).

أما في ما يتعلق بالبنيان السياسي فإن أهم التغيرات المطلوبة لعملية التنمية الاقتصادية تتمثل في ضمان الاستقلال و الاستقرار السياسي (3).

##### 2-1-2- اختيار أسلوب التنمية الاقتصادية:

تتطلب التنمية الاقتصادية رسم إستراتيجية الإنماء المناسبة و التي تتوقف إلى حد بعيد على الاختيار بين أسلوب التخطيط الشامل و أسلوب السوق كبديلين أو مكملين يمثلان الإطار العام الذي في نطاقه يتم تحقيق التنمية الاقتصادية.

##### 3-1-2- تصحيح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد القومي:

تتطلب التنمية الاقتصادية تصحيح الاختلالات الهيكلية و التي تصاحب أساليب الإنتاج المتخلفة عادة. و يعتبر التصنيع أحد ركائز هذا التصحيح و الذي يقتضي نجاحه أمرين غاية في الأهمية:

- تحقيق نمو و تقدم في مستوى الإنتاجية الزراعية.

- بناء القاعدة الأساسية من رأس المال الاجتماعي (\*) الضروري.

##### 4-1-2- رفع معدل التراكم الرأسمالي:

(1) خالد محمد السواعي، التجارة والتنمية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 24.

(2) علي محمد سعود، المقومات الاقتصادية و متطلبات الاستثمار في دول إفريقيا " الدوافع والمخاطر وكيفية الإدارة "، طرابلس، 2008، ص 10.

(3) ميشيل توادور، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ، السعودية، 2006، ص 705.

(\*) يعرف بأنه تلك العلاقات والشبكات، سواء كانت بين الأفراد أو بين الأفراد والمؤسسات أو المؤسسات مع بعضها البعض، القائمة على الثقة والقبالية للتعاون والمساعدة نحو الفائدة المشتركة

تتطلب التنمية الاقتصادية رفع معدل التراكم الرأسمالي (#) إلى المستوى اللازم لتصحيح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد القومي و بحيث لا يقل ذلك المستوى عن الحد الذي تتطلبه (1).

### 2-2- عناصر النمو الاقتصادي و التنمية:

هناك عناصر يجب بحثها عند مباشرة أي عملية تنموية و هذه العناصر هي:

**1-2-2- العمالة:** إن الكفاءة و الخبرة شرطان لا بد منهما لكي تستطيع العمالة التعامل مع الطرق ووسائل الإنتاج الحديثة، و الأعداد الهائلة من العمالة غير الكفؤة قد تشكل عائقا أمام التنمية الاقتصادية (2).

**2-2-2- رأس المال:** و القصد هنا وسائل الإنتاج المناسبة كما و نوعا بما في ذلك مستلزمات الاستفادة منها، أن عرض رأس المال يعتمد على مستوى الادخار و الدول النامية تعاني من قلة رؤوس الأموال لأنهم ينفقون معظم دخولهم على الاستهلاك (3).

**3-2-2- المواد الطبيعية:** و يعد هذا العنصر مهم و ضروري فهناك من الدول التي لا تمتلك الثروات لكنها تحقق تنمية اقتصادية بينما معظم الدول الإفريقية مثلا غنية بالثروات الطبيعية لكن مازالت نامية (4).

**4-2-2- الإدارة و التنظيم:** يجب أن يتماشى التنظيم مع ما يتفق و عادات و تقاليد و معتقدات المجتمع .

**5-2-2- التكنولوجيا:** أي معرفة السبل الكفيلة بتحويل الخامات إلى السلع و الخدمات و يظهر هنا دور التكنولوجيا أكثر من ظهوره في اختراع أنواع جديدة من السلع أو تطوير الموجود منها (5).

وتكمن أهميتها في إضافة استخدامات جديدة للموارد الاقتصادية تسمح بزيادة القيمة الاقتصادية و ابتكار وسائل و طرق إنتاج تسمح باستخدام الموارد المتوفرة بدلا من النادرة و كذلك زيادة إنتاجية الموارد الموجودة... الخ (6).

### 3- عقبات التنمية الاقتصادية:

يمثل التخلف أدنى مستويات الاستغلال و الاستفادة من الموارد الطبيعية و البشرية بسبب الافتقار إلى التكنولوجيا و رؤوس الأموال و يتجلى ذلك في انحطاط المستوى المعيشي و الثقافي و قد يعود أيضا لأسباب تاريخية أو سياسية و غياب إستراتيجية تنموية حقيقية (7).

لا تتفق البلدان على تعددها و تبيانها في كافة ما يعترض سبيلها إلى النمو من عقبات، بل انه تشترك هذه البلاد في مواجهة مجموعة من العقبات، تتفاوت هذه العقبات في الأهمية النسبية من بلد على آخر، و من وقت إلى آخر في البلد الواحد، و من هنا كان الهدف من التنمية الاقتصادية كسر حلقات التخلف المفرغة التي يدور محورها على أن الفقر لا يلد إلا فقرا.

و من هنا يجب تركيز على بعض معالم التخلف باعتبارها العقبات الأولى بالمواجهة و بحيث يكون التصدي لها من خلال برامج و سياسات جيدة، و هو السبيل الفعال و الممكن لكسر هذه الحلقات الخبيثة، و من أبرز عقبات التنمية يمكن سرد ما يلي (8):

### 1-3- التبعية الاقتصادية:

(#) و هو ذلك الجانب من الدخل القومي المخصص للاستثمار لصنع السلع الرأسمالية المنتجة التي يترتب على إنتاجها زيادة صافي في الدخل القومي

(1) علي محمد سعود، مرجع سبق ذكره، ص 10.

(2) فارس رشيد البياتي، مرجع سبق ذكره، ص 68

(3) محمد الفرجاني، إفريقيا وتحديات العولمة، المكتبة الجامعة، عريان، 2003، ص 152.

(4) فارس رشيد البياتي، المرجع السابق، ص 69

(5) محمد الفرجاني، المرجع السابق، ص 153.

(6) فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، جدارا للكتاب العالمي، عمان، الأردن، 2007، ص 467.

(7) عريج وليد، تحرير التجارة و تأثيرها على النمو الاقتصادي بالدول النامية - حالة الجزائر -، رسالة ماجستير، تخصص تجارة خارجية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابه، 2004-2005، ص 35.

(8) الاقتصاد في العالم، 12 فيفري 2010، 10:14 عن الموقع: felnet.4runer.com

تتمثل ظاهرة التبعية الاقتصادية في سيطرة الأجهزة الأجنبية على العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية، ومن ثم في تنظيم الإنتاج الأولي في البلاد المتخلفة بملي لائم المصالح الاقتصادية الاستعمارية للدول الأوروبية المتقدمة صناعياً، ولا يغير من حقيقة التبعية الاقتصادية كون أن البلاد المتخلفة قد حصلت على استقلالها السياسي.

وليست التبعية الاقتصادية قاصرة على ميدان التجارة الخارجية فقط، بل تمتد لتشمل العديد من المجالات: - اعتماد الدول المتخلفة على انسياب رؤوس الأموال الأجنبية من الدول المتقدمة لتمويل لاستثماراتها القومية بما فيها البنية التحتية، وبالتالي اعتماد الدول المتخلفة في تمويل استثماراتها على مدخرات الدول المتقدمة. - تعتبر أسواق المال العالمية (البنوك و صناديق التمويل و شركات التأمين و الهيئات المالية العالمية) هي المصدر الرئيسي لحصول الدول المتخلفة على القروض اللازمة لمواجهة متطلبات المعيشة و التنمية و تمويل نفقات الحروب، و تتمركز هذه المؤسسات و الهيئات التمويلية في الدول المتقدمة (1). - اعتماد الدول المتخلفة على انسياب التكنولوجيا و طرق الإنتاج الحديثة من الدول المتقدمة. حيث تتصف الدول المتخلفة على العموم ب:

- عدم مسايرة التكنولوجيا الحديثة.
- عدم التمسك بسياسة التغيير، و العمل بأساليب التسيير القديمة.
- نقص المكننة و استعمال وسائل إنتاج مهتلكة (2).

### 3-2- أزمة الدين الخارجي في الدول النامية:

إن مديونية البلدان النامية تعد من القضايا العالقة التي كانت تتنافس قديماً إلى اليوم، فحدة هذه المشكلة ألفت بظلالها على هيكل الأسعار و الإنتاج و الاستثمار و العمالة في البلدان المدينة، مما هدد جوهر عملية التنمية لما صاحبها من نقل للموارد الحقيقية إلى البلدان الدائنة، لذا فقد فرضت أزمة الديون نفسها على مجتمع الأمم بأكملها، علاوة على ما تشكله الآن من خطر على النظم النقدية و المالية و التجارية العالمية (3). إن الزيادة في إجمالي الدين الخارجي للدول النامية خلال الفترة 1968-1973 يعود بالأساس إلى منح البنك الدولي للقروض أكثر من تلك الممنوحة طيلة الفترة من 1945 إلى 1968، حيث حث بلدان الجنوب على الاقتراض المكثف لتمويل تحديث وسائل التصدير و وصلها بشكل واسع بالسوق العالمية، و لعبت حكومات الجنوب و الطبقات المهيمنة فيه دوراً هاماً على امتداد هذه الفترة (1968-1973) و التزمت بإتباع طريق الزيادة الكبيرة لديون بلدانه، حتى نهاية عقد التسعينات كانت المديونية أمراً يحتمل بالنسبة إلى بلدان الجنوب لأن نسبة الفائدة كانت منخفضة، و كانت هذه القروض تتيح لها مزيد من الإنتاج وبالتالي مزيد من التصدير و استرداد العملة الصعبة لتسديد الديون و من ثم الاستثمار و هذا ما تترجمه معدلات نمو الناتج الداخلي الخام في تلك الفترة و الجدول الموالي يوضح ذلك:

### الجدول رقم (01): تطور المديونية الخارجية في الدول النامية خلال فترة (1990\_2006)

السنوات	إجمالي ديون الدول النامية (مليار دولار)
1990	1276,4
1995	1713,9
2000	2208,1
2005	3022,6
2006	3242,9

(1) رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، منشأة توزيع المعارف الإسكندرية، دون بلد، 1991، ص 85.  
(2) تامر الطبراني، مشكلات العصر في البلدان المتخلفة، دار الملك للنشر، عمان، 2002، ص 244.  
(3) رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، سلسلة العالم العربي، الكويت، 1987، ص 312.

**المصدر:** من إعداد الطالبتين استنادا إلى:

- 1- البيانات الخاصة بالسنوات 1990 أخذت من مصرف ليبيا المركزي، التقرير 1992، 1993/37، ص4
- 2- البيانات الخاصة بالسنوات 1995\_2006 أخذت من مصرف ليبيا المركزي، سنوات مختلفة.
- 3- ميثم صاحب عجم وعلي محمد سعود، فخ المديونية الخارجية للدول النامية، دار الكندي للنشر و التوزيع، الأردن، 2006، ص119.

لقد شهد تطور حجم المديونية الخارجية في ذمة الدول النامية تغيرا كبيرا، فقد ارتفع حجم المديونية الخارجية للدول النامية مجتمعة من 1276،4 مليار دولار عام 1990 إلى نحو 1713،9 مليار دولار عام 1995 ثم ازداد إلى 2208،1 مليار دولار عام 2000 أي بزيادة قدرها 931،7 مليار دولار و هو ما يمثل 72،9% مقارنة بعام 1990. و استمر الارتفاع في حجم المديونية إلى غاية 2006 حيث بلغ حجم المديونية 324،9 مليار دولار أي بزيادة قدرها 1034،8 مليار دولار أي بمعدل 46،9 مقارنة بعام 2000. ومنه فان المشكلة الأساسية في الدول النامية تكمن في ثقل الديون غير الميسرة و طويلة الأمد، و قسم من الديون ذو فوائد متحركة مع السوق و الأخر ثابت، فمن الضروري توسيع برامج صندوق النقد بهذا الشأن و إدخال برامج جديدة للتخفيف من وطأة الديون التي تنقل كاهل الدول النامية (1).

### 3-3- الانفجار الديمغرافي :

لما كان هدف التنمية الاقتصادية هو نمو الاقتصاد القومي و زيادة معدل نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، فإن أي زيادة في الدخل القومي ، لابد و أن تتأثر بزيادة النمو السكاني، و ما نلاحظه اليوم في الواقع هو أن انخفاض معدلات المواليد يكون أكثر وضوحا في تلك البلاد التي تحقق معدلات عالية للنمو الاقتصادي مما يوحي بوجود علاقة وثيقة بين التنمية و نمو السكاني . و من خلال التأثير العميق الذي تمثله هذه العلاقة في البلدان النامية كان لابد من وضع ضوابط لهذا الانفجار السكاني الذي أحدث مشاكل عدة في التعليم و الصحة، و كذا مشاكل اقتصادية و ثقافية .. (2)

### المطلب الثاني : دور التجارة الدولية في دفع التنمية الاقتصادية

يعتقد أغلب الاقتصاديين المعاصرين بأن التجارة الدولية يمكنها أن تساهم بكفاءة في عمليات التنمية على عكس الاقتصاديين السابقين الذين يعتبرونها معيقة للتنمية الاقتصادية نتيجة تراجع معدلات التبادل التجاري و تقلب مكاسب صادرات الدول النامية .

#### 1- مساهمة التجارة الدولية في التنمية الاقتصادية :

تساهم التجارة الدولية في التنمية الاقتصادية بشكل كبير و هذا من خلال العلاقة الرابطة بينهما.

#### 1-1- العلاقة بين التجارة الدولية و تحريرها و التنمية الاقتصادية :

إن انفتاح تجاريا يخلق الثروات للمجتمعات مما يمكنها من تلبية احتياجاتها و يعزز تطورها الاقتصادي، أما إقامة الحواجز في وجه التجارة فيجعل وضع الناس و المجتمعات أسوأ مما كان عليه، وفتح الأسواق الدولية مما ساهم في نمو الدول و تطورها، إلا أنه مازال الكثير للقيام به لتحقيق الفوائد التي تنتج عن تحقيق تجارة حرة إلى حد أكبر في المنتجات الزراعية و البضائع المصنعة و الخدمات وسواها من المجالات، و قد توصلت دراسات البنك الدولي إلى أنه يمكن انتشال عشرات الملايين من مستنقع الفقر عبر زيادة حجم التجارة العالمية .

و إن تحرير التجارة يؤمن مساهمة ذات شأن في التنمية الاقتصادية و تخفيض مستوى الفقر .....حيث تؤكد الدراسات الاقتصادية أن الإقتصادات الأكثر انفتاحا للدول تشارك أكثر من التجارة الدولية المتزايدة و تحقق معدلات نمو أعلى من الإقتصادات الأكثر انغلاقا و أكبر مثال على ذلك الصين و الهند الأكثر وضوحا لقوة تحرير التجارة.

(1) المرجع السابق، ص 314.

(2) عريج وليد، مرجع سبق ذكره، ص 36.

و كذلك إصلاح التجارة الزراعية خطوة مهمة في مسعى توسيع التنمية الاقتصادية و فتح منافذ الوصول إلى الأسواق الزراعية مما يمكن من إنقاذ الناس من حالة الفقر.

و قد أصبحت التجارة الدولية جزءا لا يتجزأ من المحرك الذي يدفع التقدم الاقتصادي العالمي، فقد ساعدت دورات متعاقبة من اتفاقيات الجات ثم منظمة التجارة العالمية في إعادة تشييد الإقتصادات التي دمرتها الحرب في أوروبا و أمنت سبيلا أثبت نجاحه في تحقيق التنمية في الدول كآسيا و أمريكا اللاتينية وإفريقيا... (1)

### 1-2-2- التجارة الدولية و إستراتيجية التنمية:

سنتناول هنا كل من إستراتيجية التنمية في اقتصاد تصديري ثم بعد ذلك إستراتيجية التنمية في اقتصاد حساس للواردات.

#### 1-2-1- إستراتيجية التنمية في اقتصاد تصديري:

يتمتع الاقتصاد التصديري بقدر كبير نسبيا من حرية اختيار نمط الاستثمار الذي يقوم على الواردات من السلع الرأسمالية و ذلك بافتراض أن الطلب على الصادرات يظل مرنا لوقت طويل و هذا يؤدي إلى التخفيف من الاختناقات التي تؤدي إلى الحد من مستوى الاستثمار (2).

و غالبا ما تكون هناك مبالغة في تقديم حجم الاحتياطات من النقد الأجنبي و فائض التصدير المتاح (\*) و قد تبدو هذه الفوائض كبيرة الحجم طالما أنها لا تتفق إلا على الواردات من السلع الكمالية و لكن سرعان ما تتلاشى عندما يزداد عدد المستهلكين للسلع المستوردة و تنمو الاستثمارات القائمة على المستوردات من الآلات و المعدات و الخبرة...

و يمكن القول أن المشاكل السياسية و التنظيمية و الإدارية هي المسيطرة على الاقتصاد التصديري و حيث يوحد اقتصاد السوق الحرة، فلا تتوافر الحوافز التي تدفع بالبدا في صناعة إنتاج بدائل الواردات طالما لا توجد قيود على استيراد السلع الأجنبية .

و يترتب على هذا حدوث تغير ملموس في النمط السلعي للواردات بينما يظل نمط الصادرات دون تغيير من الناحية العملية، و تساعد التجارة الدولية على إلغاء نواحي الضعف في المعدل الإجمالي للنمو عن طريق استبعاد أو على الأقل تخفيف نواحي الضعف الناتجة من عدم التناسب في عوامل الإنتاج (3).

و يتوقف التغير في النمط السلعي للتجارة الدولية على درجة التحول في ميزان القوى باقتصاد القومي وإشراك قطاعات معينة في التجارة الدولية. حيث يتبادل الاقتصاد البدائي المنتجات الطبيعية بالسلع الاستهلاكية الكمالية يتسع بشكل ملحوظ، و لا بد أن تؤدي أية محاولات للإسراع بمعدل النمو الاقتصادي إلى فرض قيود نمو شديدة على الواردات الكمالية لصالح السلع الرأسمالية و السلع الوسيطة و المزداد الغذائية حتى تشبع الطلب غير المرن للصناعات النامية. و من ثم تؤدي عملية النمو الاقتصادي إلى تنويع النمط السلعي للواردات بينما تظل الصادرات على ما هي عليه نظرا لعدم قدرتها على منافسة السلع المماثلة في الأسواق العالمية (4).

#### 1-2-2- إستراتيجية التنمية في اقتصاد وحساس للواردات :

هنا يجب رفع معدل النمو إلى أقصى حد ممكن في ظل مستوى معين من التجارة الدولية و ينبغي على الدول النامية في هذه السلع تنمية صادراتها إلى أقصى حد ممكن.

و لتوسيع الطاقة الإستراتيجية يجب العمل على زيادة الصادرات التي يمكن تحقيقها أما بزيادة الصادرات التقليدية أو توسيع في مبيعات المنتجات الجديدة و ينبغي على البلد المتخلف في هذه الحالة أن يبحث عن أسواق جديدة لزيادة حجم الصادرات و لا ينبغي على الدول النامية ألا تقتصر إمكانياتها على زيادة الطلب

(1) تحرير التجارة والنمو الاقتصادي عن الموقع: <http://univ-fisdis.alafdal.net>

(2) أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007، ص 139.

(\*) أي الفائض الصافي المحتمل بعد خصم الواردات اللازمة للقطاع الأجنبي و التصديري والأرباح المحولة لصالح الاحتكارات الأجنبية.

(3) المرجع نفسه، ص 140.

(4) عن الموقع:

على صادراتها التقليدية بل كذلك ينبغي عليها تحويل العلاقات التجارية إلى اتفاقيات و عقود طويلة الأجل و بذلك يستلزم الأمر ضرورة التخطيط و تحقيق الاستقرار في مجال التجارة الدولية (1).

### 1-3- مساهمة التجارة الدولية في التنمية الاقتصادية :

- تلعب التجارة الدولية دور بالغ الأهمية في عملية التنمية الاقتصادية للدول النامية حيث تشكل حصيلتها مصدرا مهما في تمويل الواردات الضرورية من السلع والخدمات.
- يمكن استخلاص مساهمات التجارة في التنمية الاقتصادية في النقاط التالية :
- التجارة الدولية تقود للاستغلال الكامل للموارد المحلية التي قد تكون معطلة في حالة غيابها
- من خلال توسيع حجم السوق تقوم التجارة الدولية بجعل تقسيم العمل ووفرات الحجم ممكنة كما حدث في كل من تايوان، هون كونك و سنغافورة .
- نعد التجارة الدولية وسيلة أو أداة لتحويل الأفكار و التكنولوجيا الجديدة و المهارات الإدارية و غير الإدارية.
- تقوم التجارة الدولية بتسهيل التدفق الدولي لرأس المال من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية، في حالة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- تعد سلاحا ضد الاحتكارات لأنها تحفز المنتجين المحليين على أن يكونوا أكثر كفاءة لمواجهة المنافسة الأجنبية (2).

### 2- التجارة الدولية ومعدل النمو الاقتصادي:

يمكن تعريف النمو على أنه الجانب الكمي للتنمية، و بالذات نمو الدخل القومي، في حيث التنمية تشمل جوانب كيفية إضافة إلى الجانب الكمي .

#### 1-2- معدل النمو في ظل توازن التجارة الدولية:

- إذا افترضنا أن الهدف الأساسي للتنمية الاقتصادية في بلد نام معين هو تسريع معدل نمو الدخل القومي إلى أقصى حد ممكن بهدف تقليص الفجوة مع الدول النامية في أقصر وقت ممكن.
- إن تجارة الدول النامية تشير إلى أن التوازن التجارة الدولية يشكل عقبة للتنمية للأسباب التالية:
- إن نمو الواردات بمعدل يفوق معدل نمو الدخل يطرح مشكلة أمام تأمين مستوى عال من الصادرات
- تخفيض حصة الاستهلاك يؤدي إلى زيادة الطلب.
- في كثير من الحالات تكون هناك ضرورة لتخفيض معدل النمو إلى المستوى الذي يمكن من إعادة التوازن للتجارة و بالتالي التوازن الخارجي يرسم الحدود القصوى التي لا يجوز لمعدل النمو أن يتجاوزها(3).

#### 2-2- معدل النمو في ظل عجز التجارة الدولية :

معدل النمو المطلوب يتطلب أن تكون الاستثمارات معادلة للاذخارات (I=S) كما يتطلب في آن واحد أن تكون الصادرات معادلة للمستوردات أي (X=M) و معادلة التوازن العام من الشكل التالي:

$$(S-I=X-M)$$

أي أن فجوة الادخار الداخلي الناجمة عن تحقيق معدل عال من النمو تعادل الفجوة في الميزان الخارجي. و هذا يعني أنه لا يمكن تحقيق هذا المعدل بالاعتماد على الموارد الذاتية وحدها و أنه لا بد من الاقتراض من الخارج لتغطية إحدى الفجوتين و بالتالي إعادة التوازن الداخلي و الخارجي.

### 2-3- معدل النمو و فائض التجارة الخارجية:

إن تحقيق فائض في الميزان الخارجي، كما هو الحال في الدول النامية النفطية تحرر معدل النمو في حدود الفائض من عقبة الادخار المحلي كما تحرر من عقبة التجارة الدولية.

(1) أحمد فريد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 145.

(2) محمد تركي القرشي، علم اقتصاد التنمية، إثناء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 245.

(3) عن الموقع: www.aitrs.org/prog2008

فالاستثمار المحلي يقل عن الادخار و الصادرات تفوق المستوردات و بالتالي فإن فائض الإذخار المحلي يعادل فائض الميزان الخارجي مما يسمح لهذه الدول بتقديم القروض و المعونات للدول النامية الأخرى دون الإضرار بمعدلات نموها المحلية. هذه النتيجة هي بطبيعة الحال نتيجة نسبية تتعلق بمقدار الفائض ومدى توقع ديمومته و بمقدار معدل النمو المطلوب (1).

### المطلب الثالث : آثار التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية

تبرز أهمية التجارة والتنمية الاقتصادية من خلال العلاقة التبادلية بينهما بمعنى أن كل منهما يؤثر على الآخر ويتأثر به، لذلك نجد أن عملية التنمية الاقتصادية تعتمد على الواردات فكلما زادت الواردات من السلع الإنتاجية أدى إلى زيادة المقدرة الإنتاجية وزيادة القدرة على تنويع الإنتاج ويؤدي ذلك بدوره إلى التأثير على الصادرات كما ونوعاً من خلال عملية التنمية الاقتصادية (2).

كما أن الظروف الاقتصادية الدولية يمكن أن تيسر عملية التنمية وتوسع مدى تحقيقها في حين يحدث العكس عندما لا تتوفر الظروف الاقتصادية المواتية، حيث ينعكس ذلك على التنمية بالشكل الذي يعرقل العمل من أجل تحقيقها (3).

#### 1- انعكاسات التجارة الخارجية على التنمية:

- تتطلب التنمية توسعها في إقامة المشروعات اللازمة لتحقيقها وهذا يقتضي قدراً من رؤوس الأموال الإنتاجية (\*) وبما أن الطاقة الإنتاجية في البلدان المتخلفة تقتصر إلى المقدرة اللازمة لإنتاج مستلزمات استثمارية قصد إقامة مشروعات إنتاجية تتطلبها عملية التنمية وبذلك فهي تعتمد على الغير وبالضبط على الدول الرأسمالية المتقدمة وهذا يعني اعتماد التنمية على التجارة الخارجية في توفير هذه المستلزمات. ويقتضي تشغيل المشروعات الإنتاجية التي تتضمنها عملية التنمية في حالات ليست بالقليلة استيراد مستلزمات الإنتاج اللازمة من الخارج إضافة لذلك حاجة البلدان النامية إلى استيراد السلع الاستهلاكية والتي تشد بتسارع وتزايد خطوات التنمية.

- وتتضمن عملية التنمية في حالات ليست بقليلة إلى انتقال عدد من العاملين من ( القطاع الزراعي إلى القطاعات الأخرى ) وبالأخص إلى القطاع الصناعي وهذا يمكن أن يؤدي إلى انخفاض عدد العاملين في القطاع وبالتالي انخفاض الإنتاج الزراعي ومنه عدم القدرة على توفير احتياجات الغذاء للسكان وهذا ما أدى إلى الاعتماد على الاستيراد من الخارج وهو ما ينبغي على التجارة القيام به (4).

- تتضمن مشروعات التنمية وجود فقرات تفصل بين البدء و الإنفاق الاستثماري على فترات توليد الناتج وهي تطول في البلدان النامية نظراً لضعف قدرتها على تنفيذ المشروعات وهذا يؤدي إلى حصول فجوة بين الطلب المتولد نتيجة ضخ دخول ناجمة عن مثل هذا الإنفاق مما يؤدي إلى زيادة في الطلب الاستهلاكي وهذا بدوره يؤدي إلى الاعتماد على التجارة الخارجية عن طريق الاستيراد للاحتياجات الاستهلاكية التي تلبى هذه الزيادة.

- إن إفرات التجارة الخارجية المتمثلة باستيراد التضخم من خلال الواردات من الدول المتقدمة التي تحقق من خلالها أقصى العوائد سبب ارتفاع أسعار السلع المستوردة تؤدي إلى ارتفاع كلفة الإنتاج نتيجة استخدام مستلزمات الإنتاج المستوردة ومع انتشاره في الاقتصاد يؤدي إلى ارتفاع تكلفة مشاريع التنمية.

(1) عن الموقع: [www.aitrs.org/prog2008](http://www.aitrs.org/prog2008)

(2) منطقة السلام الأخضر, abd Friend sof democrac..net

(3) محمد عبد المنعم عفر واحمد فريد مصطفى, مرجع سبق ذكره, ص 134

(\*) هو المعنى المقصود عن الحديث عن رأس المال كعنصر من عناصر الإنتاج الرئيسية إلى جانب الأرض العمل, ويعرف على أنه جميع أنواع السلع المنتجة بعملية إنتاجية سابقة كالمعدات والآلات المادية المستخدمة في الإنتاج فهي جميعها سلع رأسمالية تم إنتاجها من قبل لتستخدم مرة أخرى في عملية إنتاج جديدة.

(4) فليح حسن خلف, العلاقات الاقتصادية الدولية, مرجع سبق ذكره ص 357.



- منافسة السلع المستوردة لمنتجات الدول النامية في الأسواق يعد عامل إعاقة خطير أمام تنمية هذه البلدان (1).

- إن التجارة الخارجية وفي ظل إطار حالة التخلف التي تعيشها الدول النامية تؤدي إلى أن يتم من خلالها تصدير المنتجات بشكلها الأولي بسبب ضعف القدرة على تصنيعها محليا وبحكم الحاجة إلى مثل هذا التصدير للحصول على النقد الأجنبي اللازم لاستيراد الاحتياجات الضرورية سواء لأغراض الاستثمارية أو الإنتاجية أو الاستهلاكية نتيجة ضعف الاقتصاد على تلبية هذه الاحتياجات اعتمادا على الإنتاج المحلي (2).

### المبحث الثالث: أثار تحرير التجارة الدولية على التنمية

إن التجارة الدولية لها أهمية بالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية و المضي قدم نحو التطور، فلها منافع لا يمكن إنكارها إلى جانب هذا هناك آثار سلبية.

### المطلب الأول: القطاعات التجارية و التنمية الاقتصادية

#### 1- دور القطاع الزراعي في التنمية:

يؤدي القطاع الزراعي دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية، و خاصة في اقتصاديات الأقطار النامية حيث تكون مساهمة القطاع الزراعي كبيرة في توليد الناتج القومي و يبرز دوره في عملية التنمية من خلال ما يأتي:

1- إن الزراعة توفر التمويل لعملية التنمية و خاصة ما تساهم به الزراعة في تمويل التنمية الصناعية، إذ أن الزراعة من خلال إسهامها المهم في تكوين الدخل القومي و بالتالي الدخل الفردي في معظم الأقطار النامية فإنها تكون المصدر الأساسي للدخارات المتحققة في المجتمع سواء كانت مدخرات عامة أو خاصة ذلك إن مدخرات الأفراد تعتمد على الدخل التي تتحقق في القطاع الزراعي بشكل أساسي كما إن إيرادات الدولة و بالتالي ادخاراتها، تعتمد على الدخل الذي يتولد عن الاقتصاد و الذي تسهم الزراعة بجزء أكبر منه (3).

2- توفير الأيدي العاملة اللازمة لعملية التوسع في القطاعات الاقتصادية الأخرى و خاصة القطاع الصناعي من خلال مجرى عملية التنمية، ذلك لان تطور القطاعات الأخرى يؤدي إلى إن تنشأ فيها حاجة ماسة إلى الأيدي العاملة، و بذلك تحتاج لمساندة الزراعة في ذلك. خاصة بعد تطور الزراعة و استخدام المكائن و الآلات الزراعية، و تقليص حاجتها للأيدي العاملة (4).

3- خلق السوق للسلع الصناعية أي خلق الطلب على منتجات القطاع الصناعي لتحفيزه على التوسع، إذ أن الزراعة باعتبارها المصدر الأساسي في تكوين معظم الدخل الفردية في معظم الأقطار النامية، و بالتالي المصدر الأساسي للطلب على السلع الصناعية في عمليات الإنتاج المختلفة كالأسمدة و المبيدات، و هذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تحديث و تطوير الزراعة، خاصة إذ تطور القطاع الصناعي يجابه بعقبة ضيق السوق لكن الحرية التي منحت للتجارة مكنت من فتح أسواق جديدة ما على الدول سوى اختيار السوق المناسب.

4- توفير العملات الأجنبية لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية لها في استيراد المعدات الرأس مالية وغيرها، و خاصة في المراحل الأولى منها، نظرا لأن القطاعات الأخرى لا تسهم بشكل مهم في توفير العملات

(1) محمد عبد المنعم عفر و أحمد فريد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص155.

(2) فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص353.

(3) عمر محي الدين، التخلف و التنمية، دار النهضة العربية، بيروت، 1975، ص227.

(4) حسين علي بخيت، التكامل الصناعي الزراعي و التنمية الاقتصادية في العراق، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة و الاقتصاد في العراق، بغداد، 1979، ص 40.

الصعبة بسبب عدم تطورها و انخفاض أهميتها في اقتصاديات معظم الأقطار النامية إذا استثنينا من ذلك بعض الأقطار النامية التي تعتمد على الصناعة الاستخراجية بشكل مهم في اقتصادياتها.

5- تجهيز الصناعة بالمواد الأولية الزراعية، ذلك لان الزراعة تعتمد في كثير من نشاطاتها الإنتاجية على الزراعة، حيث تقوم بمد هذه النشاطات بالمواد الأولية اللازمة لاستخدامها في إنتاجها، وخاصة في المراحل الأولى من عملية التصنيع.

6- إن الزراعة تعتبر القطاع الذي تعتمد عليه الأقطار النامية في تحقيق أمنها الغذائي في ظل الظروف الدولية المعاصرة، التي تظهر فيها الصراعات الحادة ومن أهمها استخدام الغذاء كوسيلة ضغط على الدول التي تفتقر إلى ما يلبي حاجتها إليه من قبل الأقطار المتقدمة التي يتوفر لها فائض في إنتاج الغذاء.

7- إن الزراعة أداة تستخدمها الأقطار النامية في تعديل شروط التبادل الدولي و تحسينها لصالحها و ذلك عندما يتوفر في بعض هذه الأقطار من إنتاجها الغذائي قد مهم يتاح للتصدير. في ظل ظروف تزايد الطلب و محدودية العرض و بالتالي شروط أفضل في تجارتها الدولية بسبب ضرورة و أهمية السلع الغذائية التي تصدرها مما يزيد من قدرة مساومتها في الأسواق الدولية و منافستها للمنتجات الأخرى في هذه الأسواق<sup>(1)</sup>.

## 2- دور القطاع الصناعي في التنمية:

إن الدور الذي تحتله الصناعة في إطار عملية التنمية الاقتصادية يتأثر بما يمكن إن تؤديه الصناعة في هذه العملية من خلال ما يأتي:

1- القطاع الصناعي يعتبر من ابرز القطاعات الاقتصادية ذات القدرة العالمية في استخدام احدث المنجزات العلمية و التكنولوجية و الانتفاع منها خاصة بعد تحرير التجارة الدولية و حرية انتقال التكنولوجيا التي يجب الاستفادة منها لتحقيق التنمية<sup>(2)</sup>.

2- القطاع الصناعي يسهم في توفير احتياجات الأفراد و المجتمع من السلع الاستهلاكية، و بالتالي الإسهام في رفع مستوى المعيشة و هو الهدف الذي تستهدفه عملية التنمية.

3- يسهم التصنيع في استخدام الموارد المحلية بشكل كبير، كما إن درجة الانتفاع من الموارد الاقتصادية يمكن زيادتها من خلال تطوير القطاع الصناعي، بما يتضمنه من تصنيع الخامات و المواد الأولية بدلا من تصديرها، بالشكل الذي يرفع في مساهمتها في تحقيق التنمية.

4- المساهمة في التشغيل إذ أن القطاع الصناعي يعتبر من القطاعات الهامة، و تطوره يعد ضروريا لامتناس البطالة، و كذلك لامتناس الأيدي العاملة التي يمكن إن تقيض في القطاع الزراعي من خلال عملية تحديثه، و بالتالي تبرز أهمية توفير العمل المنتج لهؤلاء من خلال تطوير للقطاع الصناعي.

5- التصنيع يسهم في تطوير قدرات و مهارات العملية، نظرا لاعتماده على وسائل و طرق إنتاج حديثة تتضمن تطوير العاملين.

6- أن الصناعة تدعم الاستقلال الاقتصادي الذي أصبح ضرورة لا غنى عنها لتعزيز الاستقلال السياسي في عالم اليوم الذي تتضارب فيه المصالح و خاصة مع زيادة موجة التحرر، و الذي توجد فيه العديد من مراكز القوى التي تحاول الضغط على هذا البلد أو ذلك. إذ يمكن إن تستعمل حاجة الدول في سد احتياجاتها على الخارج، و لذلك فان تطوير القطاع الصناعي يمكن إن يقلل الاعتماد على الخارج لتوفير احتياجاته<sup>(3)</sup>.

## المطلب الثاني: تأثير التحرر الاقتصادي على الدول النامية في ظل OMC

(1) فليح حسن خلف، التنمية و التخطيط الاقتصادي، جدار للكتاب العالمي للنشر و التوزيع، عمان، 2006، ص ص 228-231.

(2) المرجع نفسه، ص ص 234-236.

(3) عمر محي الدين، مرجع سبق ذكره، ص 229.

**1- اثر تحرير التجارة الدولية لتحقيق التنمية:**

يمكن تأثير تحرير التجارة الدولية لتحقيق التنمية في الاستنتاجات التالية:

1- من الصعب الجزم بان توسع التجارة كان هو السبب في النمو الاقتصادي السريع في الدول الصناعية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أو في الدول الصناعية الحديثة في آسيا، و ممكن إن نجد أدلة قوية لبيان العكس هو الأصح، بمعنى إن توسع التجارة قد حدث نتيجة للنمو الاقتصادي السريع، و من ثم فان العلاقة السببية بين حرية التجارة و النمو الاقتصادي تفتقر إلى سند قوي، سواء على صعيد النظرية أو على صعيد التطبيق.

2- إن الاستفادة من تحرير التجارة مرتبطة بدرجة التنمية، أي مرحلة التطور الاقتصادي التي تبلغها دولة من الدول و مستوى القدرة التنافسية التي حققتها، وكلما ارتفع التطور الاقتصادي و مستوى القدرة التنافسية استطاعت الدول غزو الأسواق الأخرى و لعل الدول الصناعية هي المستفيد الأكبر من التجارة.

3- إن إطلاق حرية التجارة في ظل تقسيم العمل الدولي الراهن و في ظل تخلف الدول النامية لن تكون له من نتيجة، استنادا إلى نظرية الميزة النسبية. سوى استمرار الدول النامية في إنتاج المواد الأولية وحرمانها من الدخول في عالم التصنيع، فالمنافسة مع انعدام التكافؤ في القوة الاقتصادية و القدرة التنافسية نتيجتها محسومة سلفا، و من جهة أخرى فان الميزة النسبية في الظروف المعاصرة التي تتسم بتسارع معدلات التطور التقني تحولت إلى ميزة نسبية ديناميكية يمكن اكتشافها و تطويرها من خلال الابتكار و التطوير التقني من جهة، و من خلال سياسات الحماية و الدعم من جهة أخرى.

4- حتى لو سلمنا جدلا بأهمية التجارية في تحقيق التنمية، فالنجاح في التنمية الاقتصادية لا يتوقف فقط على تحرير التجارة أو تقييدها، و إنما هو يمتد إلى ما هو ابعد من ذلك، انه يتطلب الكثير من التغييرات العميقة في الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية باعتبارها ضرورية لرفع القدرات الادخارية وحشد الموارد، و إطلاق طاقات الاستثمار و التنمية، و إطلاق طاقات الاستثمار و التطوير التقني، و في كل ذلك هناك دور مهم للدولة و لسياسات الدعم و الحماية (1).

**المطلب الثالث: أثار التحولات الاقتصادية على التنمية**

تواجد البلدان المتخلفة متطلبات الاقتصاد العالمي الجديد واستحقاقاته وهو الذي يقوم على سرعة انتشار استخدام التكنولوجيا والتوسع في مفاهيم التحرر الاقتصادي وإعادة الهيكلة وحرية انتقال رؤوس الأموال والتركيز على التنافسية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاعتماد على الاقتصاد المعرفي يشكل متزايد ولذلك فانه ما إذا تناولنا التحولات الاقتصادية على الصعيد الدولي فانه لا مفر من الحديث عن الآثار لها على البلدان التنمية بالبلدان المتخلفة (2).

**1- أثار سياسات تحرير التجارة :**

إن سياسات تحرير التجارة الخارجية التي طبقتها بعض الدول لم تقتصر على إلقاء السياسات المعيدة للتصدير وإنما شملت تحقيق مستوى التدخل الحكومي.

وفي الواقع زيادة التحرر الاقتصادي تعني تخلي الحكومات عن سياسة دعم السلع، وهو ما يعتبر بحد ذاته خدمة للتنمية المستدامة (\*).

كما ينظر إلى أن زيادة تحرر السوق سيزيد من المساهمة في زيادة الكفاءة الاقتصادية، وهذا بدوره سيزيد من فرص العمل المتاحة.

(1) جهاد حجير، المنظمة العالمية للتجارة- الأفاق و التحديات التي تواجه دول المغرب العربي في ظل النظام الجديد للتجارة العالمية- رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 99/98، ص28.

(2) غازي الصوراني، العولمة وطبيعة الأزمات السياسية/الاقتصادية / الاجتماعية في الوطن العربي وآفاق المستقبل <http://www.rezgar.com>  
(\*) تعني العملية التي تمكننا من سد احتياجاتنا الحالية دون تعريض قدرة الأجيال اللاحقة على سد احتياجاتها للخطر. حيث يترك الجيل الحالي للأجيال القادمة رصيذا من الموارد مماثلا للرصيد الذي ورثه عل الأقل.

ولكن الدراسة التي صدرت عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة سنة 2003 بعنوان (جعل التجارة العالمية تعمل لصالح الناس): كأن حذرت من التحرير المتسرع للتجارة، وأكدت على أن النمو هو ما يدفع إلى تحرير التجارة وليس العكس، كما بينت أن للاندماج في الاقتصاد العالمي هو من نتاج النمو والتنمية وليس شرطاً مسبقاً لها وأنه لا يجوز تطبيق قواعد تجارية موحدة على مختلف الدول، بل يجب إن تتباين هذه القواعد مع تباين مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي للدولة ونبهت الدراسة إلى أهمية توفير حيز أوسع للسياسات الوطنية في الدول النامية، وبالتالي أهمية عدم إرهاب هذه الدول بالقواعد والمعايير والالتزامات الدولية التي تتعارض مع مقتضيات التنمية (1).

و أما إذا ما اطلعنا على النتائج الناجمة عن اندماج البلدان المتخلفة وتطبيقها لتلك الشروط والإجراءات فإننا نقرأ عدداً من الحقائق من بينها:

1- أنه بالرغم من ارتفاع حجم التجارة الدولية إلى 7,6 تريليون دولار عام 95 (في بداية عام 2002 وصلت إلى حوالي 9 تريليون دولار سنوياً) فقد ظل نصيب مجموعة البلدان المتخلفة من التجارة الدولية ثابتاً، رغم أن سكان هذه المجموعة من البلدان يشكلون 75% من إجمالي سكان العالم.

يبدو لنا ومع تقبل فكرة الانفتاح على الأسواق العالمية مكن الدول النامية من تحقيق النمو، وزيادة مساهمتها في التجارة الدولية، إلا أن مساهمة الدول المتخلفة في الناتج الإجمالي العالمي تبقى ضعيفة قياساً بالدول المتقدمة (2). لذلك يمكن القول إن تحرير التجارة الدولية، خصوصاً منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية تميز بعدم التوازن في مراعاة مصالح الدول.

2- إن التحول المفاجئ و الالتزام المبكر بقواعد العولمة و الليبرالية و التحرير الاقتصادي، كانت له نتائج سلبية و أحياناً مدمرة على اقتصاد البلدان المتخلفة حيث وضعت الكثير من العقبات في وجه تنميتها، وأفقدتها القدرة على حماية صناعاتها الوطنية، و أدت إلى ارتفاع تكلفة المعرفة و التكنولوجيا، و تعرضها إلى المنافسة غير المتكافئة مع الواردات الأجنبية و احتمال استيلاء الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات على المشروعات الوطنية، مما سيدفع و ذلك هو الأخطر إلى تقليص قدرة البلدان المتخلفة على صياغة و تصميم سياساتها التنموية و التجارية.

3- إن فشل بعض محاولات البلدان المتخلفة في الاندماج بالاقتصاد العالمي، قد يرجع إلى أن بعض البلدان تحاول السعي لزيادة حجم الصادرات مع الإبقاء على سعر صرف حقيقي (\*) مبالغ فيه، حيث إن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي لا يؤثر فقط على مقدار الطلب على الصادرات و بالتالي يخرجها من السوق العالمي، و لكنه في نفس الوقت يؤثر على جانب العرض لأنه يمول الموارد من قطاع السلع القابلة للتصدير إلى السلع غير القابلة للتصدير بسبب ارتفاع أسعارها، كما أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى تقليص الاستثمار في القطاعات الموجهة للتصدير، إن الفشل في زيادة الإنتاجية و رفع درجة تنافسية الصادرات في الأسواق العالمية في نظام عالمي مفتوح، و هو أمر عسير بالنسبة للبلدان المتخلفة، قد تنتج عنه مشاكل و صعوبات في ميزان المدفوعات، مما يؤدي إلى تقليص النشاط الاقتصادي و تخفيض معدلات التنمية الاقتصادية.

4- إن منظمة التجارة العالمية يمكن أن تمثل إطاراً لدعم ممارسة عملية التنمية بالبلدان المتخلفة، إذا تمكنت من: إزالة القيود التي تصنعها البلدان المتقدمة على التجارة بالنسبة لمنتجات البلدان المتخلفة و زيادة مساعدات التنمية، و تدعيم و تبني قواعد أكثر تنظيماً و بناء مؤسسات معززة للتنمية بالبلدان المتخلفة (3).

## 2- الاهتمام بالتجارة على حساب التنمية:

(1) راجح حمدي باشا، أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2006، ص 161

(2) الأرقام عن التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة- مصر على الموقع:

<http://www.ahram.org.eg/acpps>.

(\*) يعبر عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية و بالتالي يقيس القدرة على المنافسة.

(3) راجح حمدي باشا، مرجع سبق ذكره، ص 166.

من الانتقادات التي توجه لتحرير التجارة و التحول إلى اقتصاد السوق أن التركيز و الاهتمام ينصب على جانب التجارة في المقام الأول قبل التنمية و التي يجب أن يوجه لها الاهتمام، و انه يتم التغاضي عن التغيير الهيكلي للاقتصاد مقابل المصالح التجارية، و تعتمد عدم التمييز بين اثر تحرير التجارة الدولية و الاستثمارات الأجنبية في رفع معدل النمو و أثره في تغيير هيكل الناتج القومي إذ من الممكن جدا أن يكون اثر هذا التحرير ايجابيا فيما يتعلق بمعدل النمو و سلبيا فيما يتعلق بالتنمية، لأن إنهاء إجراءات الحماية قد يؤدي إلى انخفاض معدل التصنيع و يعوض الصناعات الوليدة إلى منافسة شرسة من طرف الشركات متعددة الجنسيات، كما أن الزيادة الحاصلة في نمو الناتج القومي اثر تحرير التجارة قد تكون مؤقتة و لا تؤدي إلى تغيير الهيكل الإنتاجي.

و لكن المنظمة تصر على أن قوانينها لحرية التبادل التجاري تأخذ بعين الاعتبار التنمية حيث ترى المنظمة أن نظامها التجاري مؤسس على كون التبادل الحر يهيئ المناخ المناسب للنمو و التنمية. و إذا كانت الدول النامية تستفيد بما فيه الكفاية من هذا النظام و هو مازال موضع جدل و حوار و نقاش مستمر، يجب أن نضع في الاعتبار أن أحد أهم وسائل الحكم على مدى استفادة الدول النامية من تحرير التجارة يتوقف على نمو الناتج القومي و بين حرية التبادل التجاري الذي يتعدى أثره إلى التغيير الهيكلي في الإنتاج و تؤدي تنمية اقتصادية مبنية على زيادة معدل التصنيع (1).

### خلاصة الفصل الثاني:

بعد التعرض إلى الفرق بين التنمية و النمو نستنتج انه من الممكن أن ينمو الاقتصاد دون أن يكون هناك تنمية حقيقية فالنمو الاقتصادي قد ينحصر في قطاع محدود منعزل عن بقية الاقتصاد القومي، كما أن الدخل المتحقق من هذا القطاع قد يتسرب إلى الخارج أو تستحوذ عليه فئة محدودة جدا من السكان لذا فالتنمية الاقتصادية الحقيقية تتمثل في الانتقال الفعلي من هيكل اقتصادي ذي إنتاجية منخفضة بالنسبة للفرد إلى هيكل يسمح بأعلى زيادة للإنتاجية في حدود الموارد المتاحة أي استخدام الطاقات الموجودة في الدولة استخداما امثلا عن طريق إحداث تغييرات في البنيان الاقتصادي و الاجتماعي و في توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات المختلفة.

ما من عقبات التنمية فلقد جل الكتاب الاقتصاديون إلى تقسيمها إلى: العقبات الاقتصادية، العقبات الاجتماعية و السياسية و الفكرية، العقبات التنظيمية و التكنولوجية. أما عن أهداف التنمية الاقتصادية توصلنا إلى نوعين من الأهداف بشكل عام تتمثل في: رفع مستوى معيشة الفرد متمثلا في زيادة دخله الحقيقي حيث يأتي ذلك من زيادة الناتج القومي من السلع و الخدمات، و زيادة الإنتاجية للاقتصاد عن طريق إزالة ما يعترى البنيان الإنتاجي من الاختلال وصولا إلى رفع إنتاجية العمل. و لقد تناولنا بعض الآثار المحتملة على الدول النامية من جراء تحرير التجارة الدولية، حيث تأكد، و على أكثر من صعيد أن الدول المتقدمة، حال سعيها لتحرير التجارة، إنما بغرض تعظيم منافعها على حساب مقدرات الدول النامية.

(1) أحمد صفوت قابل، مرجع سبق ذكره، ص92.



### مقدمة الفصل الثالث:

تعاني الدول الأفريقية ومنها الجزائر وطأة الديون الأجنبية ونقصا في المواد الغذائية وأساسيات المعيشة حيث تعتمد في اقتصادها على سلع تصديرية رئيسية واحدة. والجزائر باعتبارها إحدى هذه الدول فإنها عملت على تنفيذ سياسة قائمة على حماية تجارتها الخارجية من خطر المنافسة مما تحتم عليها إتباع نهج جديد وتحرير تجارتها الخارجية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية.

### المبحث الأول: مدخل إلى الاقتصاد الأفريقي والاقتصاد الجزائري

إن القارة الأفريقية من أقدم قارات العالم وتمتلك موارد طبيعية وبشرية تؤهل دولها لاحتلال مكانة اقتصادية هامة، وبالرغم من وفرة الموارد الطبيعية إلا أن الدول الأفريقية لا تزال هي الأكثر فقرا وتخلفا بين دول القارات الأخرى، وتعد الجزائر من بين الدول الأفريقية الذي كان الوضع الاقتصادي لديها بعد الاستقلال قد شمل تخلف مريع في الزراعة يوازيه بطالة كبيرة. المصانع إن وجدت فهي متوقفة عن العمل... الخ ولعل هذه المشاكل وغيرها من أحد العوامل التي ساهمت في تردي الأوضاع الاقتصادية، مما كان له تأثيرا سلبيا على قضية التنمية الاقتصادية والتحرر الاقتصادي.

### المطلب الأول: الاقتصاد الأفريقي

#### 1- البيئة الاقتصادية الإفريقية:

تعتبر القارة الإفريقية من أولى المناطق التي تم اكتشافها من جانب الأوروبيين إلا أنها من الناحية الواقعية كانت آخر المناطق اكتشافا من حيث تقدير ثروتها الطبيعية، حيث بدأت القوى الاستعمارية في

الفصل الثالث انعكاسات تحرير التجارة الدولية على التنمية الاقتصادية في الدول الأفريقية - حالة الجزائر -

إطار تكاليفها الاستعماري على إفريقيا بالاهتمام بالثروات الضخمة غير المكتشفة في القارة ومواردها المعدنية والزراعية المتنوعة، والجدول التالي يوضح نصيب القارة الإفريقية من الإنتاج العالمي لبعض المواد الخام المعدنية والزراعية وأهم الدول المنتجة لها.<sup>(1)</sup>

**جدول رقم (02): وفرة الموارد الطبيعية ونصيب القارة فيها من الإنتاج العالمي**

السلعة	نصيب القارة من الإنتاج العالمي	أهم الدول المنتجة
الكروم	33%	جنوب إفريقيا، مدغشقر، السودان، زيمبابوي
الكوبالت	33%	الكونغو، زامبيا، زيمبابوي، بوتسوانا، المغرب، جنوب إفريقيا.
الماس	95%	الكونغو، جنوب إفريقيا، بوتسوانا، جمهورية إفريقيا الوسطى، غينيا، زامبيا.
الذهب	50-65%	غانا، زيمبابوي، الكونغو، غينيا، مالي، تنزانيا.
البلاتين يوم	90%	جنوب إفريقيا، الغابون، غانا، المغرب.
اليورانيوم	20-25%	جنوب إفريقيا.
الكاكاو	65%	الجزائر، مصر، ليبيريا، كوت دي فوار، غينيا، الكامرون، الكونغو، غينيا.

**المصدر:** أحمد سيد محسن، الموارد الاقتصادية في إفريقيا

[http://www.moheet.com/show\\_news.aspx?nid=2747248p4](http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=2747248p4).

ورغم وفرة الموارد الطبيعية إلا أن الأداء الاقتصادي في معظم الدول الإفريقية جاء مخيباً للآمال، وإن لم تواكب الدول الإفريقية جهودها لتذليل العقبات الأساسية التي تعترض النمو الاقتصادي فإنها ستضيع العقد القادم من الألفية الثالثة كما أضاع عقدي الثمانينات والتسعينات ففي الفترة من 1995 إلى 2005 سجلت إفريقيا زيادة في معدلات النمو الاقتصادي بمتوسط 5%.<sup>(2)</sup> وفي أحد التقارير الأخيرة لصندوق النقد الدولي، توقع حدوث تباطؤ حاد في معدلات نمو القارة الإفريقية ليتراجع إلى 1,5% سنة 2010 على أن يعاد انتعاشه العام القادم دون 4%، وأشار التقرير إلى تأثر معدلات نمو القارة السمراء باستمرار تداعيات الأزمة المالية التي أثرت سلباً على الاقتصاد الإفريقي، حيث انخفض الطلب على الصادرات الإفريقية، وتراجع تدفق الاستثمارات وانخفضت إيرادات الحكومات.<sup>(3)</sup>

**2- خصائص الاقتصاد الإفريقي:**

إن لكل الاقتصاديات ميزات خاصة تميزها عن غيرها من الاقتصاديات في مختلف البلدان، سواء ميزات إيجابية والتي تميز أهم الاقتصاديات المتقدمة وباعتبارها تحقق معدلات نمو عالية، أو تلك الميزات السلبية التي تميز الاقتصاديات المتخلفة ومنها الاقتصاديات الإفريقية التي تتسم بالتقدم الضئيل في تطبيق الأساليب الحديثة في التحليل الاقتصادي. بالإضافة إلى العديد من الخصائص التي تميز الاقتصاد الإفريقي ونذكر منها:

**1-2- سوء استغلال الموارد الطبيعية والبشرية:**

تتوفر البلدان الإفريقية على موارد اقتصادية هائلة بما فيها تلك الموارد الطبيعية المتنوعة، والتي تشمل الأراضي الزراعية، المياه و المواد الخام المعدنية... الخ، بالإضافة الموارد البشرية المؤهلة حيث نجد أن المورد البشري أصبح من أهم المارد التي تعتمد وترتكز عليها الشركات الكبرى، ومع الأهمية التي توليها الدول المتقدمة إلى هذه الموارد إلا أن البلدان الإفريقية لا تستغل هذه الموارد استغلالاً

(1) كمال محمد، الموارد الاقتصادية في إفريقيا، موقع المحيظ:

[http://www.moheet.com/show\\_news.aspx?nid=2747248p4](http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=2747248p4)

(2) عادل عبد الرزاق، دور منظمة الوحدة الإفريقية لمواجهة المشكلات الاقتصادية في إفريقيا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، الطبعة الثانية، 2003، ص70.

(3) محمد أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، لبنان، 1998، ص ص 16-17.



أمثلا بل تستغل بطريقة ناقصة أو جزئية أو غير عقلانية لا تتلاءم وحاجات البلدان الإفريقية وآفاق تطورها وهذا راجع إلى الأساليب المستخدمة في ذلك وعدم الترابط والتكامل في استغلال تلك الموارد.(1)  
**2-2- ندرة رأس المال وسوء استغلاله:**

يعتبر رأس المال من حيث مدى توفره ومعدل تراكمه من المحددات الأساسية للطاقة الإنتاجية في مجتمع و كذلك لمعدلات تطورها ومن ثم مستوى التقدم الذي بلغته فعالية الدول الإفريقية تتميز أساسا بندرة رأس المال وسوء استخدامه وقلة ومحدودية تراكمه باستثناء بعض الدول المختلفة والبتروولية منها خاصة والتي يتوفر لها رأس مال بصورة نقدية وتعتبر محظوظة في ذلك قياسا لبقية الدول الإفريقية غير البتروولية.

وبصفة عامة يمكن القول أن نقص رأس المال كعائق للتنمية تتسبب فيه حلقة الفقر لكثير من الدول، ومن ثم فإن الفقر هو سبب ونتيجة لنقص رأس المال في الدول الإفريقية وعدم كفاية التراكم الرأسمالي المحلي الذي ينشأ عن المستوى المنخفض للدخار وهو منخفض بدوره لأن الدخل القومي الفردي متدني وهو الآخر لا يمكن زيادته بسرعة نظرا لنقص رأس المال، أو أن يكون التراكم الداخلي لرأس المال متدنيا كما في الدول الفقيرة، وتؤدي الإنتاجية المنخفضة إلى دخل حقيقي منخفض وادخار متدني، واستثمار ضعيف، ومعدل منخفض للتكوين الرأسمالي وهذا ما يساهم في عرقلة العمليات الإنمائية في الدول الإفريقية التي من شأنها النهوض بالاقتصاد الإفريقي نحو التقدم والتطور ومنافسة الاقتصاديات المتقدمة.(2)

### **2-3- تدني مستوى الإنتاجية:**

إن أحد أهم الخصائص التي تميز اقتصاديات البلدان الإفريقية هو تدني مستوى الإنتاجية داخل معظم قطاعاتها الاقتصادية بالذات داخل قطاع الزراعة والصناعة ذلك لأن اقتصاديات هذه البلدان تتميز بالسيادة للقطاع الزراعي داخل الاقتصاد القومي.(3)

ويمكن تفسير المستوى المتدني للإنتاجية في البلدان الإفريقية إلى الخصائص السابقة، أي إلى ندرة رأس المال وسوء استخدامه بالطرق الحديثة التي تضمن إنتاجية أكبر مقابل تكاليف أقل، بالإضافة إلى عدم استغلال الموارد الطبيعية والبشرية، انعدام الحوافز المادية والمعنوية حيث نجد أن هذه الحوافز والمكافآت أصبح لها دور كبير في رفع الأداء الوظيفي للعمال الذي من شأنه تحقيق إنتاجية عالية.

### **2-4- انخفاض الدخل الفردي وسوء توزيعه:**

يعاني سكان القارة الإفريقية من الفقر بنسبة كبيرة نتيجة لانخفاض الدخل وسوء توزيعه على أفراد المجتمع، ففي أوت 2008 أعلن البنك الدولي أن تقديرات الفقر العالمي قد تمت مراجعتها وفقا لخط الفقر لخط الفقر العالمي الجديد وهو أن يكون نصيب الفرد 1،25 دولار في اليوم وكان 80،5% من سكان منطقة جنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا يعيشون على أقل من 2،5 دولار في اليوم في عام 2005 مقارنة مع 85،7% لسكان الهند، وتؤكد الأرقام الجديدة أن منطقة جنوب الصحراء الكبرى بإفريقيا كانت أقل مناطق العالم نجاحا في مجال الحد من الفقر (1،25 دولار في اليوم الواحد)، فقد كان نحو 50% من السكان يعانون من الفقر في 1981، وقد ارتفع هذا الرقم إلى 58% في عام 1996 قبل أن ينخفض إلى 50% في عام 2005.(4) ورغم معاناة الكثير من الدول الإفريقية من ظاهرة الفقر إلا أنها تعمل على تحسين مستوى الدخل الفردي من خلال البحث عن الطرق الحديثة التي تكفل لها تحقيق الزيادة في إجمالي الناتج المحلي بما يحقق الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي وبالتالي الرفع من مستوى الدخل الفردي.

(1) صندوق النقد الدولي: تباطؤ حاد في معدلات النمو الاقتصادي، من المحيط:  
<http://www.moheet.com/show-news.aspx?nid:247248pg41>.

(2) محمد الفرجاني حصن، مرجع سبق ذكره، ص33.

(3) البنك الدولي، تقديرات الفقر العالمي، من الموقع الإلكتروني:

<http://www.gcaparabregion.net/>

(4) خصائص الاقتصاد الإفريقي. موقع الهندسة:

<http://www.Alhandasa.net/form/showtheard.php>

## 2-5- الاعتماد والتركيز على القطاع الزراعي:

إن القطاع الزراعي يلعب دورا هاما ومتميزا ويعتبر بمثابة العمود الفقري بالنسبة للاقتصاد الإفريقي إذ أنه يستوعب 80% من حجم القوى العاملة ويساهم أكثر من 90% من عائد الصادرات من العملات الأجنبية<sup>(1)</sup>، فضلا على أنه يوفر المواد الغذائية الضرورية للمواطن داخل القطاع الزراعي كما أنه يغذي الخزينة العامة للدول عن طريق أرباح المشاريع الزراعية للقطاع العام أو الضرائب التي تفرض على منتجاته المختلفة في نفس الوقت الذي يمد فيه القطاع الصناعي بمختلف المواد الخام الضرورية التي يحتاجها كما أن الطلب المتوفر داخله يشكل سوقا جاهزا لمنتجات القطاع الصناعي. لكل ذلك فإن القطاع الزراعي ترتفع نسبة مساهمته للدخل القومي للبلدان الإفريقية وتنفوق بكثير نسبة مساهمة القطاع الصناعي كما يعكس ذلك الجدول التالي:<sup>(2)</sup>

جدول رقم(03): نسبة مساهمة القطاع الزراعي والصناعي في الدخل القومي للبلدان الإفريقية

البلد	السنوات	مساهمة القطاع الزراعي (%)	مساهمة القطاع الصناعي (%)
تنزانيا	1980	44	10
	1984	42	10
	1988	40	12
بنين	1980	44	10
	1984	50	8
	1988	54	8
كينيا	1980	28	13
	1984	28	13
	1988	25	18

المصدر: من موقع الهندسة:

<http://www.Alhandasa.net/form/showtheard.php>

من خلال الإحصائيات والأرقام السابقة يمكن القول أن الغالبية العظمى من الدول الإفريقية تعتمد بصفة أساسية على القطاع الزراعي في زيادة الدخل القومي حيث نجد أن معظم هذه الدول تعاني من ضعف شديد في القطاع الصناعي وهو ما أكسب اقتصاديات تلك الدول قدرا كبيرا من التصلب وعدم القدرة على التجاوب مع التغيرات التي تطرأ على الأسعار والأسواق.

## 2-6- سوء الإدارة الاقتصادية:<sup>(3)</sup>

إن معظم الدول الإفريقية تعاني من سوء الإدارة التي من خلالها يتم تسيير الاقتصاد، فعقب استقلالها وضعت خططا اقتصادية متعاقبة متفاوتة المدة أو ثابتة من أجل تحقيق نموها الاقتصادي أو الاجتماعي معتمدة في ذلك على التمويل الخارجي.

وهو ما أدى إلى حدوث اختلال هيكل في اقتصاديات القارة بالإضافة إلى المعونات، إذ يبلغ إجمالي العون الأجنبي لدول إفريقيا النامية 18 مليار دولار، الأمر الذي جعل القارة تحتل موقعا هامشيا في الاقتصاد العالمي رغم ثرائها وامتلاكها للموارد الطبيعية وتميزها بموقع استراتيجي مهم.

بالإضافة إلى إتباع السياسات الاقتصادية الخاطئة التي تنعكس في حدوث خلل هيكل داخلي، يمثل في زيادة الطلب الكلي أكثر من العرض الكلي للسلع والخدمات مما يؤدي إلى عجز كبير في الموازنة العامة وآخر خارجي يتمثل في حدوث عجز كبير في الموازين الخارجية والحسابات الجارية والذي يؤدي إلى

<sup>(1)</sup> cepil.l'économie mondiale.édition la découvert. France;2005p41

<sup>(2)</sup> خصائص الاقتصاد الإفريقي، موقع الهندسة:

<http://www.Alhandasa.net/form/showtheard.php>

<sup>(3)</sup> رحاب عبد الله، هل ترقى النى باد لمستوى حل قضايا القارة السمراء، جريدة الصحافة الديمقراطية والوحدة، 2000، العدد 237، ص 21.

الاقتراض الخارجي<sup>(1)</sup> وهناك أيضا تبرز كأحد أهم خصائص الاقتصاد الإفريقي خاصية التبعية الاقتصادية للدول الإفريقية للدول المتقدمة، والاعتماد على الاقتصاديات المتقدمة وإهمال الاقتصاديات الوطنية. وما هذه الخصائص الكثيرة التي تميز الاقتصاد الإفريقي إلا دلالة على المشاكل المتعددة التي تواجهه وتقطع الطريق أمامه للنمو والتطور.

### 3- مشاكل الاقتصاد الإفريقي:

تعاني الاقتصاديات الإفريقية من العديد من المشاكل يمكن ذكرها في:

#### 3-1- عدم استقرار أسعار الصادرات:

يعتبر عدم استقرار الصادرات مشكلا إفريقيا، كون أن الجزء الأكبر من الصادرات الإفريقية عبارة عن مواد ومنتجات أولية كالبترو، الكاكاو... الخ، أي أن تغير الطلب على هذه المواد يؤدي إلى تقلبات عريضة في أسعار الصادرات وهو يؤدي إلى حدوث اختلالات في الموازين التجارية للاقتصاديات الإفريقية.

#### 3-2- عدم وجود قاعدة وطنية محلية للتنمية الاقتصادية:

نجد أن كثيرا من الدول الإفريقية ولظروف مختلفة سياسية، واجتماعية، ليس بوسعها الاعتماد على نفسها في برنامج التنمية، إما لفقها أو للضغوط الخارجية المتمثلة في الاستعمار المباشر في استغلال ثرواتها وظروف سكانها، وهناك إشكاليات تتعلق بنقص العمالة أو الأمية أو عدم القدرة على الشروع في برامج التنمية الاقتصادية. لذلك تعتبر القاعدة الوطنية المحلية للتنمية الاقتصادية عائقا من عوائق التنمية، خاصة في ظل الظروف الدولية الجديدة والمتمثلة في عولمة الاقتصاد والتنمية<sup>(2)</sup>.

#### 3-3- انخفاض معدلات التبادل الدولي:

يقاس من خلال أسعار الصادرات إلى الواردات وإن تدهور معدل التبادل الدولي ينجم عنه انخفاض في الرفاه الاقتصادي، وهذا ما تعاني منه الدول النامية، نتيجة لعدة أسباب منها:  
- انخفاض مرونة الطلب على السلع الأولية مقارنة بالسلع الصناعية.  
- ظهور بدائل اصطناعية عند ارتفاع أسعار السلع الأولية وبالتالي انخفاض أسعارها نتيجة لانخفاض الطلب عليها.

- انخفاض أسعار الموارد الأولية بسبب انخفاض تكاليف الإنتاج نتيجة تحسين تقنية الإنتاج.

#### 3-4- الاعتماد على التخطيط الصناعي:

لقد تبنت دول القارة التخطيط الصناعي باعتباره أداة من أدوات السياسة الحكومية استنادا إلى الاعتقاد السائد بأن الخطوة الأولى الطبيعية هو الاتجاه إلى تنمية الإنتاجية الصناعية في البلاد المتخلفة وأن زيادة الرخاء ورفع مستوى معيشة سكان البلاد المتخلفة وأن زيادة الرخاء ورفع مستوى معيشة سكان البلاد المتخلفة إنما يعتمد في المقام الأول على تنمية القطاع الصناعي الذي يترتب عليه زيادة القدرة على التبادل التجاري كما أن حجم السكان نفسه هو الذي يفرض زيادة حجم الإنتاج لمقابلة الحاجة المتزايدة للسكان<sup>(3)</sup>.

#### 3-5- السوق المحلي غير المناسب<sup>(4)</sup>:

حيث نجد أنه بعد تحول الدول الإفريقية إلى القطاع الصناعي وبدت أنها تملك قدرة محلية محدودة للأسواق الإفريقية وهو ما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية، وأمام هذا المشكل حاولت بعض الدول الإفريقية

(1) هاشم خليل، أسباب الأزمة الاقتصادية للبلدان الإفريقية، مجلة آفاق الاقتصادية، 1994، العدد 57-58، ص 16.

(2) محمد الفرجاني حصن، مرجع سبق ذكره، ص 154.

(3) عادل عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 68.

(4) محمد الفرجاني حصن، مرجع سبق ذكره، ص 246.

معالجة هذه المشكلة عن طريق التحول إلى الأسواق الخارجية، ومن الناحية العلمية هذا لن يحل المشكل  
عموما بسبب الكفاءة المنخفضة للقوة العاملة والأسعار المرتفعة لمنتجاتها.

### 3-6- السياسة التجارية للدول المتقدمة اتجاه صادرات الدول النامية الإفريقية:

لقد أدت السياسة التجارية للدول المتقدمة تجاه صادرات الدول النامية إلى إحداث عجز تجاري هائل  
لديها فبعد عدة سنوات من الاستقرار في حجم العجز أخذ في الانفجار في منتصف السبعينيات نتيجة  
للزيادة في أسعار البترول خلال السبعينيات ومستوى النمو الاقتصادي العالمي المنخفض إجمالا، الذي  
أدى إلى انخفاض الطلب على العديد من صادرات الدول الإفريقية ولذلك ازداد العجز التجاري للدول  
الإفريقية وغير المصدرة للبترول.

### المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري

#### 1- مدخل إلى الاقتصاد الجزائري:

##### 1-1- مفهوم الاقتصاد الجزائري:

إن الاقتصاد الجزائري ريعي ومصدره الأساسي المحروقات مما نتج عنه تخلف في بنية الاقتصاد  
الجزائري باستثناء الحصة الايجابية على مستوى عائدات النفط. وهذا التخلف في البنية راجع إلى السوق  
الموازية (20%، 25% من الناتج الداخلي الخام) والتأخر المسجل في مجال القطاع البنكي والمصرفي  
الذي لا يزال يشكل نقطة سوداء في الاقتصاد الجزائري، مما يعني ضعف جاذبية بنيته للاستثمارات  
الأجنبية رغم نقاط القوة التي تعرفها الجزائر، فإلى جانب إمكانية اختفاء العديد من القطاعات الإنتاجية  
الجزائرية، فيجب تصحيح الاختلالات المسجلة وتشجيع الشفافية وعصرنه الهياكل والمنشآت، فتحرير  
الاقتصاد في هذا الوضع سيؤدي إلى تجميع الثروات والقطاعات الحيوية في عدد قليل من الاحتكارات.  
والتركيز على إصلاح المنظومة البنكية التي تمثل نقطة ضعف في الاقتصاد الجزائري وضرورة وقف  
هروب الإطارات و الأدمغة نحو الخارج. والجزائر مطالبة بالتكامل إقليميا سواء في إطار اتجاه المغرب  
العربي أو السوق العربية المشتركة، قصد تكوين قوة توازن اقتصادية وسياسية مستقبلا والنموذج  
الأوروبي خير مثال على التكامل الاقتصادي.<sup>(1)</sup>

#### 2- تطور وخصائص الاقتصاد الجزائري:

##### 1-2- تطور الاقتصاد الوطني:

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تغيرات عدة ساهمت بشكي كبير في تغيير المفاهيم  
والإيديولوجية وكذا الإستراتيجية وبالتالي تغيير القرارات والأنظمة، وتعتبر المؤسسة الاقتصادية  
الجزائرية بمختلف قطاعاتها القلب النابض للاقتصاد الوطني.

#### 2-1-1- مرحلة الإجراءات غير الشاملة (1962-1969):

على اثر دخول الجزائر مرحلة جديدة بعد الاستقلال عرف اقتصادها اتجاهات مختلفة تخللها  
إجراءات اقتصادية غير شاملة، ففي خلال فترة الستينات وبالضبط الفترة الممتدة ما بين 1963-1969  
كانت فترة نهوض بالاقتصاد حيث كانت استثمارات المخططات الاستيعابية المتواضعة وذلك لقلة  
الإمكانات وكون نموذج التنمية لم تكتمل أبعاده بعد وهذا راجع إلى السلطات العمومية في استرجاع  
الممتلكات بانتهاج سياسة تأميم الشركات الوطنية<sup>(2)</sup>. وفي 1963 تم تأميم الأراضي الزراعية وفي بداية  
1964 انتهجت سياسة التسيير الذاتي للقطاع الزراعي وهو ما أكدته الميثاق الوطني لسنة 1964 ليتخذ من

(1) الاقتصاد الجزائري، الأحد 28 ديسمبر 2008، موقع العلوم:

<http://www.3oloum.org>

(2) موقع: [www.9alam.com/forums/attachment.php](http://www.9alam.com/forums/attachment.php)

الفصل الثالث انعكاسات تحرير التجارة الدولية على التنمية الاقتصادية في الدول الأفريقية - حالة الجزائر -

هذا النظام الاقتصادي سبيلا إلى الاشتراك كما نظم إنشاء شركة وطنية للنقل وتسويق المحروقات. أما خلال سنة 1966 تم تأمين قطاعي المناجم والبنوك وقطاع المحروقات وفي سنة 1971 كانت فترة تمهيد للتأمين الكلي للموارد الباطنية ثم رسم إستراتيجية في خمس مخططات وطنية تنموية. كانت بدايتها بالمخطط الثلاثي الأول 1963-1967 خلال هذه المرحلة كان الهدف منه هو تحصين أرضية شاملة باستقبال المخططات المقبلة كما أنها كانت فترة أولية لمجموع النشاطات الاقتصادية فركزت على الصناعة القاعدية والنشاطات المرتبطة بالمحروقات مقارنة بالزراعة والمناجم<sup>(1)</sup> حيث انتقل الناتج الخام في قطاع المحروقات من 17% سنة 1963 إلى 2,18% سنة 1969، بينما تراجعت الزراعة من 5,17% إلى 5,12% وهذا ما تبين من الجدول رقم (02) التالي:

الجدول رقم (04): النشاطات الاقتصادية بالنسب المئوية (1963-1969)

المصدر: موقع: [www.9alam.com/forums/attachment.php](http://www.9alam.com/forums/attachment.php)

2-1-2- المرحلة النموذجية المتوازنة (1971-1977):

تميزت هذه المرحلة في الدخول بتطبيق المخطط الرباعي الثاني خلال الفترة 1974-1977 والتي شهدت ارتفاع في الاستثمارات من خلال صادرات المحروقات واختيار الاتحاد السوفياتي سابقا النظام الذي أدى إلى:

الزراعة	المحروقات	قطاع ثانوي دمن المحروقات	تخصيص مالية مشاريع
5.17%	0.13%	4.16%	1963
5.12%	2.18%	3.20%	1969

عملاقة، إما بالافتراء الداخلي والخارجي بتوجيه إيرادات البترول إليها ابتداء من سنة 1973. 2- تفاقم ظاهرة هجرة اليد العاملة الجزائرية إلى فرنسا ورغم قصر هذه المرحلة إلا أنها كانت بمثابة المحفز الذي أدى إلى النهوض بالنشاط الاقتصادي فقد حققت إنجازات صناعية وهيكلية ضخمة لم تخلوا من بعض السلبيات التي عرقلت المسار التنموي كالضغط الديمغرافي.

1-2-1-2- مرحلة النمو المتوازن:

من خلال تميز النموذج السابق ببعض السلبيات وتغيير النظام السياسي الحر انجر عنه تغيير كل القرارات الصانعة للقرار الاقتصادي فادى إلى التخلي عن النموذج السابق، والتفكير في خلق نموذج جديد قد يساهم في الخروج من ذلك العجز فظهر نموذج النمو المتوازن الذي اعتمد على تخفيض رأس مال العمل من مختلف القطاعات الاقتصادية، فكان افتراض الاقتصاد المحدود والدخل الوطني متواضع. وفي غالب الأحيان كانت التوازنات الاستثمارية بين القطاعات متركزة على ما يلي:

- استعمال أقل لرأس المال.
- امتصاص قوة العمال للتخفيض من حدة البطالة.

(1) الاقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره.

- تغطية حاجات الاستهلاك وفقا للمديونية الخارجية.

لقد كان الهدف من هذا النموذج هو التخلي عن التوازنات الموروثة بين (1979-1965) وهنا تظهر القطاع العام الصناعي من خلال ما يلي:

الاختيار التكنولوجي الأقل سهولة إذ يشجع التحكم في الإنتاج، وتخفيض الحصة النسبية بالنسبة للاستثمار الكلي في المجال الصناعي، وتوجيه الاستثمارات العامة إلى قطاع الزراعة والري والمحافظة على قاعدتين أساسيتين خلال العمل هما:

**أولاً:** قاعدة التعدد الفضائي: توزيع الاستثمارات بين مناطق مختلفة.

**ثانياً:** قاعدة التعدد الزمني و توزيع الاستثمارات على عدة فترات مختلفة. ولكن المهم هو الإنتاجية والجودة من أجل تلبية حاجات المواطن.

تركز الجزائر على البترول فيجلب إيرادات خارجية وعدم التفكير في وجود البديل الذي جعل السياسة الاقتصادية تفقد توازنها وذلك للسنة 1985 من خلال انخفاض أسعار البترول من 30 دولار إلى 8 دولار، وتدني الدولار من 10 فرنكات إلى 5 فرنكات و التبعية الاقتصادية للخارج من خلال الموارد

الأولية والاستغلال و زيادة تقاوم فجوة الأزمة وتجلى ذلك في تدني المعدل الاقتصادي والانفتاح الاقتصادي على السوق العالمية واختيار الاندماج في التقسيم الدولي للعمل .

### 2-2-1-2- مرحلة الأزمة المالية:

تعد أزمة الرهن العقاري من الأزمات التي أصابت الاقتصاد الجزائري وإن الظروف التي مر بها الاقتصاد الجزائري ليست ظروف خاصة به أو قاصرة عليه فهذه الظروف المشتركة ناتجة أساسا عن الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت تبرز مع بداية السبعينات وتفاقت حدتها في منتصف الثمانينات والتي تمثلت فيما يلي:

- انخفاض الإنتاج الزراعي بنسبة 55% كما انخفض قطاع البناء والإشغال العمومية بنسبة 62% سنة 1991، بلغت صادرات البضائع ما عدا المحروقات 350 مليون دولار كما انخفضت الواردات الإجمالية من البضائع بنسبة 23% و الواردات الغذائية تقدر ب 2 مليار دولار وهذا سنة 1991 أي ما يعادل 7% من إيرادات التصدير.

وإلى حد بعيد فإن الفلاحة الجزائرية تتسع بإنتاج عاجز عن توفير الموارد الأساسية وانخفاض مردوديتها . وقد أدت هذه الوضعية إلى انطلاق تدريجي للنظام الفلاحي نحو اقتصاد واسع و تقدر نسبة التراكم الإجمالي في الاقتصاد 30%. حيث بقي هذا الأخير جامدا والبطالة في ارتفاع، و ثم انخفاض مصاريف التجهيز الدولية من 15% سنة 1985 إلى 7% سنة 1991 وتطور ظاهرة النمو الديمغرافي الذي طالما أدى إلى تزايد الطلب الاجتماعي والنزوح الريفي وكذا الفوارق الاجتماعية التي زادت حدة حيث إن أكثر من 4 ملايين شخص يعيشون فقر مرتفع.

ارتفاع أسعار المنتجات غير الفلاحية بنسبة 44% بينما لا تنمو الكتلة النقدية بأكثر من 20% في السنة. كما إن الكتلة الأجورية الإجمالية لا تنمو بأكثر من 33%.

ورغم أهمية سياسة الاستدانة على الجزائر إلا أنها أدخلتها في دوامة أصبحت عاجزة عن الخروج منها<sup>(1)</sup>

### 2-1-3- مرحلة اقتصاد السوق:

عرفت العشرية الأخيرة مرحلة خطيرة، لم تعرف أبدا البلاد اختلالات كالتتي عرفت خلال هذه الحقبة، فالأوضاع السياسية غير المستقرة أثرت بصورة سلبية على كل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

لقد عاش الاقتصاد الوطني خلال هذه المرحلة هزات عدة جاءت نتيجة تخريب العديد من ممتلكات الدولة كحرق المصانع هجرة الإطارات والكوارث من جهة وإفلاس المؤسسات وغلقتها وكذا تسريح

(1) موقع : <http://www39alam3com/forums/attachement.php>

### الفصل الثالث انعكاسات تحرير التجارة الدولية على التنمية الاقتصادية في الدول الأفريقية - حالة الجزائر -

العمال من جهة أخرى التدهور في قيمة العملة ولكن رغم هذا وذلك بقيت الدولة صامدة أمام هذا الوضع واستمر مسؤولي القطاعات الاقتصادية في إتباع أنظمة جديدة تخرج البلاد من الأزمة وفي سنة 1990 أصدرت الدولة قانون 10/90 الخاص بالقرض والنقد وبموجبه أنشئ مجلس النقد والقرض والذي يعتبر مجلس إدارة البنك، فمن خلال هذا القانون أدركت الدولة إن السير الأفضل للتنمية و النهوض باقتصادها هو الانتقال إلى تحرير الاقتصاد الوطني بإتباع سياسة السوق الحرة ورفع يد الدولة عن العديد من الأمور وإبراز نية توجيهها السياسي نحو ما يسمى باقتصاد السوق<sup>(1)</sup>.

#### 3- خصائص الاقتصاد الجزائري:

مما لا شك فيه أن الاقتصاد الجزائري يعتبر من أهم الاقتصاديات الإفريقية بحكم:

- \_ طبيعة الموارد والثروات المادية التي يتميز بها.
  - \_ حجم الطاقات الإنسانية والكفاءات البشرية التي يتمتع بها.
  - \_ قطاعات صناعية لا يستهان بها رغم ضرورة التطوير.
  - \_ توفير بنية شاملة وتوفر مساحات زراعية هامة.
- ومع هذا فإن توالي الاختبارات الاقتصادية المتناقضة أحيانا والآثار السلبية لها أفرزت أوضاعا اقتصادية جعلت الاقتصاد الجزائري يتميز بخصائص سلبية تساهم في إضعاف كفاءة الاندماج في الاقتصاد العالمي بحيث تحول الاقتصاد الجزائري إلى:

#### 3-1- اقتصاد مديونية:

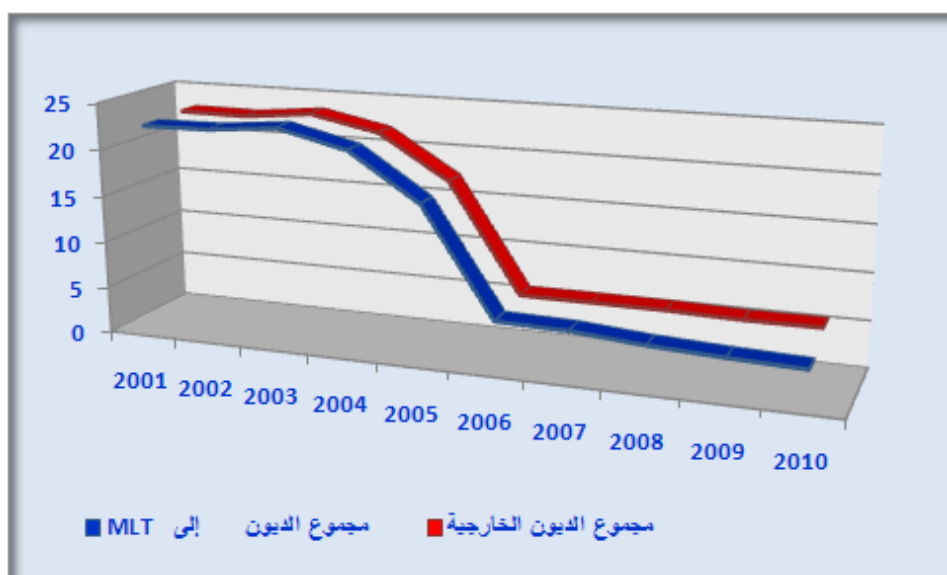
تركز معظم السياسات الاقتصادية فيه على تسيير وإدارة أزمة المديونية والتي لا تزال تشكل قيد أو مشروطة تؤثر على طبيعة القرارات الاقتصادية المتخذة، فرغم انخفاض معدلات الدين والتي تعود إلى ارتفاع حصيللة الصادرات نتيجة لارتفاع أسعار البترول فإن حجم الديون لم ينخفض إلى مستوى المقدر التسديدية وخاصة بعد مرحلة تحرير التجارة، وقد قدر حجم الديون العمومية حوالي 2500 مليار دينار نهاية 2000 وأضحت مؤثرة على طبيعة التوازنات ومسار السياسات الاقتصادية، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم(05): الديون الخارجية ( بمليار دولار أمريكي) :

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مجموع الديون إلى MLT	41,21	48,16	06,5	89,4	28,4	92,3	67,3
مجموع الديون الخارجية	82,21	19,17	60,5	61,5	59,5	41,5	45,5

المصدر: بنك الجزائر

الشكل رقم(04): الديون الخارجية ( بمليار دولار أمريكي) :



(1) الاقتصاد الجزائري:

المصدر: بنك الجزائر

### 3-2- اقتصاد ريعي:

يقوم على إستراتيجية استنزافية للثروة البترولية والغازية وهذا على حساب إستراتيجية التصنيع، الأمر الذي يجعل الاقتصاد الجزائري رهينة الإيرادات الريعية المتحققة في الأسواق الدولية، فالمحروقات تساهم بنسبة 35% من الناتج الدولي و 64% من الإيرادات العامة للدولة و 88.5% من إجمالي الصادرات.<sup>(1)</sup>

3-3- اقتصاد تطورت فيه آليات الفساد: وأصبحت تؤثر على حركية النشاط الاقتصادي ومجالاته وتحد من كفاءة السياسة الاقتصادية وتعطيل المنظومة القانونية، والتشريعية، والاقتصادية، هذا الوضع أضعف قدرة الدولة المؤسسية وزعزع النقد فيها.<sup>(2)</sup>

### المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية في إفريقيا

منذ مطلع القرن الحالي والقارة الأفريقية تشهد صراعاً محتدماً في الأفكار والتوجهات، بحثاً عن الموقع الصحيح على خريطة هذا العصر في ميادين النهضة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

### المطلب الأول: تحديات ومعوقات التنمية الاقتصادية في إفريقيا

هناك عقبات وعراقيل وصعوبات تحول دون أعمال الحق في التنمية سواء في المجتمع الدولي أو في الدول الأفريقية، إذ أنّ النظام الدولي ما زال يستخدم المؤسسات الدولية ويتحكم بالعلاقات الاقتصادية الدولية وترتيب المصالح والنفوذ والقوة، أي علاقات الهيمنة التي يعاني منها ملايين البشر وعدد كبير من الشعوب التي تترشح تحت نير التبعية والهيمنة.

#### 1- تحديات التنمية في أفريقيا :

في أفريقيا هناك قائمة من التحديات الكبرى: مكافحة الفقر المدقع الذي تعاني منه كثيراً شعوب أفريقيا جنوب الصحراء، وضرورة وقف الحروب الأهلية والصراعات المسلحة من أجل إحلال السلام والاستقرار، وما يستتبعه ذلك من بيئة تصون حقوق الإنسان وتحفّز على الإنتاج والإبداع والاستثمار (تقدر منظمة الإغاثة الإنسانية البريطانية "أوكسفام" في تقرير نشرته في أكتوبر/تشرين الأول 2007 أنّ كلفة هذه النزاعات بلغت خلال الفترة 1990 إلى 2005 نحو 300 مليار دولار شملت 23 بلداً أفريقيًا، وهو حجم يساوي تقريباً حجم كل المساعدات المالية والاقتصادية التي تلقتها هذه البلدان في الفترة نفسها).

أما التحدي الأبرز فهو التخلص من الثلاثي المدمر المتمثل في مرض الإيدز ومرض الملاريا ومرض السل الرئوي، إذ يشكل الإيدز أخطر مكونات هذا الثلاثي الماحق، وتشير بعض التقديرات إلى أنّ أكثر

(1) خالد خديجة، أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري، مجلة شمال إفريقيا، عدد2، جامعة تلمسان، صص87\_88.

(2) عبد اللطيف بن أشنهو، عصرنه الجزائر حصيلة وأفاق 1999-2009، فيفري 2004، صص94.



من 25 في المائة من القوة العاملة قد تُفقد - بسبب الإيدز - بحلول عام 2020 في بعض الدول الأفريقية .

ومن أهم التحديات أيضاً: الديمقراطية والحكم الصالح، بما ينطوي عليه من توسيع المشاركة الشعبية في عملية صنع القرارات، وتكريس سيادة القانون، وتوفير الآليات الفعالة التي يمكن للمواطنين من خلالها ممارسة حقوقهم، وتمكينهم من الحصول على المعلومات والبيانات الضرورية لفهم الواقع والتأثير فيه.

ومن المؤكد أنّ لا مستقبل لأفريقيا ما لم يرتق التعليم ويتطور حتى يواكب متغيرات العصر في جميع الحقول، مما يتطلب ضرورة الانخراط الواعي والمدروس في مسيرة التحولات العالمية الكبرى ممثلة في ثورة المعلومات والاتصالات وبعد أن تبنت الأمم المتحدة إعلان الألفية الثالثة بشأن التنمية في سبتمبر/أيلول 2000، والذي تضمن ثمانية أهداف أساسية تصبو إليها البشرية، من أجل عيش أفضل، تحقيقها الدول خلال الفترة الممتدة بين 2000 - 2015: القضاء على الفقر المدقع والجوع، تحقيق تعميم التعليم الابتدائي، تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، خفض معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة، تحسين صحة الأمهات، الأمراض، شراكة دولية من أجل التنمية<sup>(1)</sup>.

## 2- معوقات التنمية في أفريقيا :

إن أهم معوقات التنمية على المستوى الأفريقي، فهي: الفقر والفساد الإداري، وغياب الحريات الديمقراطية، وانخفاض مستوى التعليم والثقافة بما في ذلك استمرار تفشي ظاهرة الأمية، وتجاهل حقوق الأقليات وعدم الاعتراف بها و إنّ أهم معوّق ستواجهه أفريقيا ، هو تأثير التغيرات المناخية، خاصة ازدياد حدة موجات الجفاف والفيضانات والكوارث الطبيعية وشح المياه. ومن الأخطار أيضاً تزايد عدد اللاجئين في أفريقيا والذين يقدر عددهم بين سبعة وعشرة ملايين لاجئ، إضافة إلى أخطار المجاعات والكوارث الطبيعية والأوبئة. كما يتم الحديث في هذا السياق عن الديون الخارجية التي تنقل كاهل أفريقيا، والتي تصل خدمتها إلى ما يعادل 30 إلى 40 في المائة من إجمالي الدخل القومي.

ولا شك أنّ الاعتماد على المساعدات والقروض الخارجية يخلق قيوداً من التبعية قد لا يمكن التخلي عنه حيث وصلت ديون القارة إلى معدلات عالية، فارتفع متوسط نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في دول إفريقيا من 51% إلى حوالي 100% عامي 1982 و 1992 والمصادر الرئيسية لهذه المساعدات والقروض تأتي من بريطانيا وفرنسا وتسعى من وراء ذلك حماية مصالحها في إفريقيا<sup>(2)</sup>.

ويبدو أنّ صعوبة التفاوض السياسي بين القوى المتصارعة، لإعادة توزيع الاستحقاقات الاجتماعية على وجه الخصوص والمكانة السياسية في المجتمع بوجه عام، يعتبر أحد أهم العوائق أمام التنمية في أفريقيا. وثمة إجماع في الرأي، من جانب عدد من الخبراء المعنيين بالشؤون الأفريقية، أنّ أبرز أسباب إهدار إفريقيا لفرص التقدم هي: غياب النظم الديمقراطية، وغياب نظم الحكم الرشيدة في العديد من الدول الأفريقية، مما أدى إلى تفشي: الفساد، والقبلية، و النزاعات العرقية التي عبرت عن نفسها في سلسلة جهنمية من الصراعات العرقية والحروب الأهلية التي دمرت إمكانات التقدم. وفي ظل هذه الأوضاع المتردية، لم تجد النخب الأفريقية سبيلاً للحياة سوى بالهجرة إلى الخارج، وهو ما يعرف باسم هجرة العقول، ولا جدال في أنّ مثل هذه الهجرة تقلص عدد الكوادر المتعلمة القادرة على المشاركة الفعالة في تنمية الأقطار الأفريقية. ومن بين المعوقات كذلك والتي لها قدر من الأهمية هي ضالة المعلومات الاقتصادية والمالية حيث يؤدي ذلك إلى زيادة التكاليف<sup>(3)</sup>.

## المطلب الثاني: مستقبل التنمية في إفريقيا

القارة الأفريقية لديها من الموارد الطبيعية والمواد الخام والأنهار إلى جانب الأراضي الصالحة

(1) عبد الله تركماني، التنمية في أفريقيا: المعوقات وآفاق المستقبل، العدد: 18:22، 2818، عن موقع الحوار:

<http://www.alhewar.org/debat/show.art.asp>

(2) مشكلات التنمية في إفريقيا، الساعة 19:25 (مكة المكرمة)، 16:25 (غرينتش) عن موقع الجزيرة:

<http://aljazeera.net/specialfiles/pages/7b4b4877-2e83-48ec-be0f-f4d037994bda>

(3) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، التنمية الاقتصادية في أفريقيا، مجلي التجارة والتنمية، الدورة الرابعة والخمسون، البند 5 من جدول الأعمال، جينيف، 1/ 11/ أكتوبر 2007.

للزراعة ما يجعلها من أغنى القارات، إلا أنّ ما ينقصها هو التصنيع والاعتماد على الإنتاج الزراعي للقارة. وفي هذا السياق يبدو أنّ المطلوب مقارنة شاملة، حيث يلتقي الدور الدولي بالدور الإقليمي بالدور الوطني، لبلورة شراكة إستراتيجية لإنقاذ أفريقيا.

### 1- متطلبات التنمية الاقتصادية في إفريقيا:

من الملح أن تعيد الدول الأفريقية النظر في سياساتها الزراعية، ليس فقط لتكون قادرة على تغذية سكانها، إنما أيضا لتكون في وضع يسمح لها بالدخول فعليا في مجال التنافس في السوق الدولية، مما يتطلب رفع الإنتاجية الزراعية وضخ المزيد من الاستثمارات لتحسين التربة والحد من تدهورها وتنمية خصوبتها واستصلاح المزيد من الأراضي، بالإضافة إلى الاهتمام بتحسين إدارة الموارد المائية، مع ضرورة توفير الأسمدة والمبيدات بوفرة.

وفي عالم يقوم علي المنافسة التنموية والانفتاح العالمي، لا يمكن إنجاز التنمية المستدامة والمتجددة إلا بمشاركة جميع القوى في المجتمع خاصة الطبقات الفقيرة، مما يتطلب:

1 - محو أمية أفراد الطبقات الفقيرة ليس فقط أبجدياً وحسابياً وإنما من خلال تطعيم برامجها بمكون سلوكي تطبيقي وعملي يتصل بمتطلبات العمل والإنتاج والحياة وتعاملاتها .  
2 - تحسين التعليم الفني والتدريب الحرفي وتضمين التعليم العام مهارات حرفية ومهنية ترتبط باحتياجات سوق العمل.

3 - تحسين وتطوير نظم المشروعات الصغيرة، بتوجيه السياسات الاقتصادية والاستثمارات للأخذ بيدها ودعم قدراتها ومساعدتها على الاندماج في القطاعات الإنتاجية، فهذه المشروعات الصغيرة هي الأكثر قدرة على امتصاص واستيعاب فائض العمالة الذي تنن منه أغلب الدول الأفريقية.

4 - تحسين الخدمات الصحية والتعليمية الموجهة للمناطق التي يقطنها الفقراء، بما يؤهلها ويهيئ لها أن تقوم بدورها الإنتاجي والمشاركة في التنمية.

5 - تشجيع وتحفيز المشروعات الكبيرة والمتوسطة على القيام بدورها الاجتماعي والتنموي لتحسين قدرات وفرص الأخذ بيد الطبقات الفقيرة، من خلال الحوافز الضريبية والمؤسسية.

6 - تنمية قيم الضبط الاجتماعي والمؤسسي، وتوظيفها لتحقيق تضافر التجمعات الفقيرة، فرأس المال الاجتماعي التي تملكه التجمعات الفقيرة يمكن أن يتم تنميته بالتوعية وبالحوافز الإنتاجية والاقتصادية وبالمشاركة المجتمعية.

7 - التمكين السياسي للفقراء، من خلال تنمية وعيهم السياسي، وتفعيل مشاركتهم وانخراطهم في الانتخابات وفي العمل السياسي، وتنمية انتمائهم إلى تيارات وتجمعات ومؤسسات أهلية وأحزاب تتبنى قضاياهم وتدافع عن مصالحهم، ومن خلال تنمية تضامنهم وتضافر جهودهم في مواقف وأعمال ومشروعات جماعية ترفع من قوة تأثيرهم على واقعهم الفئوي والمحلي والقومي.

إنّ المطالب، الموصوفة أعلاه، تستند إلى تقليص أنشطة الإنفاق غير المنتج والتضخم في الجهاز الحكومي وفي تحجيم الفساد ودور الأنشطة غير المنتجة، وفي توليد الدخل، وإلى تعظيم دور الأنشطة والعمليات المنتجة خاصة التحويلية (1).

### 2- ضرورة الخطط التنموية:

ما لم توضع السياسات التنموية الأفريقية الجديدة لتسريع الحلول لمشاكل الجوع والفقر والبطالة، التي فتحت الأبواب للعديد من الكوارث الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأخلاقية، وما لم تعود العدالة لتسود وتقود في جميع المجالات بين الدول والجماعات والأفراد، فإنّ أفريقيا تسير نحو المجهول.

إنّ الأمر المشجع في أفريقيا اليوم هو مشاهدة الكثير من الأشخاص الناشطين والموهوبين يتحملون مسؤولياتهم في جميع أنحاء القارة مستصحبين الذكاء والاستعداد للعمل الشاق، ولنتأمل هنا ثلاثة ميول تاريخية كبرى: أولها، أنّ عدد الأنظمة الديمقراطية في أفريقيا في العام 1989 لم يكن يتجاوز الأربعة، أما اليوم فقد ارتفع ذلك الرقم إلى ثمانية عشر. وثانيها، التحسن الذي طرأ على السياسة الاقتصادية، فقد ولت، باستثناءات ضئيلة، أيام أسعار الصرف المزدوجة، ومعدلات التضخم الهائلة، والحوافز التجارية المكثفة .

(1) عبد الله تركماني، مرجع سبق ذكره.

وثالثها، التوصل أخيراً إلى حل لأزمة الديون في كثير من البلدان الأفريقية، والتي دامت ربع قرن من الزمان. الأمر الذي سمح لحكومات هذه البلدان بضخ قدر أعظم من الاستثمارات في الصحة، والتعليم، والبنية الأساسية.

وتتداخل هذه الميول الثلاثة في مجموعة تتألف من نحو خمسة عشر بلداً أفريقياً تبدي التزاماً قوياً بالحكم المسؤول والسياسات الاقتصادية العقلانية، وتحرص هذه الدول على التحاق المزيد من أطفالها بالمدارس، ومكافحة الأمراض، وتوفير الفرص الاقتصادية الجديدة<sup>(1)</sup>.

وفي الواقع، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر وإقامة المؤسسات الديمقراطية المستقرة، فإنّ أفريقيا بحاجة إلى إصلاح نظم الحكم فيها، وتحقيق الشفافية والاستقرار من أجل تشجيع الدول المانحة والاستثمارات الدولية. ولا بد من تأكيد أنّ المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق الأفارقة أنفسهم، وذلك بالقضاء على الفساد الذي ينخر في جسد الكثير من الأنظمة الحاكمة، وتحقيق التنمية باستغلال الثروات الكامنة فيها والقضاء على الأمراض وفض المنازعات الداخلية فيما بينها، وذلك عن طريق اتخاذ الخطوات الجادة نحو الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يعبر عن طموحات وآمال الشعوب الأفريقية<sup>(2)</sup>.

إنّ نجاح الخطط التنموية الأفريقية ومواجهة تحديات العولمة واقتناص فرصها، يتطلبان توفير شروط كثيرة، تأتي في مقدمتها توفير مؤسسات ديمقراطية تمكّن المواطنين الأفارقة من المشاركة في صياغة مستقبل وطنهم والمفاضلة، بحرية ووعي واستقلالية، بين الخيارات التنموية المتاحة وطرق ووسائل بلوغها، وبالتالي إجراء مفاضلة صحيحة بين الأعباء والمردودية المتوقعة لكل من هذه الخيارات. مما يتطلب ضرورة الانطلاق من: رفع مستوى الأداء الاقتصادي، أي رفع مستوى الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج القومي، ضمن نمط قطاعي متوازن قدر الإمكان. وإتاحة المزيد من السلع والخدمات التي تلبي الحاجات الأساسية للشعوب الأفريقية، مع توفير فرص العمالة المنتجة ومحاولة خفض البطالة، المكشوفة والمقنعة، وتعبئة المزيد من الموارد البشرية بما يؤدي إلى تأمين المزيد من القدرة الشرائية في يد العدد الأكبر من المواطنين. إضافة إلى إصلاح نمط توزيع الدخل داخل الأقطار الأفريقية، وتقليص الفجوة التنموية بين الأقطار الأفريقية، جنباً إلى جنب مع تطوير قدرة البيئة الاجتماعية والثقافية والسياسية، بحيث تستطيع أن توفر للاقتصاد الأفكار والمعارف والمواقف والمؤسسات الضرورية للتحرك الاقتصادي بكفاءة، بحيث يكون نموه وتحسن أدائه متواصلًا، وأخيراً وبمواكبة كل ذلك تحقيق مشاركة شعبية واسعة، واتخاذ القرارات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتصلة باستراتيجيات وسياسات التنمية.

إنّ إنهاء تهميش إفريقيا، على كل المستويات، لا يكون إلا باندماج الدول الصغيرة في وحدات اقتصادية أكبر وأكثر قوة وأشد حيوية للنمو والبناء. ولا شك في أنّ مستقبل القارة الأفريقية مرتبط بخروجها من المأزق الاقتصادي الذي تواجهه<sup>(3)</sup>.

### 3- المقومات المساهمة في تنمية أفريقيا:

- 1- تعد شرعية الدولة شرطاً مهما لتمكينها بالعمل بصورة مسؤولة.
- 2- ينبغي إن تكون الدولة قادرة على تحديد وتطبيق سياسات إنمائية بقدر من المرونة. وينبغي أن ينظر إلى التنمية على أنها عملية تعلم عن طريق العمل ولهذا فلا يمكن تفادي بعض الإخفاقات.
- 3- ينبغي إن يكون التدريب محور السياسات الإنمائية للتصدي للتحديات الإنمائية<sup>(4)</sup>.

(1) محمد حسن، مستقبل التنمية الاقتصادية في إفريقيا، 4:21، موقع محمد حسن:

<http://www.mohammedhassan.com/>

(2) عبد الله تركماني، مرجع سبق ذكره.

(3) المرجع السابق.

(4) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مرجع سبق ذكره، ص 11

### المطلب الثالث: دور الانفتاح التجاري في التنمية الاقتصادية لأفريقيا

أفاد تقرير للبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية أن أفريقيا تخرج ببطء من مرحلة الركود العالمي، فبالإضافة إلى تعافي الاقتصاد العالمي وارتفاع أسعار السلع كان هناك تحسن في شروط التبادل التجاري<sup>(1)</sup>.

#### 1- النمو الاقتصادي في أفريقيا في ظل الانفتاح التجاري:

كان الأداء الاقتصادي في أفريقيا قويا حيث بلغ معدل النمو 9,5% في عام 2006 وعلى الرغم من إن هذا الأداء مشجع إلا أنه لا يكفي لكي تحقق البلدان الإفريقية الهدف الأول وهو تحقيق تنمية اقتصادية وتخفيض الفقر إلى النصف بحلول عام 2015 والواقع أنه يلزم هذا الهدف تحقيق معدلات نمو تبلغ من 7 إلى 8% ولتحقيق هذا الهدف يجب زيادة الموارد المخصصة لتشجيع التنمية والتقليص من مشاكل الاعتماد على الموارد الخارجية<sup>(2)</sup>.

#### 1-1- تطورات معدلات النمو الاقتصادي للدول الأفريقية:

ارتفع معدل النمو الاقتصادي للدول الأفريقية من 6,5% في عام 2005 إلى 9,5% في عام 2006<sup>(3)</sup>، وهذا المعدل واصل في الارتفاع حيث بلغ 2,6% في عام 2007<sup>(4)</sup> وهذا بسبب التحسن في موازين التجارة الخارجية<sup>(5)</sup>، ورجع ذلك لارتفاع المعادن التي تنتجها القارة الأفريقية، بالإضافة إلى التحسن في إنتاج النفط في نيجيريا، وإنتاج حقول النفط المكتشفة في أنغولا وغينيا الاستوائية وموريتانيا. بينما انخفض معدل النمو الاقتصادي في عام 2008 إلى 2,5% حيث أثر تباطؤ تدفقات رؤوس الأموال الخاصة تثارا سلبيا، وكذلك تراجع أسعار السلع الأولية يضر بالمصدرين لكنه يفيد المستوردين<sup>(6)</sup> وواصل هذا المعدل في الانخفاض حيث انخفض إلى 4,2% في عام 2009<sup>(7)</sup> ولاحظ هذا المعدل تحسن طفيف في عام 2010 حيث بلغ 8,3%<sup>(8)</sup>.  
من هذه المعطيات نلاحظ أن الدول الأفريقية حققت أعلى معدل في عام 2007 بمعدل قدره 2,6% ، وهذا كما هو موضح في الجدول رقم (06) التالي:

#### الجدول رقم (06): معدلات النمو الاقتصادي في أفريقيا ما بين ( 2006 – 2010 )

السنوات				
2010	2009	2008	2007	2006
%8.3	%4.2	%2.5	%2.6	%9.5
الدول الأفريقية				

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2007، 2008، 2009، 2010، 2011.

#### 1-2- التنمية في إفريقيا:

(1) تقرير: الاقتصاد الأفريقي سينمو ب 5,2% في 2011، عن الموقع: [www.reuters.com/](http://www.reuters.com/)

(2) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مرجع سبق ذكره، ص 16

(3) تقرير التجارة والتنمية 2007.

(4) التقرير الاقتصادي العربي الموحد: 2007.

(5) التقرير الاقتصادي العربي الموحد: 2008.

(6) التقرير الاقتصادي العربي الموحد: 2009.

(7) التقرير الاقتصادي العربي الموحد: 2010.

(8) التقرير الاقتصادي العربي الموحد: 2011.

شهد نمو الناتج في أفريقيا في عام 2006 حيث شهد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا فعليا وهذا جعل من شبه المستحيل تحقيق الأهداف الإنمائية. وبسبب ارتفاع أسعار الأغذية في سنة 2006، تراوح ما بين 1009 ملايين و 126 مليون شخص قد أصبحوا يعيشون دون خط الفقر. وعلى الرغم من تراجع الأسعار الدولية للأغذية في النصف الثاني من عام 2008، فإن أسعارها المحلية قد ظلت عموما مرتفعة جدا بل أنها وصلت في بعض الحالات إلى مستويات قياسية. وفي سنة 2009 سجلت أسعار السلع الأساسية ارتفاعا نتيجة حدوث ارتفاع عالمي<sup>(1)</sup>. وفي عام 2010 تصدرت جمهورية جنوب أفريقيا قائمة الدول الأفريقية من حيث الناتج القومي الإجمالي، حيث بلغ ناتجها 524 مليار دولار (المرتبة 26 عالميا)، تليها مصر ب: 8,497 مليار دولار، والجزائر 1,251 مليار دولار، والمغرب 4,151 مليار دولار، أنغولا 3,107 مليار دولار، و تونس 100 مليار دولار، وبلغ الناتج القومي الإجمالي في أثيوبيا 1,86 مليار دولار. وعلى صعيد احتياطات دول أفريقيا من العملات الصعبة في عام 2010 بلغت في الجزائر 79 مليار دولار، المغرب 3,67 مليار دولار، نيجيريا 4,40 مليار دولار و مصر 8,37 مليار دولار<sup>(2)</sup>.

### 1-3-1 تطورات التجارة الخارجية للدول الأفريقية:

لقد حققت الدول الإفريقية معدلات نمو في حجم تجارتها وكانت تارة ترتفع وتارة أخرى تنخفض، وهذا سواء فيما يخص الصادرات أو الواردات ولكنها تكون دائما أقل مقارنة بالدول النامية الأخرى.

#### 1-3-1 فيما يخص الصادرات:

حيث بلغ معدل نمو حجم الصادرات 6,2% في عام 2006، وارتفع في عام 2007 إلى 3,4%، بينما تراجع حجم صادراتها مسجلا معدلات نمو سالبة قدر ب(01)% في عام 2008، أما فيما يخص عام 2009 فقد ارتفع إلى 8,8%

#### 1-3-2 فيما يخص الواردات:

لقد نمت حجم الواردات بصورة أسرع حيث بلغ 1,11% في عام 2006<sup>(3)</sup>، وواصل فعلى نفس الوتيرة حيث وصل في عام 2007 إلى 2,14%<sup>(4)</sup>، وسجل انخفاض في عام 2008 قدر ب 11%<sup>(5)</sup>، ولكن في عام 2009 انخفض انخفاض ملحوظ بلغ 8,3%<sup>(6)</sup>.  
و هذا مبين في الجدول رقم (07) التالي:

الجدول رقم (07): نمو حجم التجارة في الدول الأفريقية ما بين (2006 – 2009)

السنوات				الصادرات	التجارة الخارجية
2009	2008	2007	2006		
%8.8	%(1)	%3.4	%6.2		
%8.3	%11	%2.14	%1.11	الواردات	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2007، 2008، 2009، 2010، 2011.

(1) تقرير التجارة والتنمية 2009

(2) عبد الجليل زيد المرهون، أزمة التنمية في أفريقيا، النسخة الإلكترونية من صحيفة الرياض اليومية، مؤسسة اليمامة الصحفية، العدد 15740، الجمعة 29 جويلية 2011.

(3) التقرير الاقتصادي العربي الموحد: 2007.

(4) التقرير الاقتصادي العربي الموحد: 2008.

(5) التقرير الاقتصادي العربي الموحد: 2009.

(6) التقرير الاقتصادي العربي الموحد: 2010.

أدى ارتفاع أحجام الصادرات و حدوث انتعاش في أسعار السلع الأساسية الأولية من المستويات المنخفضة التي كانت عليها في الربع الأول من عام 2009 إلى دعم الدخل القومي و الإيرادات الضريبية في أفريقيا (1).

**المبحث الثالث: دور التحرير التجاري في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**  
من المسلم به حاليا إدراك العلاقة بين تحرير الاقتصاد والتجارة من جهة والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى.

### المطلب الأول: تحرير التجارة الخارجية الجزائرية 1- تطور التجارة الخارجية الجزائرية:

ضمن مسار كلي أدركت الجزائر أهمية القيام بإصلاحات عميقة امتدت لأكثر عشرة من الزمن. لذلك سعت الجزائر إلى القيام بتحرير تجارتها الخارجية على المراحل التالية:  
**المرحلة الأولى:** حيث كان قانون النقد والقرض في 1990 وقانون المالية التكميلي قد أدخل نظام الامتياز الذي ساعد على تفتيت احتكار الاستيراد وإلى تحسين العرض وتوفير خدمات ما بعد البيع داخل الاقتصاد الوطني، حيث صار لأي شخص مسجل بالسجل التجاري الحق في استيراد السلع بغرض بيعها، مما ساعد على زيادة المنافسة وإمكانية الحصول على النقد الأجنبي بالكامل بالسعر الرسمي، وتم إلغاء تراخيص الاستيراد مع بقاء رقابة إدارية على بعض السلع المستوردة وصارت عمليات الاستيراد تتم عبر البنوك (2).

وفي ظل التحولات الاقتصادية التي كانت تعيشها الجزائر في بداية التسعينات من القرن الماضي نجد أن دستور 1989 قد أشار إلى مبدأ تحرير التجارة الخارجية حيث قد نص على مايلي:  
- القضاء على احتكار الدولة للتجارة الخارجية ماعدا الميادين الإستراتيجية.  
- حرية الاستيراد والتصدير لكل المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين الأجانب.  
- إخضاع السوق لآليات العرض والطلب الحرة (3).

**المرحلة الثاني (1995):** وقد جاءت هذه المرحلة بإتحاد السلطات العمومية لإجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية وذلك تنفيذا لشروط صندوق النقد الدولي والمتمثلة في تهيئة الاقتصاد الوطني للانفتاح أكثر على العالم الخارجي، من خلال تحرير الجزائر لتجارتها الدولية ومن ثم فتح حدودها في وجه السلع والخدمات الأجنبية وكذلك في وجه دخول رؤوس الأموال الأجنبية (4).

وتم إدخال حيز التنفيذ لقابلية التحويل التجاري للعملة الجزائرية لكافة المتعاملين الاقتصاديين المقيدين بالسجل التجاري أي المتمتعين بصفة التاجر دون الخضوع لأي نوع من الاعتماد. هذه الخطوة هامة لتحرير التجارة الخارجية بيد أنها لم تكن كافية، السبب هو أن النسق الكلي لاسيما من حيث الإطار التشريعي والتنظيمي المسير للتجارة الخارجية ومن ضمنه التعريف الجمركية لم يكونا بالمواصفات المعتمدة عالميا. لذا تم الشروع في إصلاح التعريف الجمركية وكذا تأهيل تشريعاتنا مع المواصفات المعتمدة عالميا. لكن هذه الإصلاحات التعريفية لم تكن بالعمق المرجو لإعطاء الشفافية والمقروئية

(1) القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16 الصادر في 18 أبريل 1990، ص 520.

(2) بن ديب عبد الرشيد، تنظيم وتطور التجارة الخارجية (حالة الجزائر)، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003/2002، ص 437.

(3) بن طيب زهية، تحرير التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة ماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص 68.

(4) تطور التجارة الخارجية الجزائرية من الموقع:

المتطلبية للمتعاملين والمستثمرين، حيث أن بعض الوضعيات التعريفية خضعت لنسب تتجاوز بكثير المعدل الحدي وذلك بفعل تطبيق القيم الإدارية لدى الجمارك عليها على تقييد استيراد بعض المنتوجات لدوافع حمائية وذلك بالرفع من الوعاء الضريبي الخاضع للحقوق الجمركية مؤديا بذلك إلى مضاعفة الحقوق الجمركية المترتبة على المنتوجات المعنية بهذه التدابير من جهة ووجود رسوم أخرى ذات مفعول مكافئ للحقوق الجمركية. لقد كان للإصلاح التعريفي الأخير والشامل الفضل الأكبر في إعطاء التعريفية الجمركية الحالية الوضوح والشفافية والتقديرية التي تنسم بها حاليا<sup>(1)</sup>.

**المرحلة الثالثة:** لقد قام الإصلاح الأخير سنة 2001 إعادة هيكلة كلية للتعريفية الجمركية كان من نتائجها: تفكيك كلي للقيم الإدارية لدى الجمارك واعتماد القيمة التعاملية كقاعدة وحيدة يتم بموجبها حساب الحقوق الجمركية المترتبة

كما تم بموجب هذا الإصلاح تفكيك آخر رسم ذو مفعول مكافئ للحقوق الجمركية وهو الحق الإضافي المؤقت. هذا الرسم الذي حدد بنسبة 60% والذي كان قد طبق سنة 2001 وتم إلغائه نهائيا نهاية 2005. وبموجب هذا الإصلاح التعريفي تمتاز التعريفية الجمركية الحالية بانخفاض عدد النسب التعريفية ومستوى توزيعها وكذا انخفاض معدلاتها.

وفي الواقع فقد أسفر الإصلاح التعريفي على انخفاض محسوس في الحماية الاسمية إذ انخفض المعدل المتوسط النسبي للحقوق الجمركية من 11% سنة 2001 ثم 9.1% سنة 2004 إلى 8.9% سنة 2005. وفي نفس السياق شهد التشريع والتنظيم المسيرين للتجارة الخارجية إعادة تأهيل للوصول إلى إطار قانوني للتجارة الخارجية مطابق لقواعد ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة تسارعت وتيرته كرد فعل لإرادة الجزائر الصريحة للاندماج في الاقتصاد العالمي.

هذا الإطار القانوني كرسه إصدار الأمر 03-04 المؤرخ في 19 يوليو 2003 والمتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها. إن هذا التشريع زيادة على كونه أحدث إطارا قانونيا للتجارة الخارجية مطابقا لقواعد المنظمة العالمية للتجارة أقام إطارا تشريعا شافيا للمتعاملين المحليين أو للشركاء الأجانب. إن هذا الأمر الذي كرس مبدأ حرية الاستيراد والتصدير نص على أن كل عمليات التجارة الخارجية مفتوحة لكل شخص طبيعي أو معنوي يمارس بصفة منتظمة نشاطا اقتصاديا<sup>(2)</sup>.

## 2- أسباب وأهداف تحرير التجارة الخارجية الجزائرية:

### 2-1- أسباب تحرير التجارة الخارجية في الجزائر:

إن قيام الجزائر بتحرير تجارتها الخارجية لم يكن أمرا اختياريا بمحض إرادتها بل فرضتها عليها التطورات الدولية الحاصلة من جهة، والتطورات الداخلية من جهة أخرى وذلك وفق الآتي:

**2-1-1- الأسباب الخارجية لتحرير التجارة الخارجية في الجزائر:** من بين الأسباب الخارجية التي أثرت على تحرير التجارة الخارجية الجزائرية مايلي:

#### 2-1-1-1- تحولات الاقتصاد العالمي:

إن النمو الهائل للاقتصاديات الغربية منذ الحرب العالمية الثانية كانت ناجمة عن حتميات إعادة البناء والإمكانيات الهامة لتطوير الاستهلاك الداخلي ووجود أسواق خارجية معتبرة، وعن سوء أسعار المواد الأولية وتنظيم التحويل الواسع لمواد دول العالم الثالث عن طريق الشركات متعددة الجنسيات.

#### 2-1-1-2- الأزمة البترولية لسنة 1986:

أثرت أزمة البترول على اقتصاديات الدول ولاسيما التي تعتمد ميزانياتها على إيرادات المحروقات مثل الجزائر بالإضافة إلى ظهور دول منتجة للبترول خارج منظمة OPEP

#### 2-1-2- الأسباب الداخلية لتحرير التجارة الخارجية في الجزائر:

التغير على مستوى الأوضاع العالمية لم ترافقه إجراءات تصحيحية من طرف السلطات الجزائرية، وهذا ناتج عن عدم وجود ميكانيزمات للتكيف مع المحيط الدولي، الأمر الذي أثر سلباً على الأوضاع الداخلية للبلاد وزاد من حدة المشاكل، وذلك حسب الآتي:

### 2-1-2-1- تفاقم أزمة المديونية:

الجزائر على غرار معظم دول العالم الثالث عانت ومازالت تعاني من المديونية الخارجية التي أثقلت كاهل الاقتصاد الوطني، ويعود سبب هذه المشكلة إلى السياسات المنتهجة بعد الاستقلال: فقد وضعت مخططات تنموية قائمة أساساً على الصناعات الثقيلة بلجوءها إلى الاستدانة لتمويل هذه المشاريع. ارتفاع معدلات الفائدة، أو ما يعرف بتطور معدل خدمة الدين الخارجي.

### 2-2-1-2- عجز ميزان المدفوعات:

تعاني الجزائر منذ فترة من وجود عجز مزمن في ميزان المدفوعات، ورغم أن السبب في العجز يعود إلى عدة أسباب كانخفاض أسعار المواد الأولية وزيادة الواردات من السلع الوسيطة التي تلزم لدوران عجلة الإنتاج حيث ظلت الجزائر تستورد وتستهلك وتستثمر بشكل يزيد بكثير عما تنتج وتصدر وتدخل

### 2-2-1-3- التضخم:

إن عدم نجاح السياسات الاقتصادية المنتهجة الاختلالات التي سادت طرق التسيير، أدت إلى ظهور مشكلة التوازنات المالية الداخلية، ويتجلى هذا في التضخم حيث أصبح العرض لا يستطيع مواكبة الطلبات التي كانت في السوق.

إن فشل نموذج التنمية التي اتبعتها الجزائر عقب حصولها على استقلالها، باعتبار أن الإستراتيجية التنموية المعتمدة لم توفر شروط موضوعية تتلاءم وخصوصيات اقتصادياتها واعتمادها على الإيديولوجية أكثر منه على الواقعية، جعل من السياسة المنتهجة غير نافعة، وبالتالي أضحي التغير يفرض نفسه وتحرير الاقتصاد الوطني وفروعه الهامة كقطاع التجارة الخارجية ضرورة ملحة لا يمكن التغاضي عنها.<sup>(1)</sup>

### 2-2- أهداف تحرير التجارة الخارجية الجزائرية:

#### 2-2-1- أهداف تحرير التجارة الخارجية في الجزائر:

وتتضح الأهداف الحقيقية لعملية تحرير التجارة الخارجية فيما يلي:

#### 2-2-1-1- في مجال الاستثمار الأجنبي في الجزائر: نجد ثلاثة أهداف:

- إحداث هيئة إدارية أكثر مرونة خاصة بتسيير حركة رؤوس الأموال.

- تشجيع الاستثمارات الضرورية ووضع حد للإجراءات المضادة لعملية الترشيد الاقتصادي.

- وضع تشريعات خاصة بالتحكيم الدولي والفصل في القضايا المتعلقة بالاستثمار الأجنبي.

#### 2-2-1-2- في مجال تنظيم التجارة الخارجية: ونجد ما يلي:

- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية وإزالة العوائق الإدارية والتدخل المباشر للدولة.

- البحث عن فعالية الاقتصادية والمر دودية المالية بالنسبة لعمليات التجارة الخارجية، يتحمل الأعوان الاقتصاديون لمسؤولياتهم كاملة.

- ضمان تمويل منتظم للجهاز الإنتاجي بكل مستلزمات الإنتاج وهو ما يتطلب تدفق أكبر للواردات.

- ترشيد عمليات استعمال العملة الصعبة من الموارد عن طريق تخطي عقبة التسيير الإداري.

- توسيع عمليات السوق الحر خاصة في مجال الأسعار ليكون هناك تقارب بين السعر الداخلي والسعر في السوق الدولي، وهو ما يتطلب استعمال نظام صرف ملائم، وعمليات جارية بعملة قابلة للتحويل.

(1) عطاء الله بن طيرش، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية (حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، 2010/2011، ص 85.



إضافة طابع المنافسة في السوق المحلي لتحسين مستوى الأداء والجودة للمنتجات المحلية في السوق الدولي.

ومن خلال هذه الأهداف المرجوة من عملية تحرير التجارة الخارجية يتضح بأنه مشروع طويل الأمد وخيار لا رجعة فيه، الهدف منه للحاق بركب الدول التي سبقتنا في هذا المجال والتماشي مع النمط الجديد للعولمة والتخصص والتقسيم الدولي الجديد للعمل. (1)

## المطلب الثاني: مراحل تحرير التجارة الخارجية الجزائرية

### 1- آليات تحرير التجارة الخارجية:

#### 1-1- عقد اتفاقية الشراكة الأوروبيةمتوسطية مع الإتحاد الأوروبي:

يعتبر الإتحاد الأوروبي المورد الأول للجزائر ، من حيث الواردات ، و قد تبنى الطرفين الشراكة الأوروبيةمتوسطية (27.28 نوفمبر 1985) في مدينة برشلونة الإسبانية ، إذ اجتمع وزراء خارجية الدول الأوروبية المنخرطة في الإتحاد الأوروبي مع نظرائهم من وزراء خارجية الدول المطلة على البحر المتوسط . و كان الهدف المرسوم هو الوصول إلى إنشاء منطقة مشتركة مبنية على التطور الإقتصادية و الاجتماعي المستمر و المتوازن.

#### 1-1-1 أهدافها:

و تتمثل أهداف هذه الشراكة في التنمية الإقتصادية و الاجتماعية المستدامة ، من خلال بناء منطقة تبادل حر ( أوروبتوسطية ) واسعة. فههدف أوروبا هو اقتحام أسواق جديدة في دول جنوب وشرق المتوسط. أما الدول المتوسطية و خاصة الدول العربية فههدفها الارتباط بواحدة من أكبر القوى الإقتصادية و العالمية ، كمحرك للتنمية و الاندماج في الاقتصاد العالمي . و الاستفادة من فتح السوق الأوروبية أمام صادراتها الصناعية ، و تخفيض القيود على الصادرات الزراعية . و الحصول على مساعدات و قروض و جلب رؤوس الأموال الأجنبية من أوروبا ، و الاستفادة من نقل التكنولوجيا من الدول الأوروبية. و لتحقيق تبادل تجاري حر تطلب ذلك دعما ماليا معتبرا لدعم دول جنوب و شرق المتوسط ، و تجسيد ذلك من خلال (2):

#### \* برنامج ميديا meda و المساعدات المالية:

حيث منحت أوروبا 3435 مليون أورو في الفترة ما بين 1995 و 1999 للدول العربية ، و برنامج آخر من 2000-2006 . بالمقابل تحرير التجارة حتى تصبح بلا حدود و لا حواجز . فيما يخص الجزائر: انضمت إلى الشراكة في 1995 و بدأت المفاوضات في 1997 و في بروكسل أعلنت الجزائر مطالبها المغايرة للإنفاق ، و أهمها رفض الجزائر الانفتاح الكلي للأسواق الذي طالبت به دول الإتحاد الأوروبي ، و اقترحت أن يكون الانفتاح تدريجي للأسواق ، ليتم تطوير الاقتصاد الجزائري . و في 22 أبريل 2002 وقعت الجزائر اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ببالانسيا الإسبانية . و قد تمحورت حول إقامة منطقة تبادل حر ، و التفكيك الجمركي بين الطرفين تدريجيا على مدى 10 سنوات ابتداء من 2006 ، ثم إلغاء جميع الرسوم الجمركية على المواد المصنعة الأوروبية بعد دخول الجزائر منطقة التبادل الحر في 2007 ، هذا يهدف إلى تحرير الاقتصاد الوطني ، و فتح أسواق جديدة.

#### 1-2- انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

(1) الصادق بوشنافة، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية(حالة مجمع صيدال)، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص 201.

(2) موقع: <http://etudiantdz.net/vb/t43652.html>

بعدها أودعت الجزائر مذكرة الانضمام و التي تضمنت معلومات عن مختلف جوانب الاقتصاد الجزائري و السياسة التجارية بتاريخ 5 جوان 1996 جاءت مرحلة المفاوضات مع أعضاء المنظمة.  
**1-2-1- مراحل الانضمام:**

**المرحلة الأولى (1996-1998):**  
انطلقت أول جولة من المفاوضات بين الجزائر و ال OMC سنة 1996 مباشرة بعد تقديم مذكر السياسة التجارية و أثناء المفاوضات المتعددة الأطراف تلقت الجزائر مجموعة من الأسئلة من عدة دول و هي: الولايات المتحدة الأمريكية 170 سؤال، دول الاتحاد الأوروبي 124 سؤال، سويسرا 33 سؤال، اليابان 9 أسئلة، استراليا 8 أسئلة، أما الإجابة عن هذه الأسئلة كانت بشكل كتابي و قد كان أول لقاء بين الوفد الجزائري و OMC يومي 16 و 17 فيفيري 1997.

**المرحلة الثانية (1999-2000):**  
تتعلق هذه المرحلة بالمفاوضات في مختلف القطاعات، وقد بدأت هذه المرحلة منذ سنة 1999، غير أن الحدث العالمي مثل مؤتمر سياتل حال دون متابعة المفاوضات، وبالتالي تأجيل ذلك إلى تاريخ لاحق في سنة 2000 على إنشاء مجلس التنسيق يشرف على عمل اللجان الخاصة بالقطاعات والمجلس الوطني. كما تلقت الجزائر دفعة ثانية من الأسئلة حيث مجموع الأسئلة أكثر من "500" سؤالاً<sup>(1)</sup>. وبصفة عامة فقد امتدت الجولة الأولى للمفاوضات متعددة الأطراف بين الوفد الجزائري وأعضاء المنظمة من سنة 1996 إلى سنة 1998، خلال هذه الجولة تم تقديم إجابات من قبل الوفد الجزائري لأهم الأسئلة المطروحة.

#### **المرحلة الثالثة (2000 – 2002) :**

لقد تمّ الشروع في الجولة الثالثة من المفاوضات بين الوفد الجزائري أعضاء OMC في سنة 2000، فمن خلال الأسئلة التي تلقتها الجزائر سابقا وكذلك الملاحظات التي قدمت لها، عملت الجزائر على تعديل سياستها وفقا للسياسات المعمول بها على مستوى المنظمة العالمية<sup>(2)</sup>. وفعلا قدمت الجزائر مذكرة جديدة معدلة في جوان 2001 تضمنت أهم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها، وفي جانفي 2002 تلقت الجزائر مجموعة من الأسئلة وكانت تتعلق في مجملها بالمنظومة التعريفية، ولقد تقدمت الجزائر بالرد على هذه الأسئلة، وتقديم عرض عن التعريفية الجمركية التي تنوي الجزائر الدخول بها إلى هذه المنظمة.<sup>(3)</sup>

وفي 7 فيفري 2002 استأنفت الجزائر مفاوضاتها بوفد يتكون من 40 خبيراً وأخصائين يرأسهم وزير التجارة "حميد تمار"، ولقد وجهت عدة انتقادات للجزائر لعدم ضبط المعطيات التجارية والاقتصاد، و عدم مطابقة قوانين وتشريعات مع تلك المعتمدة لدى المنظمة، لذلك قررت الجزائر إعادة صياغة المذكرة بما يتماشى والشروط الموضوعية من قبل المنظمة.

#### **المرحلة الرابعة (2002-2004):**

شهدت المفاوضات في هذه الفترة تقدماً ملحوظاً حيث تميّزت مرحلة توجيهية الأسئلة في 7 جوان 2002، فقد انتهت الجزائر من المفاوضات متعددة الأطراف انتقلت إلى المفاوضات الثنائية مع الدول الأعضاء في المنظمة، وهذا ابتداءً من 31 أكتوبر 2002. هذه المفاوضات الثنائية ركزت على نقطتين أساسيتين هما: تحرير الأسعار وموضوع تصدير واستيراد بعض المواد مثل النفايات المعدنية، وبعض الموائى ذات الخصوصية المحلية.

#### **المرحلة**

بدأ

#### **الخامسة:**

وفد جزائري بقيادة وزير التجارة وزير الداخلية المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة يوم الثلاثاء 25 يناير 2005 في جنيف، وتنظم البلاد مجموعة من الاجتماعات مع بلدان أخرى لمناقشة قضايا من قبيل

(1) نور الدين بوكروخ، النظام التجاري المتعدد الأطراف وملف انضمام الجزائر إلى (OMC)، مجلة الفكر البرلماني، العدد 4، أكتوبر 2003، ص 139.

(2) موقع:

<http://etudiantdz.net/ib/t43652.htm>  
[http://globe-a.blog4ever.com/blog/lire-article-416739\\_2110270](http://globe-a.blog4ever.com/blog/lire-article-416739_2110270)

(3) موقع:

الدعم المالي لقطاع الفلاحة والتشريعات والتجارة الربحية التي تتماشى مع مقاييس OMC ، كما يتناول النقاش موضوعا آخر هو تحرير قطاع الطاقة .

#### المرحلة السادسة 2006 :

صرّح وزير التجارة يوم الاثنين 3 أفريل 2006 أنّ الجولة القادمة من مفاوضات الجزائر للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ستستأنف في شهر ماي المقبل في جنيف.

#### المرحلة السابعة (2007-2009):

بعدما ردّت الجزائر على 1500 سؤال وطلب قدّمها الدول الأعضاء، وتحديدها في آخر جولة من المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة، شروط لدخول الممولين الأجانب 87 قطاعا فرعيا للخدمات من بين 161 قطاعا فرعيا يشكل حاليا محاور محادثات، تلقت الجزائر عريضة من المنظمة العالمية للتجارة من أجل فتح خدمات التوزيع، لكنّها استنثت عملية توزيع تجارة التجزئة والجملة والمنتجات الطاقوية كافة على غرار زيت الوقود والغاز. كما تمحورت العرائض التي تقدّمت بها المنظمة حول النقل البحري الذي يتضمن نقل المحروقات، وهي النقطة التي لم يتمّ اتخاذ أي التزام بشأنها بعد، فيما صرّح كبير المفاوضين الجزائريين "شريف زعاف" أنّ بلاده قطعت نحو 95 % من أشواط انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، وتترقب تنويعها بالانضمام إلى المنظمة المذكورة قبل نهاية هذه السنة. ويتفاعل مراقبون بانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، خاصة وأنّ نقاط الاختلاف مع الدول الأعضاء في المنظمة انخفضت من 150 سنة 2007 إلى 12 فقط، أخذت طابع الاستفسارات في الربع الأول من السنة الجارية. علما أنّ الجزائر وقعت في الفترة القليلة الماضية على اتفاقيات ثنائية مع 6 دول، ويتعلق الأمر بالأرغواي والبرازيل وكوبا وفنزويلا وسويسرا وأستراليا، وسط تأكيد من وزير التجارة الجزائري على أنّه لا يوجد أي من البلدان العضوة في المنظمة العالمية للتجارة يعارض انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة الدولية، وكشف الوزير الجزائري أنّ 31 دولة من مجموع 35 دولة عضوة، منحت دعما إضافيا لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة<sup>(1)</sup>. وقد عقدت الجزائر والاتحاد الأوروبي الثلاثاء 20 مارس 2012 اجتماعا غير رسمي ببروكسل لمواصلة المفاوضات حول اتفاق من شأنه فتح الطريق أمام الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة<sup>(2)</sup>.

#### 1-2-2- أهداف انضمام الجزائر إلى ال OMC:

لم تبدي الجزائر نيتها الانضمام إلى هذه المنظمة إلا بعد أن تأكدت أنه لا جدوى من البقاء على هامش، خاصة بعد أن شرعت في الإصلاحات الاقتصادية و الانتقال إلى اقتصاد السوق الذي يتطلب تحرير التجارة الخارجية و هو شرط أساسي من شروط الانضمام إلى ال OMC فهي تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من جراء انضمامها إلى هذه المنظمة أهمها :

1- إنعاش الاقتصاد الوطني: قد يترتب على هذا الانضمام ارتفاع حجم و قيمة المبادلات التجارية خاصة بعد ربط التعريفية الجمركية عند حد أقصى و حد أدنى و الامتناع عن استعمال القيود الكمية مما قد ينتج عنه زيادة في الواردات من الدول الأعضاء و بالتالي ارتفاع المنافسة التي يمكن استغلالها كأداة ضغط لإنعاش الاقتصاد الجزائري إذ يصبح المنتجون المحليون مجبرين على تحسين منتجاتهم من حيث الجودة و التسيير من أجل البقاء في السوق و من جهة أخرى زيادة المبادلات التجارية قد تسمح باحتكاك المنتجات المحلية بالأجنبية و بالتالي الاستفادة من التكنولوجيا والتقنيات المتطورة المستعملة في عملية الإنتاج هذا ما يساهم في بث و إنعاش الاقتصاد الجزائري.

2- تحفيز وتشجيع الاستثمارات، يرتبط تشجيع الاستثمارات و تحفيزها بنجاح الإصلاحات الاقتصادية التي انطلقت أواخر الثمانينات و في هذا الصدد فقد قدمت الجزائر عدة مزايا للمستثمرين الأجانب والمحليين كالمساواة بينهما في مجال الامتيازات و الإعفاءات الضريبية إلا أنه لم يتم إلى الهدف المنشود و بالتالي إن انضمام الجزائر إلى ال OMC قد يفتح لها المجال ويمنح لها فرصة اكبر لجلب

(1) المرجع السابق.

(2) عبد الحكيم رضاني، انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية: اجتماع غير رسمي ثاني، الجيريا انست، عن الموقع:

الاستثمارات الأجنبية المباشرة و ذلك من خلال استهدافها من الإتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة و التي تعود باستثمارات في مجال التجارة و التي تعود باستثمارات مهمة على الجزائر<sup>(1)</sup>.  
3 - مسيطرة التجارة الدولية: تميز الاقتصاد الجزائري بالتبعية و ذلك بسبب اعتماده على قطاع المحروقات الذي يغطي أكثر من 95% من الصادرات الجزائرية و عدم مقدرة الجهاز الإنتاجي على تغطية حاجاته من السلع الوسيطة و المعدات الإنتاجية و عدم قدرته على المنافسة لافتقاره في قطاعات كثيرة للتكنولوجيا الحديثة في التصنيع و بالتالي فإن التجارة الخارجية تلعب دورا فعال في الاقتصاد الوطني للجوء الجزائر إلى الأسواق العالمية و الجهورية للحصول على إستلزاماتها من مختلف المواد و السلع المذكورة فلا يمكن للجزائر أن تبتعد عن ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية إذا أرادت أن تسير التطورات الحديثة<sup>(2)</sup>.

### 1-3- إعلان برنامج الإنعاش الاقتصادي بالجزائر:

في أبريل 2001 أعلنت الحكومة عن برنامج الإنعاش الاقتصادي ، و هو مخطط مكمل للميزانية لفترة أربعة سنوات 2001-2004 ، رصدت له حوالي 7مليار دولار ووجهت لتنمية الهياكل القاعدية ، لجلب الاستثمارات بإنعاش الطلب و تخفيض البطالة ، و القضاء على الفقر ، و من أهدافه تمويل المشاريع و الهياكل القاعدية لتوفير المناخ المناسب لاستقطاب رأسمال أجنبي يساعد على تحقيق النمو الاقتصادي و بالمقابل ترقية منافسة المؤسسات المحلية ، و يعمل على تبسيط الإجراءات الجمركية و تخفيض بعض بنود التعريفات الجمركية . و يهدف إلى تحقيق التنمية لمواكبة التطورات العالمية الراهنة ، لتكون الجزائر فضاء اقتصادي ناجح ، قادر على الانضمام للعولمة<sup>(3)</sup> .

### 2- سلبيات و إيجابيات تحرير التجارة الخارجية:

#### 1-2- الإيجابيات:

- 1- إن فتح الأسواق و تحريرها يحفز الاستثمار،و يؤدي إلى تطوير الطاقات الكامنة و تنمية الاقتصاد.
- 2- كذلك يؤدي إلى مبادرة القطاع الخاص.
- 3- و يتم تحويل التكنولوجيا و الدراية المتطورة و تقنيات التسيير.
- 4- و من الإيجابيات كذلك دخول المؤسسات الاقتصادية إلى المنافسة في ظل اقتصاد السوق و العولمة مما يحسن مستواها و إنتاجها.
- 5- كذلك تطوير الصادرات خارج المحروقات بالنسبة لدول الجنوب ، و خلق مناصب شغل.
- 6- تحقيق انتعاش اقتصادي و خروج البلاد الصناعية من حالة الكساد الذي تعاني منه هذا يؤدي إلى زيادة و نمو اقتصادياتها، و ينطبق على الجزائر كما ينطبق على الدول النامية.
- 7- و ارتفاع الأسعار عن المنتجات المستوردة من الدول المتقدمة في ظل السوق المفتوح يؤدي إلى زيادة ربحية المنتجات المحلية، و هذا يحفز المنتجين الزراعيين في الجزائر بالاهتمام أكثر بهذا القطاع.
- 8- و تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الأساسية و مستلزمات الإنتاج يؤدي إلى تخفيض أعباء و تكاليف الإنتاج المحلي و تخفيض معدلات التضخم الناتج عن التكلفة و منه استقرار المستوى.

#### 2-2- السلبيات:

- 1- إن إزالة التعريفات الجمركية بشكل متسرع ، قد يؤدي إلى مواجهة شركات الدول النامية لمنافسة جديدة من الشركات الأوروبية ، لا قدرة لها على التكافؤ معها مما يؤدي إلى إفلاسها وفتح أسواق أمام المصنوعات الأوروبية سيضاعف من اختلالات الموازين التجارية للدول النامية، و إذا ما تم إغفال

(1) دادي عدون و محمد متناوي ، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية لتجارة الأهداف والعراقيل، مجلة الباحث، 2004، ص 65-78.

(2) ثقافة و مجتمع: المنظمة العالمية للتجارة الخارجية، عن الموقع:

<http://globe-a.blog4ever.com/blog/lire-article-416739-2110270-1575160416051606159216051577.html>

<http://www.alroya.com/node/38829>

(3) عن الموقع:

- 1- مصلحة أحد طرفي الشراكة فلن تكون منطقة التجارة الحرة سوى توسيع للسوق الأوروبية نحو الجنوب.
- 2- إن إزالة التعريفات الجمركية يؤدي كذلك إلى إضعاف إيرادات الموازنات العامة للدول النامية مما سيفوق مقدرة الإنفاق على مشاريع التنمية، وعلى اتخاذ سياسات صناعية واجتماعية تعويضية للتخفيف من الأزمات الناجمة عن إزالة التعريفات الجمركية.
- 3- و بالمقابل ستبقى الأسواق الأوروبية مغلقة أمام المنتجات الزراعية للدول النامية التي ستخضع إلى نظام صارم، و لن تفتح إلا ضمن الحدود المسموح بها في نطاق السياسة الزراعية للإتحاد الأوروبي.
- 4- بالنسبة للجزائر بما أن حصة المحروقات تمثل 98% من صادراتها، هذا يعني أنها لا تستفيد من أية مزايا يتيحها الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.
- 5- إن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يستوجب الخضوع لاتفاقية الجات المتعلقة برفع الدعم على المنتجات الزراعية، مما يؤدي لارتفاع تكلفة فاتورة الواردات الغذائية بما أن الجزائر تعاني من التبعية الغذائية.
- 6- بالنسبة لتجارة الخدمات فإن تحرير التجارة الخارجية للخدمات يضع المؤسسات الجزائرية في ورطة نتيجة لمنافسة المؤسسات الأجنبية والمزودة بالتكنولوجيا والتغذية المتقدمة، وخدمات عالية الجودة و الخبرة الإدارية و التسويقية المتطورة.. هذا يؤثر على الاقتصاد الوطني.
- 7- إن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية كخطوة لتحرير التجارة الخارجية يستوجب الخضوع (لاتفاقية حماية الملكية الفكرية )، بحيث لن يكون باستطاعة الدول النامية إنتاج منتجات مماثلة لمنتجات الدول المتقدمة لكن بطرق تصنيع مختلفة و بأقل تكلفة. ويصبح لزاما عليها أن تدفع باستمرار حقوقا للشركات صاحبة الاختراع. من أجل إنتاج منتجات مماثلة لمنتجاتها هذا يؤدي لارتفاع تكاليف هذه المنتجات المحلية وسيؤثر على درجة منافستها، وفي حالة رفضها الدفع هذا يستوجب تخليها عن إنتاجها وبالتالي ستعاني من التبعية للسوق الخارجية.
- 8- والانضمام للمنظمة العالمية للتجارة يستوجب التفكيك الجمركي لتحرير التجارة بين الدول الأعضاء، فنتكبد الخزينة العمومية خسائر معتبرة، تتمثل في نقص الإيرادات بـ 25% من المداخل الجبائية لأن مصدرها التحصيلات الجمركية.
- 9- وتخفيض التعريفات الجمركية ثم إلغائها كليا سيؤدي لارتفاع وتيرة الاستيراد على حساب التصدير. فيختل ميزان المدفوعات ، و تحدث منافسة داخل الدول (4).

### المطلب الثالث: دور الانفتاح التجاري في النمو والتنمية الاقتصادية في الجزائر

#### 1- الانعكاسات المتوقعة من انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة:

إن سعي الجزائر للانضمام لل OMC يدخل في إطار الإستراتيجية الاقتصادية الحديثة التي تقتضي تحقيق أعظم المكاسب و تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تحرير تجارتها الدولية (2).

#### 1-1- الانعكاسات المتوقعة من انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في مجال تجارة السلع:

##### 1-1-1- الآثار المتوقعة على الصادرات السلعية:

إن الجزائر في المدى القصير و المتوسط و خلال العشرية الأولى لهذا القرن لا يمكن في ظل السياسات الاقتصادية الحالية أن تحدث تغييرا في التركيب الهيكلي و القيمي للصادرات تطور بموجبه سلع بديلة جديدة تكسب من خلالها أسواقا خارجية و بالتالي الموارد الطاقوية الأولية هي التي تشكل النسبة الكبرى من حصيلة الصادرات الجزائرية، ففي سنة 2001 وصلت حصة المحروقات إلى نسبة تزيد

(1) موقع:

<http://etudiantdz.net/ib/t43652.htm>

(2) شنيني سمير، التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة 1929-2004، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة بن يوسف بن خده، 2005/2006، ص 103.

على 98% من إجمالي صادرات السلع، بينما شكلت باقي الصادرات الأخرى 2% من إجمالي الصادرات، و من المعلوم بان سعي الدول الانضمام إلى OMC يرتبط في كثير من الأحيان بالحوافز المتعلقة بحرية الدخول إلى الأسواق و ضمان منافذ في السوق الدولية و خاصة سوق البلدان المتقدمة. و لما كانت سوق المنتجات البترولية و الغازية غير مشمولة بالمعالجة المباشرة ضمن اتفاقيات منظمة OMC . فهذا يعني أن 99% من صادرات السلع الجزائرية لا تستفيد من أية مزايا يتيحها الانضمام إلى OMC<sup>(1)</sup>.

### 1-1-2- الأثار المتوقعة على الواردات السلعية:

و يتمثل في اثرين سلبيين على الأقل في المدى القليل و في ظل استمرار السياسات الاقتصادية الحالية و هما:

#### 1-1-2-1- الأثار الناجمة عن ارتفاع أسعار الواردات:

تشكل السلع الغذائية نسبة هامة من واردات الجزائر تصل إلى ثلث أي حوالي 3 مليار دولار، و إن تحرير التجارة بموجب الاتفاقيات الجديدة يتطلب رفع دعم الدول المتقدمة على صادراتها من المنتجات الزراعية الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار تلك السلع و ستتحمّل معظم البلدان المستوردة لهذه المنتجات خسائر سنوية قدرت بنسبة للبلدان العربية 5 مليار دولار لا يقل نصيب الجزائر منها عن 300 إلى 400 دولار<sup>(2)</sup>.

و هذا يعني بان فاتورة الواردات الغذائية للجزائر سوف ترتفع بشكل محسوس مع زيادة معدلات الفقر. و من الأثار الايجابية لهذا التحرير للسلع الغذائية أن يدفع إلى إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي و تنمية الميزة التنافسية لقطاع الزراعي نتيجة لزيادة الحافز الاستثماري الزراعي و ارتفاع معدلات الأرباح. كل هذا إذا تدخلت الدولة بسياسة تأهيلية و تدعيمه للقطاع الزراعي<sup>(3)</sup>.

و بالمثل كذلك تزداد أسعار السلع الصناعية في الارتفاع خاصة في ظل التركيز و الاندماج و هيمنة الشركات متعددة الجنسيات على الصناعات الهامة الأمر الذي يجعل تحكمها في أسعارها تحكما احتكاريًا و لهذا تأثير سلبي على كفاء الأسواق و حرية المنافسة<sup>(4)</sup>.

#### 1-2-1-1- أثار تدفق الواردات على الاقتصاد الوطني:

لقد ألغت الجزائر جميع القيود الكمية على الواردات و خفضت بشكل ملحوظ الرسوم الجمركية و خاصة خلال فترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، و تسعى حاليا إلى إلغاء معظم القيود الجمركية لقانون المالية 2002، الأمر الذي زاد من الواردات السلعية، إذ ارتفع عدد الشركات المستوردة إلى أكثر من 45 ألف شركة<sup>(5)</sup>.

و مع قرب استكمال الترتيبات للانضمام إلى OMC سوف تلتزم الجزائر بالمعدلات المحددة بالنسبة للبلدان النامية سواء تلك المتعلقة بالسلع الصناعية أو السلع الزراعية... و هذا يعني تزايد تدفق الواردات السلعية المتنوعة في ظل أوضاع اقتصادية داخلية لا تساعد على تطور الأنشطة الإنتاجية الأساسية، الأمر الذي يؤدي إلى قيام منافسة غير متوازنة يترتب عنها تأثير سلبي على مختلف المؤسسات الإنتاجية اضطرت بعضها إلى الإغلاق.

### 1-2-1- الأثار المتوقعة على ميزانية الدولة:

إن انضمام الجزائر إلى المنظمة التجارية العالمية OMC و ما يترتب عليه من التزامات سيؤدي إلى انخفاض الإيرادات العامة للدولة و ذلك نتيجة إلى:

(1) خالدي خديجة، مرجع سبق ذكره، ص 90.

(2) سلامة مصطفى، قواعد الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، دون بلد، 2000، ص 79.

(3) ياسر زغيب، اتفاقيات الجات، دار الندى، لبنان، 1999، ص 15.

(4) ناصر دادي عدون، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص 156.

(5) ياسر زغيب، مرجع سبق ذكره، ص 15.

## الفصل الثالث انعكاسات تحرير التجارة الدولية على التنمية الاقتصادية في الدول الأفريقية - حالة الجزائر -

- الخسائر الناجمة عن تخفيض الرسوم الجمركية و التي تقدر ب 1 مليار دولار و تصل إلى 1.5 مليار دولار.

- الخسائر الناجمة عن إلغاء القيود الكمية على الواردات و انعكاساته المتعلقة بزيادة تدفق الواردات و خلق جو من المنافسة القوية التي لا تستطيع معظم المؤسسات الإنتاجية الصمود أمامها.

- الخسائر الناجمة عن ارتفاع أسعار السلع الغذائية.

- التكاليف الناتجة عن زيادة الدعم و التحويلات الاجتماعية المتعلقة بالبطالة و زيادة معدلات الفقر.

### 1-3- الآثار المتوقعة للانضمام في مجال تجارة الخدمات:

إن قطاع الخدمات يشكل عدة مجالات منها:

- الخدمات المالية(التأمين، البنوك، البورصة،...)

- خدمات الأعمال(القانونية، المحاسبية، الصحة،...)

- الخدمات الإنشائية و الهندسية.

- خدمات التوزيع.

- الخدمات التعليمية.

خدمات النقل(البحري، الجوي، البري)

- الخدمات الرياضية و الثقافية و الترفيهية.

- خدمات الاتصال(الهاتف، الفاكس، البريد الإلكتروني،...)

إن انضمام الجزائر إلى OMC يعني قيامها بتنفيذ الالتزامات المتعلقة بتحرير قطاع الخدمات، وفي ظل استمرار السياسات والأوضاع الحالية، فإن مؤسسات الخدمات الجزائرية سوف تكون في وضعية غير تنافسية وبالتالي لا تستطيع الجمود والبقاء في السوق لمحدودية إمكانياتها وضعف مستويات أدائها.

مثال ذلك: إن البنوك و شركات التأمين الجزائرية لا تستطيع منافسة البنوك الكبرى و شركات التأمين العالمية و التي تتميز بقدرتها وجودة وتنوع خدماتها، ونفس الشيء ينطبق على باقي الخدمات. الأمر الذي يشكل تحديات على الاقتصاد الوطني الذي يبقى رهين الخدمات المحدودة المتدنية، أو يندمج بشكل سلبي ومتسرع و يصبح تحت تصرف البنوك و شركات الخدمات الدولية.

### 2- التنمية الاقتصادية في الجزائر:

تميز الناتج المحلي الإجمالي بالنمو المستمر حتى بلغ عام 2007 حوالي 9.408.300 مليون دج، بنسبة نمو 20.11% عن سنة 2006، و في سنة 2008 قفز الناتج إلى حوالي 11.042.800 مليون دج بنسبة نمو قدرها 37.17% وهو رقم قياسي لم تحققه الجزائر من قبل، وفي سنة 2009 شهد تحسنا طفيفا مقارنة بسنة 2008، حيث بلغ 10.212.000 مليون دج، وبنسبة تراجع 52.7% وهذا نتيجة ارتباط اقتصاد الجزائر بالمحروقات<sup>(1)</sup>.

في عام 2010 بلغ الناتج المحلي الإجمالي 1.251 مليار دولار، وعلى صعيد الاحتياطات من العملات الصعبة بلغت في الجزائر من نفس العام 79 مليار دولار<sup>(2)</sup>.

### 3- نمو التجارة الخارجية الجزائرية:

لاحظت الجزائر في الفترة ما بين 2004 إلى 2011 تغير في نمو حجم تجارتها ( الصادرات والواردات )

#### 1-3- فيما يخص الصادرات:

بلغت نسبة الصادرات الإجمالية في الجزائر عام 2005 إلى 50%<sup>(3)</sup>، أي ما قيمته 5.594.240 مليون دج وانخفضت في سنة 2006 إلى 1.18%<sup>(4)</sup>، في حين بلغ نموها في عام 2007 15.38% أي واصل في الانخفاض<sup>(1)</sup>، وارتفع مرة أخرى في عام 2008 ولكن هذا

(1) بالحبيب عبد الكامل، أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر، مذكرة مصححة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص التجارة الدولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، 2010-2011، ص 14

(2) عبد الجليل زيد المرهون، مرجع يبق ذكره.

(3) التقرير الاقتصادي العربي الموحد: 2006.

(4) التقرير الاقتصادي العربي الموحد: 2007.

الفصل الثالث انعكاسات تحرير التجارة الدولية على التنمية الاقتصادية في الدول الأفريقية -  
حالة الجزائر -

الارتفاع لم يصل إلى النسبة المحققة في 2005<sup>(2)</sup>، ولكن سرعان ما تراجع هذا النمو حيث كانت نسبة النمو في الصادرات في عام 2009 سالبة وقدرت ب(24.41)% أي أن هناك تراجع في التجار الإجمالية في الجزائر وذلك بسبب تراجع أسعار النفط وهذا لتحكم الأسواق العالمية فيه<sup>(3)</sup>. وفي عام 2010 لاحظت تحسن حيث كانت نسبة التغير 9.26%<sup>(4)</sup>.

**جدول رقم(08): الصادرات حسب المجموعة السلعية (مليون دولار أمريكي) :**

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
315	113	119	88	73	67	59	المواد الغذائية
55 527	44 128	77 256	59 197	53 557	45 325	31 305	الطاقة و الزيوت
94	170	334	169	195	134	90	المواد الخام
1 056	692	1 384	993	828	651	571	المواد النصف مصنعة
1	0	1	1	1	0	0	سلع التجهيز الفلاحي
30	42	67	46	44	36	47	سلع التجهيز الصناعي
30	49	32	35	43	19	14	سلع الاستهلاك
57 053	45 194	79 193	60 529	54 741	46 232	32 086	مجموع الصادرات
1 530	1 047	1 937	1 332	1 184	907	781	ضمن خارج المحروقات

المصدر : المديرية العامة للجمارك الجزائرية

**3-2- فيما يخص الواردات:**

في عام 2005 نسبة نمو الواردات 63.13% أي ما قيمته 1.493.644 م دج، و 1.558.540 م دج بمعدل نمو 34.40% عام 2006 ، وبالنسبة للسنوات 2008 و 2009 و 2010 فقد بلغ نمو الواردات الجزائرية على التوالي: 5.30 إلى 4.44%، (8.1)% بقيمة 566.574 م دج ( وهذا تراجع حاد في الفائض الذي حققه الميزان التجاري مما أدى بالجزائر إلى اتخاذ إجراءات صارمة من بينها تخفيض قيمة الدينار الجزائري وإلغاء القروض الاستهلاكية.) و 9.2%<sup>(5)</sup> .

**جدول رقم (09): الواردات حسب المجموعة السلعية (مليون دولار أمريكي) :**

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
6 058	5 863	7 813	4 954	3 800	3 587	3 597	المواد الغذائية

(1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد: 2008.

(2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد: 2009.

(3) التقرير الاقتصادي العربي الموحد: 2010.

(4) التقرير الاقتصادي العربي الموحد: 2011.

(5) التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات: من 2006 إلى غاية 2011.



الفصل الثالث انعكاسات تحرير التجارة الدولية على التنمية الاقتصادية في الدول الأفريقية -  
حالة الجزائر -

955	549	894	324	244	212	173	الطاقة و الزيوت
1 409	1 200	1 394	1 325	843	571	784	المواد الخام
10 098	10 165	10 014	7 105	4 934	4 088	3 645	المواد النصف مصنعة
341	233	174	146	96	160	173	سلع التجهيز الفلاحي
15 776	15 139	13 093	8 534	8 528	8 452	7 139	سلع التجهيز الصناعي
5 836	6 145	6 397	5 243	3 011	3 107	2 798	سلع الاستهلاك
40 473	39 294	39 479	27 631	21 456	20 357	18 309	مجموع الواردات

المصدر : المديرية العامة للجمارك الجزائرية

\* أما بالنسبة لمعدل تغطية الواردات والذي يقصد به مدى تغطية إيرادات الصادرات لمصاريف الواردات، وقد شهد هذا المعدل نموا في السنوات الماضية إلا انه تراجع خلال سنتي 2008 و 2010 نتيجة لتراجع الصادرات، والنمو الكبير في الواردات.

#### 4- درجة الانفتاح التجاري:

\* بالنسبة لمؤشر القدرة على التصدير والذي يدل على نمو الصادرات بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي، فإنه يشهد نموا مستمر بسبب تطور الصادرات واعتماد الدخل الوطني على مصدر وحيد وهو عائدات النفط، إذ أنه بدون معرفة الهيكل السلعي للصادرات قد يكون هذا المؤشر مضلل لان القدرات التصديرية للجزائر تكمن فقط في النفط.

أما بالنسبة لنسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي فإنها تتميز بالاستقرار عموما إذ تتراوح بين 16 و 21% في أغلبها، ذلك أن الواردات تطلب محلي على سلع أجنبية.

أما بالنسبة لدرجة انفتاح الاقتصاد الوطني والتي تقيس نسبة كل من الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي فإنها عرفت تذبذب منذ 1990 ويرجع ذلك إلى التذبذب في كل من الصادرات والواردات السلعية من سنة لأخرى. درجة الانفتاح هذه تابعة لعوامل خارجية تتعلق بتغير أسعار النفط العالمية التي تميزت بعدم الاستقرار، وبقيت درجة وبقية درجة الانفتاح التجاري في الجزائر في تزايد مستمر إذ بلغت مستوى 54.65% سنة 2005. وكانت درجة الانفتاح التجاري : 75%، 61%، 58% خلال السنوات 2007 (وكان نتيجة نمو الواردات)، 2008، 2009 على التوالي.

فالارتفاع المستمر لدرجة الانفتاح التجاري يجعل الاقتصاد الجزائري عرضة للتأثيرات الدولية التي تجري في اتجاه واحد من الخارج إلى الداخل فقط، بكل ما تحمله من تأثيرات اقتصادية وخاصة فيما يخص التنمية الاقتصادية. وهذا ما يبرز أهمية قطاع التجارة الخارجية بالنسبة للاقتصاد الجزائري، وتبعيته للأسواق الأجنبية من حيث تغطية الطلب المحلي والحصول على العملة الصعبة، ما يجعله في خطر من ناحية تقلبات أسعار السلع في الأسواق العالمية والمعروض من هذه السلع<sup>(1)</sup>.

(1) بالحبيب عيد الكامل، مرجع سبق ذكره، ص 153.

### خلاصة الفصل الثالث:

إن أهم ما يعيب الاقتصاديات الأفريقية هو عدم تنوعها وتركيزها على سلع قليلة وتأخر أساليب الإنتاج فبالرغم من وفرة الموارد الطبيعية إلا أن الدول الأفريقية لا تزال هي الأكثر فقرا وتخلفا بسبب الصعوبات والعراقيل التي تحول دون إعمال الحق في التنمية وغياب النظم الديمقراطية ونظم الحكم الرشيدة مما أدى إلى تفشي الفساد.

وبالنسبة للجزائر فقد عانت من العديد من المشاكل الاقتصادية خلال عقد الثمانينات التي وقفت أمام تقدمه في مجال التنمية الاقتصادية، ولعل أهم هذه المشاكل معدلات النمو المنخفضة وزيادة حدة التضخم وارتفاع حجم البطالة ونقص العملات الأجنبية بسبب تدهور أسعار المحروقات بالإضافة إلى ارتفاع معدلات خدمة الدين وما تشكله من ضغوط تعوق التقدم الاقتصادي والاجتماعي مما يؤدي إلى زيادة الاعتماد على الخارج للحصول على الاحتياجات الأساسية من السلع والخدمات وبالتالي زيادة التبعية للعالم الخارجي، ولهذا ازدادت الدعوات إلى تحرير التجارة الخارجية إيماناً منها بكون قطاع التجارة الخارجية محركاً للتنمية الاقتصادية ومحفزاً لها.

## الخاتمة:

إن أبسط تصور للانفتاح التجاري ينحصر في توفير الحرية التجارية وتوفير الاستثمارات اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية، واجتذاب التكنولوجيا المتطورة لتحقيق الرخاء الاقتصادي لأنه كثيراً ما تكون عملية النمو مرتبطة بعملية تطور التكنولوجيا وهذا ما تعتمد عليه الدول الأفريقية. غير أن تحرير التجارة الدولية كما له آثار إيجابية على اقتصاديات الدول الأفريقية - الجزائر - فهو يحمل كذلك في طياته آثار سلبية يمكن أن تكون وخيمة، ولا ينبغي النظر إلى التجارة الدولية على أنها غاية في حد ذاتها بل وسيلة لتحقيق نمو أسرع. ولا يمكن كذلك اعتبار فتح الحدود بالكامل أمام السلع والخدمات هو شرط مسبق للتنمية الاقتصادية لأنها إذا قامت بالتحرير قبل التمكن من مواجهة المنافسة في الأسواق الدولية يؤثر عليها وعلى اقتصادها حيث يزيد من تبعيتها للدول المتقدمة ويكسر التخلف فيها لأن المتحكم في الأسواق الدولية هي الدول الأقوى، وهذه الأخيرة تعتبرها مجرد أسواق لتسويق منتجاتها ومصدر لثرواتها.

كما يمكن القول إن تحرير التجارة يعني دفع التكامل العالمي خاصةً فيما بين الدول الأفريقية وذلك لأن تحرير التجارة من الأهمية لتلك البلدان للأسباب الآتية :  
- أن تحرير التجارة كثيراً ما يكون الوسيلة الأولى لتحقيق منافع الاقتصاد العالمي الجديد، فالدول تكسب عندما تصل صادراتها إلى الأسواق الدولية، وبالتالي حصولها على التكنولوجيا الحديثة والأجهزة المتطورة، وأيضاً من خلال المنافسة الدولية تعمل على تحسين تخصيص مواردها.  
- أن تحرير التجارة يتيح بصورة مستمرة نقل مفاصل أنشطة التصنيع من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية، وهذا يحقق فرصة رحبة لتوسيع التجارة في السلع والخدمات وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية.

كما أنه من الأهمية بمكان القول إنه من المتوقع حيال الأسعار العالمية للمنتجات أن ترتفع أسعارها بشدة في الدول الصناعية نتيجة لانخفاض الإنتاج في الدول الأفريقية لذلك من المتوقع أن يكون الأثر على الدول النامية (الأفريقية) المصدر الصافية للمنتجات الغذائية إيجابياً. و من المتوقع أن تتأثر سلباً معظم الدول الأفريقية في المدى المتوسط والمدى الطويل بانتهاء بعض التفضيلات التجارية التي كانت ممنوحة لها، وهبوط معدلات تبادلها التجاري، وتزايد حقوق الملكية الفكرية وإن الأثر النهائي سوف يتوقف على مكاسب الإنتاجية في قطاعات عديدة وهي المكاسب التي تنتج عن تحقيق وفورات الحجم وتحويل التكنولوجيا نتيجة لتزايد التشابك العالمي وأثر تزايد التجارة على الاستثمار بعد توسع الأسواق ومن خلال ما تم التطرق له استخلصنا النتائج التالية:

لا يوجد أي دليل على أن درجة الانفتاح على التجارة والتكامل العالمي هما شرطان مسبقان للنمو، بل أنهما بالفعل نتيجة للنمو ولكن يمكن للتجارة أن تكون خيار قوي في إطار سياسة تحقيق الأهداف المذكورة، مع العلم بأن الدول العربية لم تتمكن حتى الآن من استخدام التجارة استخداماً كاملاً وإدارتها بطريقة ملائمة.  
تجعل الشركات المحلية مكشوفة أمام أفضل الممارسات الخاصة بالشركات الأجنبية، وأمام الشريحة المتميزة من المستهلكين مما يشجع على تحقيق مزيد من الكفاءات كما إن تحرير التجارة تهيئ للشركات فرص الحصول على المدخلات الرأسمالية المحسنة والحديثة مثل المعدات والآلات وما في سواها، والتي تزيد من الإنتاج والإنتاجية بالإضافة إلى إن تحرير التجارة تعمل وتشجع على إعادة توزيع عناصر الإنتاج وتوجيهها نحو القطاعات الأوفر إنتاجية، بالإضافة إلى ذلك تساهم في تحقيق التحول المستمر لبعض أنشطة الصناعات التحويلية والخدمات من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية مما وفر ذلك للنمو فرصاً جديدة.

هناك انخفاض في درجة الانفتاح التجاري للجزائر على العالم الخارجي، واعتماد هيكل الصادرات الجزائرية على المواد الأولية والمحروقات بصورة كبيرة، كما أن انخفاض معدل نمو الواردات يعني

انخفاض القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري خاصة والأفريقي عامة ، ومن ثم وجب على الدول الأفريقية أن تضع في مقدمة أهدافها التخلص من التخلف وتحقيق التنمية الاقتصادية كما حددتها أهداف التنمية المرجوة، إضافة إلى تحقيق نمو اقتصادي. ضرورة الاهتمام بمحاولة رفع الإنتاجية والجودة للمنتجات التصديرية والاستفادة من البحث العلمي على أرض الواقع، لأن ذلك أهم رهان من أجل تطوير القطاع الصناعي والزراعي للحصول على اقتصاد غير نفطي، سواء للدول الأفريقية عامة والجزائر خاصة حتى يمكن لتلك المنتجات المنافسة للولوج إلى الأسواق الدولية وأيضاً بالنسبة للسلع التي تتنافس مع الواردات حتى يمكنها الاستمرار في الأسواق المحلية والنفوذ إلى الأسواق الخارجية، وفي ظل هذا يقتضي الأمر تشجيع المنتجين الزراعيين بدعم مستلزمات الإنتاج وعدم إرهابهم بالضرائب ودعم وتشجيع القائمين بالتصدير لتلك السلع وكل ذلك في إطار ما هو مسموح من قبل اتفاقية ال OMC التي قراراتها نافذة على الدول الأعضاء وغير الأعضاء وهذا دون أن نهمل السلع المصنعة التي تكاد تكون منعومة من الصادرات الجزائرية. تنمية وترقية الصادرات خارج المحروقات، والتدرج في سياسة تحرير التجارة بما تتناسب وطبيعة مشكلات كل صناعة ودراساتها بعناية.

وفي الأخير يمكننا طرح التساؤل التالي: هل ستتغلب الدول الأفريقية بما فيهم الجزائر على سياسات الاختراق والاستحواذ وتنتقل من التبعية إلى الندية ويكون لها دورها في حركة التجارة الدولية؟.

## قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

### 1- الكتب:

- 1- إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، دون سنة.
- 2- أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي المعاصر، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007.
- 3- أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007.
- 4- أحمد بديع بلّيج، الاقتصاد الدولي، توزيع منشأة المعارف، الإسكندرية، 1993.
- 5- أحمد عبد الخالق وأحمد بديع، تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- 6- أحمد جامع، اتفاقات التجارة العالمية وشهرتها الجات، دار النهضة العربية، الجزء الأول، القاهرة، 2001.
- 7- أسامة المجذوب، الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش، دار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، القاهرة، 2002.
- 8- اشرف أحمد العدلي، التجارة الدولية، مؤسسة رؤى للطباعة والنشر والتوزيع، دون بلد، 2006.
- 9- السيد احمد عبد الخالق، الاقتصاد الدولي والسياسات الاقتصادية الدولية، مركز الدراسات السياسية والدولية، المنصورة، 1999.
- 10- السيد عبد المنعم المراكبي، التجارة الدولية وسيادة الدولة، دراسة لأهم التغيرات التي لحقت بسيادة الدولة في ظل تنامي التجارة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.
- 11- المحامي خليل السمرحاني، منظمة التجارة العالمية والدول النامية، دار النفائس للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2003.
- 12- المرسي السيد حجازي، منظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية، بيروت، 2001.
- 13- بول سامويلسون، علم الاقتصاد (العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية)، ترجمة مصطفى موفق، الجزء السادس، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
- 14- تامر الطبراني، مشكلات العصر في البلدان المتخلفة، دار الملك للنشر، عمان، 2002.
- 15- جاسم محمد، التجارة الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- 16- جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية، مكتب الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2010.
- 17- حسام علي دادون وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار الميسرة، عمان، 2002.
- 18- خالد محمد السواعي، التجارة الدولية: النظرية وتطبيقاتها، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2010.
- 19- خالد محمد السواعي، التجارة والتنمية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 20- خالد الهادي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي مع الإشارة إلى علاقته بالجزائر، دار هومة، أفريل، 1995.
- 21- دومينيك سالفاتور، ملخصات شوم في الاقتصاد الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
- 22- رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، دار الرضا للنشر، الجزء الأول، دون بلد، 2000.
- 23- رشا العصا وآخرون، التجارة الخارجية، دار الميسرة، الأردن، 2000.
- 24- رانية محمود عبد العزيز عمارة، تحري التجارة الدولية وفقاً لاتفاقية الجات في مجال الخدمات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.
- 25- رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، منشأة توزيع المعارف، الإسكندرية، 1991.
- 26- رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، سلسلة العالم العربي، الكويت، 1987.
- 27- زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999.

- 28- سامي عفيف حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الرابعة، القاهرة، 1995.
- 29- سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية وجات 94، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997.
- 30- سلامة مصطفى، قواعد الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 2000.
- 31- عادل أحمد حشيش، أسس الاقتصاد الدولي: دراسة لمظاهر المعاملات المنبثقة عن العلاقات الاقتصادية الدولية في ضوء المتغيرات الطارئة على الاقتصاد العالمي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002.
- 32- عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، دون سنة.
- 33- عادل أحمد حشيش وآخرون، أساسيات الاقتصاد الدولي، الإسكندرية، 1998.
- 34- عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، دار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003.
- 35- عادل عبد الرزاق، دور منظمة الوحدة الأفريقية لمواجهة المشكلات الاقتصادية في أفريقيا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية، مصر، 2003.
- 36- عاطف السيد، الجات والعالم الثالث: دراسة تقويمية للجات وإستراتيجية المواجهة، مجموعة النيل العربية، دون بلد، 1999.
- 37- عبد الرحمن يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- 38- عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من الاورجواي لسياتل وحتى الدوحة، الدار الجامعية، بيروت، 2001.
- 39- عبد الناصر نزار العبادي، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 1999.
- 40- عبد الواحد الغفوري، العولمة والجات، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000.
- 41- عبد القادر محمد عبد القادر محمد عطية، اتجاهات حديثة في التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- 42- عبد العزيز عجيمة وآخرون، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، دون سنة.
- 43- عبد اللطيف بن آسنهو، عصرنة الجزائر حصيلة وآفاق 1999-2009، الجزائر، فيفري 2004.
- 44- عبد المنعم محمد مبارك، مبادئ علم الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999.
- 45- عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، دار أسامة، الأردن، 2008.
- 46- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- 47- علي محمد سعود، المقومات الاقتصادية ومتطلبات الاستثمار في دول أفريقيا، طرابلس، 2008.
- 48- عمر محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، بيروت، 1975.
- 49- فليح حسن خلف الله، العولمة الاقتصادية، علم الكتب الحديث، أربد، 2010.
- 50- فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، 2001.
- 51- فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، جدار للكتاب العالمي، عمان الأردن، 2007.
- 52- فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- 53- فضل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية، مكتبة مدبولي، 2000.
- 54- محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010.
- 55- محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
- 56- محمد خالد الحريري، الاقتصاد الدولي، المطبعة الجديدة، دون بلد، 1977.

- 57- محمد عبد المنعم عفر و أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.
- 58- محمد إبراهيم عبد الرحيم، العولمة والتجارة الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
- 59- محمد علي إبراهيم، الجات: الآثار الاقتصادية للجات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- 60- محمد صفوت قائل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008-2009.
- 61- محمد الفرجاني، أفريقيا وتحديات العولمة، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2003.
- 62- محمد تركي الفريشي، علم اقتصاد التنمية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- 63- محمد أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، لبنان، 1998.
- 64- محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.
- 65- محمود سمير الشرفاوي، منظمة التجارة الدولية والتمويل الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999.
- 66- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، 2006.
- 67- موسى مطر وآخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
- 68- مصطفى رشيد شيحة، المعاملات الاقتصادية الدولية: دراسة الاقتصاد الدولية من منظور اقتصاديات السوق والتحرر الاقتصادي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998.
- 69- مالكوم جيلز وآخرون، اقتصاديات التنمية، ترجمة طه عبد الله منصور وعبد العظيم مصطفى، دار المريخ للنشر، الرياض، 1995.
- 70- ميشيل توادور، التنمية الاقتصادية ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ، السعودية، 2006.
- 71- ناصر دادي عدون، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003.
- 72- هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 73- ياسر زغيب، اتفاقيات الجات، دار الندى، لبنان، 1999.

## 2- الرسائل والأطروحات:

### 1-2 رسائل الدكتوراه:

- 1- صواليي صدر الدين، النمو والتجارة في الدول النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006.
- 2- حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
- 3- رابح حمدي باشا، أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006-2007.
- 4- بن موسى كمال، المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.
- 5- فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، عمان، 2008.
- 6- بن ديب عبد الرشيد، تنظيم وتطور التجارة الخارجية (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2002-2003.
- 7- الصادق بوشنافة، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية (حالة مجمع صيدال)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006-2007.

### 2-2 رسائل الماجستير:

- 8- أحمد علي حسن محمد، مستقبل التعاون الاقتصادي العربي في مواجهة المتغيرات الاقتصادية العالمية والإقليمية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2000.
- 9- عريج وليد، تحرير التجارة وتأثيرها على النمو الاقتصادي للدول النامية (حالة الجزائر)، رسالة ماجستير، تخصص تجارة خارجية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2004-2005.
- 10- حسين علي بخيت التكامل الصناعي الزراعي والتنمية الاقتصادية في العراق، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد في العراق، بغداد، 1979.
- 11- جهاد حجبر، المنظمة العالمية للتجارة – الأفاق والتحديات التي تواجه دول المغرب العربي في ظل النظام الجديد للتجارة العالمية - رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 1998-1999.
- 12- عطاء الله بن طيرش، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية (حالة الجزائر)، رسالة ماجستير، تخصص تجارة دولية معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، 2010-2011.
- 13- شنيبي سمير، التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة 1929-2004، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة بن يوسف بن خدة، 2005-2006.
- 14- بن طيب زهية، تحرير التجارة الخارجية في الجزائر، رسالة ماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2007-2008.
- 15- بالحبيب عبد الكامل، أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر، مذكرة مصححة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص التجارة الدولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، 2010-2011، ص 14

### 3- المجلات والجراند:

- 1- عياش قويدر وإبراهيمي عبد الله، آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، عدد 2، جامعة الأغواط.
- 2- خالدي خديجة، أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، عدد 2، جامعة تلمسان.
- 3- محمد قويدري، مجلة الباحث، العدد الاول، جامعة ورقلة، الأغواط، 2002.
- 4- ناصر دادي عدون ومحمد متناوي، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة: الأهداف والعراقيل، مجلة الباحث، 2004.
- 6- هاشم خليل ، أسباب الأزمة الاقتصادية للبلدان الأفريقية، مجلة آفاق الاقتصادية، العدد 57-58، 1994.
- 7- نور الدين بوكروخ، النظام التجاري المتعدد الأطراف وملف انضمام الجزائر إلى OMC، مجلة الفكر البرلماني، العدد 4، أكتوبر 2003.
- 8- حازم البيلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، سلسلة عالم المعرفة، رقم 257.
- 9- رحاب عبد الله، هل ترقى النيباد لمستوى حل قضايا القارة السمراء، جريدة الصحافة الديمقراطية والوحدة، العدد 237، 2000.
- 10- القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16 الصادر في 18 أبريل 1990.
- 11- عبد الجليل زيد المرهون، أزمة التنمية الاقتصادية في أفريقيا، النسخة الإلكترونية من صحيفة الرياض اليومية ، مؤسسة الإمامة الصحفية، العدد 15740، الجمعة 29 جويلية 2011.

### 4- الملتقيات والمؤتمرات:



- 1- سليمان ناصر، التكتلات الاقتصادية الإقليمية كإستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة (حالة الجزائر)، الملتقى الدولي حول الجزائر والنظام العالمي الجديد للتجارة، عنابة، 29-30 أفريل.
- 2- علي حافظ، تقدير وتحليل الآثار المتعلقة بالتجارة في السلع، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، سطيف، 29-30 أكتوبر 2001.
- 3- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، التنمية الاقتصادية في أفريقيا، مجلس التجارة والتنمية، الدورة الرابعة والخمسون، البند 5 من جدول الأعمال، جنيف، 1/11/ أكتوبر 2007

#### 5- المحاضرات:

- 1- بن جدو عبد السلام، المالية والجارة الدولية محاضرات غير منشورة، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 45، قالمة، 2010.

#### 6- التقارير:

- 1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد: 2007.
- 2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد: 2008.
- 3- التقرير الاقتصادي العربي الموحد: 2009.
- 4- التقرير الاقتصادي العربي الموحد: 2010.
- 5- التقرير الاقتصادي العربي الموحد: 2010.
- 6- تقرير التجارة والتنمية: 2007.
- 7- تقرير التجارة والتنمية: 2009.

#### ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

##### 1- الكتب:

- 1- Alain Samuelson, Economie international contemporaine, Alger, OPU, 1993.
- 2- Armand Colin, Le commerce international, 4éme édition, cursus, paris, 1995.
- 3- Bernard Guillochon, Economie international, 2 édition, paris, 1998.
- 4- Cepil, L'économie mondiale, édition la découvert, France, 2005.
- 5- Jean Arrous, Les Théories de la croissance, paris édition de seuil, 1999.
- 6- Jean Rivoire, L'économie de marché, Que sais-je?, Alger, 1994.
- 7- Jaun Paul Rodrigue, L'espace économique mondiale, Québec presses de l'université du Québec, 2000.
- 8- Paul Samuelson, Economics, New York, 1951.

##### 2- الرسائل والأطروحات:

- 1- Haroun.T, Les opportunités d'intégration économique au magrib: approche théorique et perspectives, Thèse de doctorat en science économique, 1998.

##### 3- المجلات:

- 1- Raymond Vernon, International investment and international trade in the product cycle, quarterly journal of economics, May, 1996.

### ثالثا: المواقع:

- 1- الموسوعة العربية، المجلد السادس: <http://www.arab.enry.com/index.php>
- 2- منتديات بوابة العرب ، ماهية التجارة الدولية: <http://vb.arabsgate.com/index.php>
- 3- عبد القادر زيان، السياسات التجارية بين الحرية والحماية، المحاضرة السادسة، 6 ديسمبر 2010، الساعة 09:49 <http://algerianexpert.maktoobblog.com/477>
- 4- موقع: [kadaking.yoo7.com](http://kadaking.yoo7.com)
- 5- جمال الدين لعويسات، دروس في التجارة الدولية، منتدى الجزائرية للحقوق والقانون، 8 أكتوبر 2008، الساعة: 8:22 عن الموقع: [Forum.law-dz.com](http://Forum.law-dz.com)
- 6- موقع: [www.palmoon.net](http://www.palmoon.net)
- 7- حسان خضر، المعهد العربي للتخطيط، برامج إصلاح التجارة الخارجية، الكويت [http://www.arab-api.org/course25/e2s\\_1.htm](http://www.arab-api.org/course25/e2s_1.htm)
- 8- خير الدين الجزائري، اقتصاد السوق، المنتدى الاقتصادي، 22-11-2008، 8:41 عن الموقع: [montada.echoroukonline.com](http://montada.echoroukonline.com)
- 9- الاقتصاد في العالم، 12 فيفري 2010، 10:14 عن الموقع: [felnet.4runer.com](http://felnet.4runer.com)
- 10- تحرير التجارة والنمو الاقتصادي عن الموقع: <http://univ-fisdis.alafdal.net>
- 11- عن الموقع: [www.aitrs.org/prog2008](http://www.aitrs.org/prog2008)
- 12- غازي الصوراني، العولمة وطبيعة الأزمات السياسية/الاقتصادية / الاجتماعية في الوطن العربي وآفاق المستقبل <http://www.rezgar.com>
- 13- الأرقام عن التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة- مصر على الموقع: <http://www.ahram.org/acpss>
- 14- كمال محمد، الموارد الاقتصادية في إفريقيا، من الموقع الإلكتروني: [http://www.moheet.com/show\\_news.aspx?nid=2747248](http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=2747248)
- 15- صندوق النقد الدولي، تباطؤ حاد في معدلات النمو الاقتصادي، من موقع المحيط: <http://www.moheet.com/show-news.aspx?nid:247248pg41>
- 16- البنك الدولي، تقديرات الفقر العالمي، من الموقع الإلكتروني: <http://www.gcaparabregion.net>
- 17- خصائص الاقتصاد الإفريقي، موقع الهندسة <http://www.Alhandasa.net/form/showtheard.php>
- 18- الاقتصاد الجزائري، الأحد 28 ديسمبر 2008، عن موقع العلوم: <http://www.3oloum.org/t273-topic>
- 19- موقع : <http://www39alam3com/forums/attachement.php>
- 20- عبد الله تركماني، التنمية في أفريقيا: المعوقات وآفاق المستقبل، العدد: 2818 ، عن موقع الحوار: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp>
- 21- مشكلات التنمية في إفريقيا، الساعة 19:25 (مكة المكرمة)، 16:25 (غرينتش) عن موقع الجزيرة: <http://aljazeera.net/specialfiles/pages/7b4b4877-2e83-48ec-be0f-f4d037994bda>
- 22- محمد حسن، مستقبل التنمية الاقتصادية في إفريقيا، 4:21 موقع محمد حسن: <http://www.mohammedhassan.com/>
- 23- تقرير: الاقتصاد الأفريقي سينمو ب 5,2% في 2011، عن الموقع: [www.reuters.com/](http://www.reuters.com/)
- 24- تطور التجارة الخارجية الجزائرية من الموقع: <http://www.hairbeutygo.com>

- 25- البرهومي، تطور التجارة الخارجية الجزائرية، عن موقع شهاب:  
<http://chihab2009.ibda3.org/t3025-topic>
- 26- موقع: <http://etudiantdz.net/vb/t43652.html>
- 27- موقع: [http://globe-a.blog4ever.com/blog/lire-article-416739\\_2110270](http://globe-a.blog4ever.com/blog/lire-article-416739_2110270)
- 28- عبد الحكيم رمضان، انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية: اجتماع غير رسمي ثاني، الجيريا انفس، 3:04، عن الموقع: <http://www.adnsolution.net/investar/index.php>
- 29- ثقافة ومجتمع: المنظمة العالمية للتجارة الخارجية، عن الموقع:  
[http://globe-a.blog4ever.com/blog/lire-article-416739-2110270-\\_\\_1575\\_\\_1604\\_\\_1605\\_\\_1606\\_\\_1592\\_\\_1605\\_\\_1577\\_\\_.html](http://globe-a.blog4ever.com/blog/lire-article-416739-2110270-__1575__1604__1605__1606__1592__1605__1577__.html)
- 30- موقع: <http://www.alrroya.com/node/38829>

## قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الدور الإنمائي للتجارة الدولية	10
02	دورة حياة المنتج	18
03	الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية	30
04	الديون الخارجية (بمليار دولار أمريكي)	74

## قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور المديونية في الدول النامية خلال فترة (1990-2006)	48
02	وفرة الموارد الطبيعية ونصيب القارة فيها من الإنتاج العالمي	63
03	نسبة مساهمة القطاع الزراعي والصناعي في الدخل القومي للبلدان الأفريقية.	66
04	النشاطات الاقتصادية بالنسب المئوية (1963-1969)	70
05	الديون الخارجية (بمليار دولار أمريكي)	73
06	معدلات النمو الاقتصادي في أفريقيا ما بين (2006-2010)	81
07	نمو حجم التجارة في الدول الأفريقية ما بين (2006-2009)	82
08	الصادرات حسب المجموعة السلعية ( مليون دولار أمريكي)	97
09	الواردات حسب المجموعة السلعية ( مليون دولار أمريكي)	98

## المخلص:

لقد واجهت التجارة الدولية عدة صعوبات أهمها أساليب الحماية، وإدراك الدول النامية أهمية التجارة الدولية في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية قامت بالبحث عن سبل كفيلة بتنظيم التجارة الدولية وتحريرها من مختلف العراقيل. ومن أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي والاستفادة من التطورات التي بلغها قررت الدول النامية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

ولعل أهم ما يواجه قضية التنمية في الدول الأفريقية عامة والجزائر خاصة هو تحدي ضبط العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية مع العالم الخارجي وما يترتب عليها من تداعيات تضم تلك البلدان في إطار الاستقلالية أو التبعية. وانطلاقاً من ذلك فالتجارة الدولية وتحريرها تكتسب أهمية خاصة في ضوء التطورات الحاصلة على التي الصعيد العالمي، خاصة الاقتصادية وكذلك مع تزايد التوجهات نحو إقامة التكتلات الدولية.

وقد انتهت العديد من الدراسات والبحوث التي أجريت، إلى أن البلدان التي اضطرت تحت ظروف معينة إلى انتهاج السياسات الانفتاحية ، وحررت تجارتها الدولية بخطوات متسارعة لم تستطع تحقيق أهدافها التنموية ، في حين أن الدول التي قامت بتحرير تجارتها تدريجياً استطاعت أن تحقق معدلات نمو عالية للنمو الاقتصادي وان تصمد في مواجهة التحديات.